كلية الحقوق

المعالجة الجنائية للمنشآت الغذائية وتأثيرات أغذيتها الاضطرابية على المسئولية الجنائية

"دراسة تحليلية وتشريعية مقارنة"

الدكـــتور

فـــؤاد أمـين السـيد محمد

مدرس القانون بالكلية التكنولوجية المصرية

وزارة التعليم العالى

f.alashlwemy@yahoo.com

ملخص البحث

تغيرت نظرة الإنسان إلى غذائه بتغير الحقب التاريخية، حيث جنح إلى تكنولوجيا تصنيعه وتفنن فى معالجته حتى خلفت أثارًا على سلوكه. وقد دفع هذا الأمر الباحث إلى قصر الدراسة على الأغذية المصنعة وفائقة المعالجة التى تنتجها شركات تصنيع الأغذية.

لقد تركت المخاوف المتزايدة التي تتعلق بالآثار البيولوجية للأغذية فائقة المعالجة على الصحة العقلية والسلوك الإنحرافِ للأفراد فى المجتمع تأثيرًا واضحًا على فكر الباحثين التقليديين باعتبار علم الإجرام والعقاب بات ذات طبيعة فلسفية غير واقعية. الأمر الذى دفعهم نحو ضرورة تحديث علم الإجرام والعقاب لمواجهة نشأة علم الجريمة التغذوى.

من اجل ذلك كشفت الدراسة عن أن الأغذية فائقة المعالجة مواد ضارة تحدث إضطراباً يتمثل فى الإخلال بالسير الطبيعى للوظائف التى تؤديها بعض أعضاء الجسم أو أجهزته، مما يؤدى إلى تعطيل هذه الوظائف بشكل كلى أو جزئى أو مؤقت. كما كشفت الدراسة أن نقص عناصر معينة بالأغذية قد يسهم فى تحويل الدماغ الطبيعى إلى دماغ إجرامى.

وحصرت الدراسة الوسائل المرتبة لمسئولية المنشأت الغذائية فى وسيلتين: الوسيلة الأولى: الاحتيال الفنى الصناعى الغذائى الذى يهدف إلى جذب المستهلكين وتنشيطهم وتقييدهم بأنواع محددة من الأغذية حتى الوصول لدرجة الإدمان الغذائى وخلق البيئة المرضية. **أما** الوسيلة الثانية: فتتمثل فى إعاقة أو عرقلة شركات الغذاء لعمل الجهات المختصة لإصدار القوانين أو اللوائح التى تتعلق باستخدام الغذاء.

وخلصت الدراسة إلى أن الاضطرابات الناتجة عن الأغذية لا تصلح كسبب يعفى من المسئولية الجنائية بشكل كامل، إلا إذا ثبت ان للغذاء تأثيراً أدى إلى إضطراب نفسى أو عقلى. وفى هذه الحالة فيتم قياس ذلك التأثير بواسطة الطب الشرعى والخبرة، وينحصر أثره على تخفيف درجة المسئولية الجنائية.

وأوصت الدراسة بضرورة إدراج جرائم الغذاء عموما داخل نصوص قانون العقوبات، مع ضرورة تطوير قوانين احتكار الغذاء للحد من قدرة شركات الغذاء على استغلال الاستراتيجيات المولدة للجاذبية، وتحديد ومعالجة دوافعها وأسبابها. ورجحت الدراسة تحمل شركات الغذاء للمسئولية عن الأضرار المرتبطة بمنتجاتها، أسوة بما يتم بمجال التبغ. ونبهت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بعلم الجريمة التغذوى والعمل على انتشاره، بإنشاء كليات وأكاديميات للغذاء تجمع بين الجانب العلمى والعملى المعملى والاجتماعى والقانونى.

الكلمات الإفتتاحية:

المنشاة الغذائية: هي أى كيان قانونى– ثابت أو متحرك– تجرى فيه أى عملية من عمليات تداول الغذاء المحمى قانونا، وذلك بأى صورة تحددها التشريعات.

الإضطرابات الغذائية: هى الإخلال بالسير الطبيعى للوظائف التى تؤديها بعض أعضاء الجسم أو أجهزته، مما يؤدى إلى تعطيل هذه الوظائف تعطيلا كليًا أو جزئيًا أو مؤقتًا نتيجة تناول الأغذية فائقة المعالجة

المسئولية الجنائية: هى تحمل الفرد تبعات سلوكه المخالف للقانون الجنائى

Summary

Man's view of his food changed with the change of historical eras. He also turned to the manufacturing technology of his food and became creative in processing it until it affected his behavior. This prompted the researcher to limit the study to manufactured and ultra processed foodsthrough food companies.

The growing concerns regarding the biological effects of ultra-processed foods on the mental health and deviant behavior of individuals in society have had a clear impact on traditional researchers' way of thinking as they consider criminology and punishment to be of an unrealistic philosophical nature. This, in turn, pushed them towards the need to modernize criminology and punishment to confront the emergence of nutritional criminology.

For this reason, the study revealed that ultra-processed foods are harmful substances that cause a disturbance which disrupts the normal functioning of the functions performed by some organs or systems of the body and thus disrupting these functions completely, partially, or temporarily. It also revealed that a lack of certain elements in food can turn the normal brain into a criminal brain.

The study limited the means arranged for the responsibility of food establishments to two means; The first means: food industrial technical fraud to attract, stimulate and restrict consumers with specific types of food until reaching the point of food addiction and creating an Unhealthy environment. The second means: obstructing or hindering issuing laws, regulations and guidelines for the use of food-by-food companies.

The study concluded that nutritional disorders are not a reason that is completely exempt from criminal liability. However, if it is proven that food has an effect which causes psychological or mental disturbance. Then that effect is measured by forensic medicine and experience, and its effect is limited to the degree of reducing criminal liability.

The study recommended the need to include food crimes in general within the provisions of the Penal Code. With the need to develop food monopoly laws to limit the ability of food companies to exploit strategies that generate attractiveness, and to identify and address their motives and causes. The study also suggested that food companies bear responsibility for the damage associated with their products, similar to what is done in the field of tobacco.

The study pointed out the necessity of paying attention to nutritional criminology and working to spread it by establishing food colleges and academies which combine the scientific, practical, laboratory, social and legal aspects.

Key words:

- **Food establishment**: any legal entity –fixed or mobile –in which any legal food headlining process, take place in any form specified by legislation.
- **Eating disorders**: disruption of the normal functioning of some of the body`s organs or systems, causing these functions to be completely, partially or temporarily disrupted as a result of eating ultra –processed foods.
- **Criminal liability**: the individual bears the consequences of his criminal illegal behavior.

مقدمة

الغذاء من أجل نِعم الله سبحانه وتعالى على الإنسان، فهو مادة حياته ووقود صحته، باعتباره أول شئ وُجِد بين الأحياء[١] على هذه الأرض. اهتدى إليه كاستجابة طبيعية لغريزته. فزرعه البعض لكسب العيش، وباعه أخرون لتحقيق الربح وأستغله غيرهم لتحسين الصحة وحماية البيئة.[٢] ويرتبط الغذاء بأول حادثة فى تاريخ البشرية،بوقوع سيدنا "أدم" عليه السلام فى المعصية، وهو ما يظهر مدى تأثير الغذاء على سلوك الفرد.[٣] كما أن نقص الطعام فى الجسم يؤدى إلى ظهور توترات معينة و يولد دافع الجوع لدى الفرد نية إجرامية لارتكاب جريمة مثل السرقة لتلبية حاجة الجسم من الطعام.[٤] ولا يقتصر هذا الأثر على أفراد الدول النامية فقط بل يمتد ليشمل الدول المتقدمة أيضَا.[٥] وبتغير الحقب التاريخية،تغيرت نظرة الإنسان لغذائه، حيث أوجدت الزيادة الملحوظة في أعداد السكان والمجاعات والحروب والتهديدات الغذائية بأبعادها المختلفة[٦]، وخاصة فى ظل تطور الجريمة المنظمة[٧]، الأمر الذى غير نظرة الإنسان إلى حاجته للغذاء، فاتجه إلى تكنولوجيا تصنيعه

---

[1]) **Vandana shiva, Stolen Harvest: The Hijacking of the Global Food Supply,**

– فاندرا شيفا،الحصاد المسروق : سرقة مصدر الغذاء العالمي، تعريب: ابتسام محمد الخضراء، مكتبة العبيكان، الرياض السعودية، ٢٠٠٣، الطبعة الأولى. ص ١٣.

[2]) **Matthew Robinson and Caroline Turner, Incidence and prevalence of type2 Diabetes in America: Is there culpability in the food Industry? State Crime Journal, Vol. 8, No. 2 (2019), Pluto Journals,p:176.**

https://www.jstor.org/stable/10.13169/statecrime.8.2.0175

[٣]) **د/ أمال عبد الله فوزي، الأمن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء، الجنادرية للنشر، ٢٠١٧، ص ٣.**

[4]) **Abraham Maslow, A theory of Human Motivation,published in psychological review,New York, no.50,1992, p;4. https://psycholchclassics.yorku.ca/Maslow**

[5]) **Jonathan Randel Caughron, An Examination of Food Insecurity and Its Impact on Violent Crime in American Communities, p; 35.**

[٦]) **ا. كعرار سفيان، تأثير الجريمة المنظمة على الأمن الغذائى، مجلة الأصيل للبحوث الأقتصادية والإدارية،الجزائر، المجلد ٤ العدد (١) يونية ٢٠٢٠، ص ٦٢.**

https://www.asjp.cerist.dz/en/articles

[٧]) **ا.د.على مكيد، د/ فريدة بن عياد، وضعية الأمن الغذائى الجزائرى ومؤشرات الأمن الغذائى العالمى، دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال (٢٠٠٢: ٢٠١٣)، مجلة العلوم الأقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المدية بالجزائر، العدد ١٧لسنة ٢٠١٧، ص ٢. https://www.asjp.cerist.dz/en/articles**

ومعالجته كأهمية حيوية لصحته ورفاهيته[١]، وليحقق أمنه الغذائى[٢] طوال فصول السنة عبر المنشأت الغذائية. وتفنن فى إضافاته ومعالجاته لتبدو أكثر جاذبية[٣]، حتى خلف أثارًا اضطرابية على سلوكه، فجنح للإنحراف وخطا عتبات الجريمة دون أن يدرى فى بعض تصرفاته، ليصطدم بأصول الشرعية الجنائية وقواعد المسئولية الجنائية الراسخة، والتى ثبت صمودها أمام وسائل الأختراق، حتى ولو أشارات الدراسات التجريبية إلى أن النظام الغذائى للإنسان يغير بشكل كبير من السلوكيات الانحرافية المعادية للمجتمع.[٤]

ورغم حرص التشريعات الجنائية على تجريم العديد من السلوكيات التي تؤثر سلباً على الغذاء إلا أن كثيرًا من صناعاته قامت وانتشرت خارج سيطرة النظام القانونى[٥]، وظهرت بوادر للإحتيال والغش الغذائى المنظم والعشوائى ذى الدوافع الأقتصادية، والذى أصبح مفهومًا ناشئًا

---

[1]) Susan L. Prescott, Alan C. Logan, Christopher R. D`Adamo, Kathleen F. Holton, Christopher A. Lowry, John Marks, Rob Moodie, Blake Poland ,Nutritional Criminology: Why the Emerging Research on Ultra-Processed Food Matters to Health and Justice, Int J Environ Res Public Health2024 Feb, 21(2): 120 published online2024 jan 23. https://www.ncbi.nlm.nih.gov

[٢]) د/ زينب لمعى عبد المنعم، أحمد فؤاد مندور،محمود حمد عبد العال، تحليل الآثار الاقتصادية والبيئية الناتجة عن الصناعات الغذائية بقطاع اللحوم فى مصر، مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس، المجلد الثالث والأربعون، الجزء الأول، سبتمبر ٢٠١٨، ص ٦٦١.

[3]) Emilia F. Vignola. Aydin Nazmi, Nicholas.Freudenberg, What Makes Ultra-Processed Food Appearing? A critical scan and conceptual model. wphna.org.2021, World nutrition 2021, vol 12. No 4;p; 136.

https://www.scholar.google.com/ 805-Article Text-2559-3-10-20220122(1).pdf

[4]) Bernard Gesch, Nutrition and Delinquency ,In book; The Encyclopedia of Juvenile Delinquency and justice, Research Gate, November 2017.

https://www.researchgate.net

[٥]) معظم مؤسسات التصنيع الغذائى غير مسجلة وأن (١٣) مصنع غذاء فقط مطابقة للمواصفات من (٥٣٨) مصنعاً أجرت الهيئة تقييماً لها. تصريحات د/ حسين منصور رئيس مجلس إدارة الهيئة، أمام جلسات البرلمان المصرى فى ١٦ مارس ٢٠٢١.

يحظى بالاهتمام في جميع أنحاء العالم.[١] ولا سيما مع إنتشار المنشآت الغذائية والمنشأت الملامسة للغذاء. وهو ما خلف أثرًا واضحًا على النظم الغذائية.[٢]

وعلى الصعيد الداخلى، ظهرت للغذاء تأثيرات مباشرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية، وهو ما دفع المشرعينإلى الارتقاء بالغذاء الصحى وسلامته وأمنه، سواء كان طازجًا أومصنعًا ليصبح حقًا دستوريًا[٣]، وخاصة مع تغير النمط الغذائي وما صاحبه من ظهور وحدات طعام متنقلة[٤].

ويترافق الدور الذى تلعبه منشآت الأغذية الكبرى(Big food) في تحديد معدلات الصحة الغذائية مع القوة والتأثير اللذين تمارسهما تلك الشركات في جميع القطاعات التجارية.[٥]

---

[1]) **John Spink, Douglas C. Moyer ,Hyeonho Park, Yongning Wu, Victor Fersht, Bing Shao, Miao Hong, Seung Yeop Paek, Dmitry Edelev; Introducing Food Fraud including translation and interpretation to Russian,Korean, and Chinese languages, Food Chemistry 189 (2015) 102–107, p: 106. journal homepage: www.elsevier.com/locate/foodchem,.**

[2]) **Laura Poppick on March 26, 2020, The Effects of COVID-19 Will Ripple through Food Systems.https://www.scientificamerican.com/article/the-effects-of-covid-19-will-ripple-through-food-systems/**

[٣]) **راجع المادة (٧٩) من دستور مصر المعدل ٢٠١٤.**

[٤]) **باعتبارها وسيلة لا تتطلب رؤوس اموال ضخمة، ووسيلة لتوفير العديد من فرص العمل. فوفقا لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١٧، فإن ٢,٥مليار شخص حول العالم يستهلكون الطعام المقدم عبر العربات فى الشوارع د/ ياسر عبد العاطى، د/ محمود ابو قمر، د/ عبد المنعم عمر، منى محمود أحمد على، تقييم جودة خدمات الأغذية المقدمة بعربات الطعام فى مصر، مجلة كلية السياحة والفنادق، جامعة السادات، المجلد (٧) العدد (١-٢) ديسمبر ٢٠٢٣، ص١وما بعدها.**

[5]) **Kenneth Sebastian Leon & Ivy Ken, Legitimized fraud and the state-corporate criminology of food – a Spectrum-based theory, Published online: 8 August 2018, Springer Nature B.V. 2018,p: 25.**

https://www.deepdyve.com/lp/springer-journals/legitimized-fraud-and-the-state-corporate-criminology-of-food-a-6Y0dsh143S?impressionId=5db62d62464d6&i_medium=docview&i_campaign=recommendations&i_source=recommendations

ويكفى أن نشير إلى أن صناعة الأغذية تساهم سنويًا بحوالي ٩٩٢ مليار دولار في الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة على الصعيد العالمى، وتمثل الأغذية والزراعة سوقًا تبلغ قيمته ٨ تريليون دولار أمريكى.

وتقترن قواعد القانون العام وفروعه بمقتضيات السلطة والسيادة، ومنها حماية القانون الجنائى، الموضوعية، والإجرائية. وتركز التنخصصات الأكاديمية التى تدرس علم الجريمة على الجرائم التقليدية، فى حين يوجد قليل من التركيز على الأضرار التى تنتج عن السلوكيات المدرجة فى جرائم الغذاء[١]. وقد يُنظر إلى علمى الإجرام والعقاب على أنهما ذات طبيعة علمية وفلسفية غير واقعية، وهو أمر عارٍ عن الصحة، فهما ذوا وجهين نظرى وعملى[٢] ومن ثم،يمكن تسخير الوجه النظرى فى دراسة صلة الغذاء بالسلوك الإجرامي لنتلمس السياسة الجنائية فى تجريم السلوكيات المرتبطة بالغذاء عبر أنواع الجزاءات ومدى ملائمتها للمخالفات والجرائم الغذائية.

وتستهدف تشريعات الغذاء، ضمان سلامته وتحسين جودته وحماية الصحة العامة للمستهلكين بصفة أساسية[٣]، في إطار ما تقرره الهيئات الدولية من مبادئ، مثل هيئة الدستور الغذائي، Codex Alimentarius Commission وغيرها[٤].

وتمشياً مع حماية الغذاء، أُنشِئت الهيئة القومية لسلامة الغذاء فى مصر[٥]، وهي هيئة خدمية تتولى دون غيرها الاختصاصات المقررة للرقابة على تداول الغذاء فى التشريعات ذات الصلة بسلامتة[٦]، بالإضافة إلى إصدارها قانونًا تسريأحكامه على كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم

---

[1]) Matthew Robinson, The Food IS the Crime: A Focus on Food as "Food Crime", International Journal of Criminal Justice Science Vol 17 Issue 2 July – December 2022, p; 167.. https://ijcijs.com

[٢]) د/ نورة محمد حسن الشملان، تسخير علمى الإجرام والعقاب فى التصدى للسلوك الإجرامى، الضبط المرورى أنموذجا، مجلة كلية الحقوق، العدد الواحد والخمسون مارس ٢٠٢١، ص ١٢٦.

https://maal.journals.ekb.eg

[3]) FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020, National Food Crime Unit (NFCU) and the Scottish Food Crime and Incidents Unit (SFCIU), p :10.

[٤]) راجع منشورات الهيئة علي موقع http://www.codexalimentarius.net/؛ وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية سيتم التعرض لها لاحقا.

[٥]) القانون رقم١ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية العدد الأول (مكرر) ج في ١٠ يناير ٢٠١٧.

[٦]) القانون رقم ٤٨ لسنة١٩٤١. والمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقانون ١٣٢لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤والقانون رقم ٦٨٤لسنة ١٩٥٤والقانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٤لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦والقرار بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦.والقانون رقم ٥٣لسنة ١٩٦٦والقانون رقم ١١٨لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٤لسنة ٩٩٤ والقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢

بعملية الإنتاج أوالتصنيع أو التجهيز أوالتداول أوالاستيراد أوالتصديق للمدخلات والمنتجات العضوية أوالحيوية، ووحدات الإنتاج العضوى المسجلة، وجهات المطابقة المرخص لها[١].

ولكن لماذا تم اختيار موضوع الغذاء فى المنشآت الغذائية؟ لوجود مخاوف متزايدة تتعلق بالأثار البيولوجية للأغذية المصنعة أو فائقة المعالجة، على الصحة العقلية والسلوك الانحرافي في المجتمع [٢] ومن ثم،على المسئولية الجنائية.

ورغم أن البحوث فى العلوم الإجتماعية لم تنجح فى إثبات وجود روابط قوية بين العوامل البيولوجية والسلوك الاجرامى بما يكفى لتبرير الأخذ بها بعين الاعتبار عند تحديد المسئولية الجنائية،ولكنها يمكن أن تكون مفيدة فى مجال التنبؤ المستقبلي.[٣] حيث يمكن أن تكون البحوث فى العلوم الاجتماعية مفيدة فى سياقات أخرى مثل التبؤ بالتحيز فى إصدار أحكام الإعدام،حيث يتم تحديد التدابير بشكل أفضل ويكون عبء الإثبات الإحصائيأقل.[٤]

منهج البحث: يلجأ الباحث فى الأساس إلى المنهج التحليلى، ويسلك المنهج المقارن بصفة ثانوية. وقد سلك الباحث في الحصول علي بيانات المواد القانونية الأصلية من نصوص التشريعات، والبيانات الثانوية من المجلات العلمية والمراجع الأكاديمية والمقالات والدراسات المطبوعة أو

(وتعديلاتها) ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء إضافة تشريعات أخري تتصل بسلامة الغذاء، بناء علي اقتراح مجلس أمناء الهيئة.

[١])- قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٠ في شأن الزراعة العضوية. الجريدة الرسمية - العدد ٨ (مكرر) – السنة الثالثة والستون، ٢٣ فبرايرسنة ٢٠٢٠م

[٢]) - Nutrition , Behavior , and the criminal justice system , CNP Library https://www.nutrional.psychology.org

[٣])- ويستند هذا الاستنتاج إلى نتائج إحدى أكبر الدراسات التى أجريت حول التطور البيولوجى والإجتماعى للأفراد منذ ولادتهم وحتى سن الرشد المبكر.

[4])- Deborah W. Denno, Human Biology and Criminal Responsibility: Free Will Or Free Ride ? HeinOnlin, 137-U.Pa. Rev.615.1988-1989,p: 617.https://ir.lawnet.fordham.edu/fac

المعروضة ماديا أو إلكترونيًا، والتى لها ارتباط مباشر بموضوع البحث، أو ارتباط غير مباشر به أي بها علاقات جزئية بالبحث لأنها تصب فى النهاية بموضوع البحث وترتبط به.

صعوبات البحث:

١- توجد صعوبة فى تحديد نوعية الغذاء محل التأثير على الإضطرابات العقلية أو النفسية وسماته وأنواعه، بسبب ما تملكه شركات الأغذية من خبرة احترافية فى مواجهة الأمية الاستهلاكية لدى الفرد فى نوعيات الغذاء التى تقدمها إليه.

٢- تأبى قواعد الشرعية الجنائية أن يتم تجريم فعل أو تقدير سبب من اسباب الإباحة دون نص

٣-رغم أن موانع المسئولية الجنائية يجوز فيها القياس، إلا أن المانع المزمع إضافته يتأرجح بين الاستقرار العلمي والتجريبي والقانوني، ومن ثم قد تستبعده المحاكم وقد تفسره لصالح المتهم.

نطاق البحث: يقتصر نطاق البحث على الغذاء فائق المعالجة الذى يُنتج بواسطة المنشأت الغذائية ومدى مسئوليتها عنه.ومن ثم، يخرج عن نطاق المعالجة القانونية للبحث ما لا يعتبر فى المفهوم القانونى غذاءً[١]. تتعدد موانع المسئولية الجنائية، ويقتصر البحث على الاضطرابات النفسية والعقلية كمانع من موانع المسئولية الجنائية. ومن ثم،يخرج عن نطاق البحث باقى الموانع.

الهدف من البحث، محاولة الإجابة علي التساؤل ينال أساسيين التاليين:

١- هل للغذاء الذى يجرى تأثيره الداخلى على من يتناوله دون أن يدرى دور مسبب لسلوكه الإجرامى، الذى يتحقق به الاضطراب النفسي أو العقلي؟ وبالتالى تنتفي المسئولية الجنائية فى حالة وجود ذلك الاضطراب؟

٢- ما مدى توافر المسئولية الجنائية فى حق شركات الأغذية عما تنتجه من أغذية ضارة؟.

أهمية البحث: جرائم الغذاء عمومًا ذات طبيعة معقدة، ويتمثل ذلك فى:

١- الانتشار المفرط للمنشآت الغذائية غير المرخصة، ففي مصر تضاعف عدد شركات تصنيع الغذاء غير المسجلة رسميًا عدد المصانع المسجلة[٢]، وتخطت فاتورة فساد الأغذية المليارات[١]، كل ذلك بسبب عدم توافر قاعدة بيانات الكترونية للمنشآت الغذائية بالدولة[٢].

---

[١] الدواء، ومستحضرات التجميل، العطور، الغذاء الحيواني- الأعلاف- كما يخرج عن نطاق البحث عملية الإنتاج أو التصنيع أو التجهيز أو التداول أو الاستيراد أو التصديق للمدخلات والمنتجات العضوية أوالحيوية، ووحدات الإنتاج العضوى المسجلة، وجهات المطابقة المرخص لها وقوانين صحة النبات وحقول المزارعين ومزارع تربية الحيوانات والمناحل.

[٢] د/ حسين منصور رئيس مجلس إدارة الهيئة، أمام جلسات البرلمان المصرى فى ١٦ مارس ٢٠٢١.

٢- ترتبط جرائم الغذاء بجرائم الصحة العامة والمستهلكين ومجالات أخرى متعددة، وتسمح مرونة مكونات التصنيع بإضافة مواد مختلفة، تجعل الغذاء أكثر عرضة لعدم سلامته.[٣] ويتم تعزيز وطأة جاذبيته عبر بناء متعدد الأبعاد يُنشأ من خلال التفاعل بين المنتجات نفسها والأشخاص الذين يستهلكونها[٤]، وتعزز فرص اختراق المحتالين لنقاط الضعف فى السلسلة الغذائية، والتى يطلق عليها الإرهاب الغذائى المنظم[٥]. وهو ما ينم عن أن استراتيجيات سلامة الأغذية التقليدية ليست

---

[١] ويلغ حجم إنتاج المصانع المخالفة نحو ٨٥% ممن الأغذية المطروحة في الأسواق، وخسائر الدولة من منتجات بير السلم للصناعات الغذائية ٢٠٠ مليون جنيه سنويا، فاتورة علاج تلوث الغذاء ٥ مليارات جنية سنويا، و فاتورة فساد الأغذية حوالى ٢,٢ مليار جنيه. مليار حجم تجارة الاغذيه الفاسده في مصر سنويا، تقرير علي موقع مصريون نيوز في ٣يولية ٢٠٢٠. https://masriounnews.com/2020/07/03/15407

[2] Guidance for Industry: Food Producers, Processors, and Transporters: Food Security Preventive Measures Guidance,p: 6.1//23.
https://www.fda.gov/media/80020/download

[٣] د/ علي كامل يوسف الساعد، المواد المضافة للأغذية، الجديد في استخداماتها وأمور سلامتها، المؤتمر العربي الأول حول صحة وسلامة الغذاء، الذي عقد خلال الفترة من ٢٢إلي ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨ بمملكة البحرين.

[4] Emilia F. Vignola. Aydin Nazmi, Nicholas.Freudenberg, What Makes Ultra-Processed Food Appearing ? former reference ;p; 136.

[٥] مثال: تسبب التلوث المتعمد لقضبان السلطة ببكتريا السالمونيلا تيفيموريوم من قبل أعضاء طائفة Rajneeshee في التسمم الغذائي لـ ٧٥١ شخصًا في ولاية أوريغون الامريكية (١٩٨٤).كان الغرض من الهجوم هو التأثير على النتيجة السياسية للانتخابات المحلية. ومع ذلك،قد حُدِد في البداية على أنه تفشٍ لتسمم غذائي أدى إلى إغلاق تسعة من اصل عشرة مطاعم متضررة، ثم اعتُرف به كإرهاب غذائي.

-Rebecca K. Davidson, Wilson Antunes, Elisabeth H. Madslien, José Belenguer, Marco Gerevini, Tomas Torroba Perez, Raffaello Prugger ,From food defence to food supply chain integrity., British Food Journal,Volume 119 Issue 1, Publication date: 3 January 2017 Reprints & Permissions
https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/BFJ-04-2016-0138/full/html?fullSc=1

- Guidance for Industry: Food Producers, Processors, and Transporters: Food Security Preventive Measures Guidance,p: 6..1/23.former reference.

كافية للسيطرة على الاحتيال فى مجال الغذاء، وتلافى أسبابه التى باتت غير واضحة[١]. وأمام فضائح الغذاء، فقدت النظم القانونية التقليدية مصداقيتها، مما أدى إلى تأجيج المطالب لوضع ضوابط أكثر فعالية على إنتاج الغذاء والإصلاح التشريعى.[٢]

خطة البحث

الفصل الأول: المعالجة الجنائية للمنشآت الغذائية وأغذيتها وأثارها الضارة.

المبحث الأول: المعالجة الجنائية للمنشآت الغذائية.

المبحث الثانى: أغذية المنشات الغذائية كمحل للتجريم وآثارها الضارة.

المبحث الثالث: المواجهة التشريعية للآثار الضارة لأغذية المنشآت الغذائية على الإنسان.

الفصل الثانى: التأثيرات الاضطرابية لأغذية المنشآت الغذائية على المسئولية الجنائية.

المبحث الأول: علاقة الغذاء بالسلوك الاجرامي للأشخاص فى مجال المسئولية الجنائية.

المبحث الثانى: تأثير الاضطرابات النفسية والعقلية التغذوية على المسئولية الجنائية.

---

[1]) **Janine Curll, The significance of food fraud in Australia, 2015 Thomson Reuters (Professional) Australia Limited,p:270.**
https://www.researchgate.net/publication/281366422_The_significance_of_food_fraud_in_Australia

[2]) **John Pointing, Food law and the strange case of the missing regulation, Journal of Business Law, 2009,p:**
https://www.researchgate.net/publication/316514852_Food_Law_and_the_Strange_Case_of_the_Missing_Regulation/link/5901d422aca2725bd721b726/download

الفصل الأول

المعالجة الجنائية

للمنشأت الغذائية وأغذيتها وأثارها الضارة.

تمهيد وتقسيم:

آلت الدولة علي نفسها في دستور مصر المعدل عام ٢٠١٤ أن يكون لكل مواطن الحق فى غذاء صحى وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتوفير الموارد الغذائية للمواطنين كافة، كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام وتضمن الحفاظ علي التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ علي حقوق الأجيال[١]. ولكل طفل الحق في تغذية أساسية[٢]، هذا الألتزام يستوجب توافر مقوماته من منشآت غذائية وغيرها، ولذا نرسم مسلكنا فى هذا الفصل عبر تحديد ماهية المنشآت الغذائية وأنواعها وتنظيمها التشريعى، ومدلول أغذية تلك المنشأت محل التجريم، والوسيلة التى تلجأ إليها شركات الغذاء لجعل منتجاتها جذابة، وبيان ما لقوة هذه المنتجات فى حث المستهلكين على شرائها واستهلاكها. وذلك فى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: المعالجة الجنائية للمنشآت الغذائية

المبحث الثانى: أغذية المنشآت الغذائية كمحل للتجريم وآثارها الضارة.

المبحث الثالث: الآثار الضارة لأغذية المنشأت الغذائية على حياة وصحة الأفراد ومعالجتها تشريعيا.

---

[١] م/٧٩ من دستور مصر المعدل ٢٠١٤.

[٢] م/ ٨٠ من دستور مصر المعدل ٢٠١٤.

المبحث الأول

المعالجة الجنائية للمنشأت الغذائية

تمهيد وتقسيم: تقوم شركات الأغذية – بدون شك– بدور هائل من الأعمال الجيدة باعتبارها أكبر المنشآت المشاركة فى إطعام شعوب العالم.[١] وعلى جبهة أخرى فإن زيادة تركيز الأحتكار فى صناعة الأغذية والمشروبات يعطى حفنة من تلك الشركات فرصة أكبر لتوسيع نطاقها.[٢] وهو ما يساهم فى هيمنة تلك الشركات فى تنظيم أمور الغذاء.وتتباين التشريعات فى استخدام مدلولات متعددة للمكان أو الوسيلة الذي يتم فيها تداول الغذاء، فأى وصف قانونى يكون أكثر تحديداً؟ ذلك أمر يستتبع بيان الوصف القانوني لنظاق السلوك الاجراميفى ذلك المكان، من أجل أن ينطبق النص التجريمى عليه،ومن ثم توقيع الجزاء على المسئول المخالف، نحاول فى المطلبين التاليين،الإجابة على ما سبق.ففى المطلب الأول: مدلول المنشأة الغذائية. وفى المطلب الثانى:المواجهة التشريعية لأخطار الغذاء المعالج.

المطلب الأول

مدلول المنشأة الغذائية

أولًا: أهمية تحديد مدلول المنشأة الغذائية:

أ- ترجع أهمية وضع تعريف للمنشأة الغذائية فى تحديد مدى انطباق قوانين الهيئة القومية لسلامة الغذاء عليها من عدمه. حيث أن القضاء المصرى يذهب إلىإن إدانة الطاعن بإدارة محل بدون ترخيص دون بيان نوع المحل وطبيعة العمل أو النشاط الذي يزاول فيه لتحديد نوع القانون الواجب التطبيق عليه يعد قصورًا فى التسبيب.[٣]

إذا فالتحديد ضروري فى بيان مدى خضوع المنشآة لقانون الهيئة من عدمه، فالمنشآت الغذائية تختلف عن منشآت الأدوات المنزلية وهكذا. كما تثور تلك الأهمية فى بيع الطعام المنزلى. كما تبرز الأهمية فى بيان مدى ارتكاب المنشاة الغذائية للمخالفة، بل وفى تحديد نوع وحجم

---

[1]) **Matthew Robinson and Caroline Turner, former reference, p: 182.**

[2]) **Emilia F. Vignola. Aydin Nazmi, Nicholas.Freudenberg, What Makes Ultra-Processed Food Appearingformer reference, p: 148.?**

[٣]) **طعن النقض رقم ١٣٤٨٩لسنة ٦١ ق، جلسة٢١ /١٠/ ٢٠٠١. الموسوعة العشرية في أحكام النقض المدنية والجنائية لعام ٢٠٠١، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، ص١٤٣.**

المخالفة، كما يرتبط تحديدها بتوافر أو عدم توافر أركان كثير من جرائم الغذاء ذات الصلة بالعمليات التي تقوم بها المنشآة الغذائية.

ب- يقوم على أمر المنشأت أشخاص طبيعيون أو اعتباريون يكونون مسئولين عن تطبيق اشتراطات القانون والتشريعات ذات الصلة بسلامة الغذاء، داخل المنشة الغذائية التى يشرفون عليها، مثل مشغل المنشأة الغذائية فى مصر،[١] وكذلك المرخص له والوكيل والمورد[٢]، ومن ثم على ضوء تحديد مدلول المنشآة، يتحدد مشغلوها ومهام العاملين بها ومسئولياتهم القانونية.

ثانيا: تعريف المنشأة الغذائية: المنشآة عموما فى مجال الغذاء هى أى مبنى أو منطقة يتم فيها تداول الأغذية وما يحيط بها من مساحات تدخل تحت سيطرة الإدارة ذاتها.[٣] وقد تباينت تشريعات هيئات سلامة الغذاء –من وجهة نظرنا –فى تحديد المنشآة الغذائية إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: المنشاة الغذائية مبنى أو مكان يُتداول فيه الغذاء. "الاتجاه المكانى". ويعتنق التشريع الأردنى والعمانى هذا الاتجاه[٤]، وفى مصر تعرف المنشآة الغذائية بكونها ""أى منشأة تزاول أنشطة ترتبط بتجهيز الغذاء أو إنتاجه أو تصنيعه أو تخزينه أو حفظه أو تعبئته أو تغليفه أو توسيمه أو استيراده أو تصديره أو نقله أو تسليمه أو طرحه وعرضه للبيع للمستهلك النهائي أو لمنشأة أخري. ويشمل التعريف المنشأت الثابتة أو المتحركة التى تهدف إلى الربح أو التى لا تهدف إلي الربح، العامة أو الخاصة، الدائمة أو المؤقتة، كما يشمل التعريف مجازر الحيوانات المجترة والدواجن".[٥]

يبدو أن التعريف السابق قد أراد وضع سياج قانوني عام للإحاطة بمدلول المنشآة الغذائية من حيث طبيعة دورة النشاط الغذائى الذى تمارسه المنشأة من الإعداد والتجهيز حتي الطرح للبيع فى مبنى محدد. ولا يشترط توافر كامل سلسلة النشاط الغذائى كلها فى مبنى واحد ليُطلق عليه منشآة، فيكفى توافر إحداها فقط. كما يمتد التعريف ليشمل المنشآت الثابتة كالمبانى والمقرات

---

[١] م/١ من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء.

[٢] وهوكل شخص يمارس نشاطا تجاريا أوصناعيا اومهنيا أوحرفيا يقدم خدمة للمستهلك أو ينتج سلعة أويصنعها أو يستوردها " م١/٥. ق ح المستهلك رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ الجريدة الرسمية العدد ٣٧ "تابع" ١٣سبتمبر ٢٠١٨.

[٣] منشورات، F.A.O، مرجع سابق. *CAC/RCP 1-1969, Rev. 3 (1997), Amended 1999*

[٤] المكان: اي مؤسسة او مصنع اومرفق يتم تداول الغذاء فيه بما في ذلك وسائط النقل والمركبات ويستثنى من ذلك حقول المزارعين ومزارع تربية الحيوانات والمناحل. (م/٢) من قانون الغذاء المعدل ٢٠٠٣بالأردن. أى مؤسسة أو مصنع أو مرفق ثابت أو متحرك يتم تداول الغذاء فيه فى أى من مراحل تداوله. م/١ من لائحة سلامة الغذاء العماني ٢٠١٠ .

[٥] م/١ من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة الجريدة الرسمية العدد ٧(مكرر) في ١٨ فبراير ٢٠١٩.

للمصانع أو الهيئات أو المؤسسات أيًا كان مسماها، كما يشمل المنشأت المتنقلة و/أوالمؤقتة" وهى المنشآت ذات الهياكل غيرالدائمة أو التى لا تستخدم بصفة دائمة على وجه الحصر كمرفق غذائي. يشتمل ذلك على المخيمات والاكشاك وعربات البيع المتنقلة ومعدات البيع والمنشآت التي تستخدم في الأساس كسكن خاص ولكنها تستخدم لإعداد الاطعمة بقصد طرحها فى الأسواق.([1]) وأيًا كان الهدف من المنشآة تحقيق ربح أم لا، فإنها تصبح منشأة غذائية تخضع للقانون. ويمتد التعريف ليشمل مجازرالحيوانات المجترة[2]، والدواجن. **ومن ثم،يخرج عن التعريف السابق أماكن تربية الحيوانات أو الدواجن الحية التي لم تُذبح بعد. ويخرج عن ذلك أيضًا حقول المزارعين ومزارع تربية الحيوانات والمناحل**[3].

الاتجاه الثاني: المنشأة كيان قانونى. "الاتجاه القانونى"

عزفت بعض التشريعات عن التعريف المكانى واتجهت للتحديد القانوني،ومنها التشريع الإنجليزى والذى يعرف المنشآة الغذائية بكونها ""أى مشروع يقوم بأى مرحلة من مراحل إنتاج الغذاء وتجهيزه وتوزيعه، سواء أكان من أجل الربح أم لا، وسواء كان عامًا أو خاصًا. وينطوي مفهوم "المشروع"" على "استمرارية معينة للأنشطة ودرجة معينة من التنظيم"، ويستبعد الأنشطة المختلفة مثل إعداد الطعام للمناسبات الخيرية.[4] ويسير في هذا الاتجاه التشريع السعودي فالمنشآة الغذائية " أي كيان قانوني يقوم بعمل يتعلق بتداول الغذاء خلال مراحل السلسلة الغذائية، ويستثنى من ذلك المطابخ المنزلية للأسرة.[5] ويمتاز هذا التعريف بأنه ينطبق علي أى جهة في أي مكان– ثابتة أو متحركة – مادامت كيانًا قانونيا. ومادامت كيانًا قانونيًا فالقانون هو الذى سيحدد ماهيتها والهدف من إنشائها ونطاق مسئوليتها.

ثالثًا: المنشات الغذائية والصور المشابهة لها تفرد التشريعات صورًا مختلفة من المنشآت منها:

---

[1]) م٢/ ٦ من اشتراطات صحة الغذاء، الهيئة القومية للغذاء والدواء، السعودية، ص ٥.

[2]) الحيوانات المجترة Ruminantsهي الحيوانات التي تملأ حجرات المعدة بالطعام ثم تعود لأكله. تعد شكلا من أشكال الهضم عند عدّة أنواع من الحيوانات آكلة الأعشاب، والمجترات هي كالماعز والبقر والأبل والجاموس والأرانب وغيرها.

[3]) م/ ٢ من قانون الرقابة علي الغذاء رقم ٧٩لسنة ٢٠٠١بالأردن والمعدل سنة ٢٠٠٣. مرجع سابق.

[4]) Nicola Finnerty and Gemma Tombs UK: A Review Of Food Hygiene Legislation And Related Criminal Offences ,30 March 2010.

[5]) الدليل الإرشادى لمتطلبات تعيين جهات تقويم المطابقة والمختبرات الخاصة، السعودية، ٢٠١٩، ص٢٠.

١- منشآة المواد والأدوات الملامسة للغذاء: كل منشأة يملكها أو يديرها شخص طبيعى أو اعتبارى، تقوم بتنفيذ الأنشطة المتعلقة بمراحل تصنيع المواد الملامسة للغذاء وتجهيزها، وتوزيعها، وتدويرها. وتشمل تلك المواد جميع الأوانى والأوعية والعبوات والأغلفة والأدوات وخطوط التصنيع والأجهزة التى تُستخدم فى طهى المواد الغذائية و/أو تحضيرها و/أو حفظها و/أو نقلها و/أو تداولها.[١]

٢- وحدات الطعام المتنقلة منشآت غذائية ذات طبيعة خاصة، فهى عملية بيع للأغذية من خلال مركبة متنقلة[٢]. ويعرف التشريع المصرى هذه الصورة بكونها" كل عربة أو مركبة أو منصة أيًا كان شكلها وتكون قابلة للحركة ومُعدة لتحضير أو إعداد أو بيع الطعام أو الوجبات الغذائية،[٣] وتكمن خصوصية طبيعة تلك الوحدات فى خصوصية القانون الذى ينظم شئونها وعقوباته. وتفرق اللائحة التنفيذية لذات القانون بين الوحدات المرخصة كمركبة معدة للسير على الطرق والوحدات غير المعدة للسير. (م/ ٤). ولا خلاف فى تصور العربة أو المركبة حيث ينظمها قانون المرور، ولكن الذى يثير الخلط مفردة " منصة"،هل المنصة ستكون قابلة للحركة يدويًا بدون موتور حتى تتوافق مع طبيعة قانون تشجيع وحدات الطعام المتنقلة رقم ٩٢لسنة ٢٠١٨،أما يشترط أن يكون لتلك المنصة موتور يحركها.؟

٣- منشآت التصنيع (المصانع): هو المكان المجهز قانونًا لانتاج الغذاء طوال السلسلة الغذائية مثل مصانع التمور والألبان والمكرونة والمخابز الآلية وغيرها.

٤- محلات إعداد وتجهيز المواد الغذائية، فهى كيان قانونى مجهز لانتاج وتشغيل وتصنيع وتعبئة وتخزين خامات بمساحة إنتاجية أقل من المصنع، وتتناسب مع حجم العمل وكمية الإنتاج، وتخصيص جزء من المحل لعرض المنتجات النهائية ولا يُسمح بالتسويق للغير.

٥- منشآت المعالجة: أماكن داخل المنشآة الغذائية يتم فيها معالجة الغذاء بتعريضه لوسائل مكافحة الميكروبات أوالفيروسات وغيرها .

٦- منشآت التعبئة: أماكن داخل المنشاة الغذائية يتم فيها تعبئة الغذاء أو أماكن منفصلة عنها يقتصر دورها على التعبئة فقط. مثل منشآت تعبئة السكر والخضروات وغيرها.

---

[١] م/ ٢ من قرار الهيئة رقم ١٧/ ٢٠٢٢، الوقائع المصرية العدد ٢٣٠ تابع (د) فى ١٨ أكتوبر ٢٠٢٢

[٢] Hernandsz Lopez-2011.. مشار إليه لدى د/ ياسر عبد العاطى وأخرون، تقييم جودة خدمات الأغذية بعربات الطعام بمصر، مرجع سابق، ص ١٠.

[٣] م١ من قانون وحدات الطعام المتنقلة، مرجع سابق.

٧- محلات بيع المواد الغذائية، هى كيان قانونى مجهز بمساحة تتناسب مع حجم العمل وكمية المعروضات، وذلك لاستلام وتخزين وعرض وبيع المواد الغذائية بمختلف أنواعها وأشكالها.

٨- المستودعات الغذائية (المخازن) ومراكز التوزيع، هو مبنى أوجزء منه مخصص لبقاء وحفظ المواد الغذائية مدة محددة بعد إنتاجها وقبل توزيعها لحين عرضها[١]. ويمكننا أن نطلق عليها منشآت الحفظ. وتُستخدم المستوعات أو أماكن التوزيع للمنشأت الصغيرة والمتوسطة.

٩- مرافق المنشأت الغذائية.مقر أو بناء دائم أو مؤقت أو ثابت أو متحرك، أو وسيلة نقل تستخدمها المنشأة الغذائية [٢]. ومن ثم،فهى أماكن أو وسائل لخدمة المنشآت الغذائية وتساهم فى أداء دورها، ومنها سيارات البيع المتجولة والمختبرات وغيرها.

١٠- مجازر الحيوانات المجترة والدواجن. وهى أماكن لذبح الحيوانات والدواجن وفحصها وتجهيزها للاستهلاك الآدمى، وتعرف بالمسالخ بالنسبة للحيوانات والمذابح بالنسبة للدواجن.

توصي الهيئات الدولية[٣] والتشريعات المحلية[٤] ذات الصلة بسلامة الغذاء إلى أنه يلزم عند تحديد مواقع المنشآت الغذائية مراعاة البعد عن مصادر التلوث الممكنة، وكذلك بيان مدى كفاءة أى تدابير معقولة يمكن اتخاذها لحماية الأغذية. وأن تكون الأبنية والغرف ذات تصميمات تسمح بتطبيق الممارسات الغذائية الصحية الجيدة، وأن تكون الهياكل الداخلية للمنشآت الغذائية بطريقة سليمة وبمواد شديدة التحمل، بحيث يكون من السهل صيانتها، وتنظيفها. كما ينبغى إقامة المعدات بما يكفلالسماح بإجراء عمليات الصيانة والنظافة الكافية،أن تعمل بما يتفق مع تحقيق الغرض منها، أن تساعد على تسهيل الممارسات الصحية، بما في ذلك عمليات الرصد.[٥]

نخلص إلى أن المنشأة الغذائية "أي كيان قانوني- ثابت أو متحرك- يتم فيه أى عملية من عمليات تداول الغذاء المحمى قانونا، فى أى صورة تحددها التشريعات".

---

[١] لائحة الاشتراطات الصحية الخاصة بمستودعات المواد الغذائية ووسائل نقلها بالمملكة السعودية، ص ٢.

[٢] م/١/١٦ من نظام الغذاء السعودى، مرجع سابق.

[3] F.A.O .CAC/RCP 1-1969, Rev. 3 (1997), Amended 1999.https://www.fao.org/

[٤] قانون سلامة الأغذية العماني رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٨، الجريدة الرسمية رقم ٨٦٧ فى٥/٧/ ٢٠٠٨.: وقد نظم ذلك بالمواد (٣، ٤، ٥، ٦).

[٥] قرارات الهيئة رقم١١ / ٢٠٢٠، وملاحقه القرار، رقم ١٢/ ٢٠٢٠، رقم ١٧/ ٢٠٢٢، وغيرها.

المطلب الثانى
المواجهة التشريعية لأخطار وأضرار الغذاء المُعالج

أولًا: المنهج الوقائى بتجريم الخطر والمخاطر بتشريعات الغذاء.

يُعرف الخطر بأنه "أى عامل فيزيائى أو بيولوجى أو إشعاعى يظهر فى الأغذية مع احتمالية لتسببه في الضرر بصحة المستهلك[١]. وتُعرَف المخاطر بأنها الخطر المحتمل ظهوره فى الغذاء، أو هى درجة احتمال حدوث تأثير سلبى على صحة الإنسان وشدة ذلك الأثر نتيجة تعرضه لمصادر الخطر فى الغذاء[٢].

من منطلق أن سلامة الأغذية تنقذ الأرواح باعتبارها عنصرًا حاسمًا من عناصر الأمن الغذائى، كما أنها تلعب دورًا حيويًا فى الحد من الأمراض المنقولة بالأغذية[٣]، لذا تعتمد تشريعات سلامة الغذاء وهيئاته علي المنهج الوقائى المناسب خلال مراحل السلسلة الغذائية وذلك من خلال إعداد خطط الرقابة على سلامة الغذاء والتأكد من صلاحيته للاستهلاك الآدمى[٤]. والزام المنشآت الغذائية بتطبيق النظم التى تساهم فى ذلك ومنها الممارسات التشغيلية الجيدة ونظم إدارة سلامة الغذاء وأي نظم أخرى مماثلة. كما تتبع الإجراءات والاحتياطات الصادرة من الجهات الحكومية أو الدولية الواجب اتباعها في تداول الغذاء خلال السلسلة الغذائية لضمان سلامة وجودة الغذاء لتفادى الخطر فى مجال الغذاء[٥] وهى فى سبيل تحقيق ذلك تعتمد على طائفة من التدابير الوقائية، والتى تعنى الإجراءات والممارسات والعمليات المستندة على المخاطر والتى يقوم شخص على معرفة كافية بالتصنيع والتجهيز التعبئة الحفظالآمن للغذاء بتطبيقها بغرض الإقلال أو الوقاية من المخاطر التى

---

[١] الفصل الأول، مادة واحد، تعاريف، قانون الهيئة، مرجع سابق.

[٢] م/ ١/ ١٦من قانون الهيئة بمصر. مرجع سابق ؛.، م/٢٧/١من نظام الغذاء السعودي.

[٣] فهناك ٦٠٠ مليون شخص يمرضون سنويًا، نتيجة لنحو ٢٠٠ نوع مختلف من الأمراض المنقولة بالغذاء. ويقع العبء الأكبر لهذا المرض على الفقراء والشباب. وفضلاً عن ذلك، فإن الأمراض المنقولة بالأغذية تتسبب سنوياً في 420,000 وفاة يمكن تلافيها. مقال بمناسبة اليوم العالمي لسلامة الأغذية – ٧ يونيو ٢٠٢٤، منظمة الاغذية والزراعة بالأمم المتحدة : المعايير الغذائية الدولية.

https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/world-food-safety-day/wfsd-homepage/ar/

[٤] المادة السادسة عشر، الفقرة الأولى من قانون الهيئة القومية لسلامة الأغذاية بمصر، مرجع سابق.

[٥] المادة الأولي من لائحة الغذاء السعودي، مرجع سابق.

تم التعرف عليها أثناء تحليل المخاطر بدرجة كبيرة بما يتفق مع المعرفة العلمية المتاحة وقت إجراء تحليل المخاطر عن التصنيع والتجهيز والتعبئة والحفظ الآمن للغذاء[١].

ثانيا: تجريم الخطر فى مجال تداول الغذاء: يُعد الخطر قائمًا، كلما كانت حالة الغذاء تنذر واقعيًا بتعريض صحة الإنسان للخطر في أي مرحلة من مراحل الإنتاج والتجهيز والتوزيع، حتى ولو لم يترتب على ذلك التعريض إيذاء أو إخلال بصحة أحد المستهلكين. ولمواجهة ذلك، يمنح القانون الهيئة بتعقب ومتابعة الغذاء عبر جميع المراحل السابق الإشارة إليها[٢]. وفى مصر لايجوز ممارسة النشاط فى المنشأة الغذائية المغلقة إلا بناءً على موافقة من الهيئة[٣]. هذا الإجراء تمنحه التشريعات إذا كان الغذاء يشكل خطرًا علي صحة المستهلك والصحة العامة ولا يمكن تفاديه بالتدابير والإجراءات المتاحة.[٤]

ثالثا: تجريم مخالفات القواعد الفنية للمواد والأدوات الملامسة للغذاء ومعدات الرقابة على الغذاء.

حددت الهيئة المواد والأدوات الملامسة للغذاء بكونها جميع الأوانى والأوعية والعبوات والأغلفة والأدوات وخطوط التصنيع والأجهزة التى تُستخدم فى طهى المواد الغذائية و/أو تحضيرها و/أو حفظها و/أو نقلها و/أو تداولها.[٥]

ووضعت الهيئة القواعد الفنية الملزمة والتى تتعلق بالاشتراطات الأساسية للتعامل مع مصنعى ومستخدمى المواد والأدوات والمعدات الملامسة للغذاء. وقيدت انطباق تلك القواعد الفنية على المواد والأدوات والمعدات الملامسة للغذاء المكونة من مادة أو أكثر من تلك المواد والأدوات المَعدة لملامسة الغذاء أو ملامسة للغذاء بالفعل، وقد خُصصت لذلك أو يمكن أن تُلامس الغذاء أو

---

[١] م/ ١/ ٢١ من ملحق القرار رقم ١١للهيئة القومية بمصر الصادر سنة ٢٠٢٠، مرجع سابق.

[٢] م/ ١/ ١٧ من قانون الهيئة القومية لسلامة الأغذية بمصر. مرجع سابق.

[٣] المادة الخامسة من للائحة قانون الهيئة القومية...مرجع سابق.

[٤] ويفرض التشريع السعودى التزامات على كافة الأطراف عبر إجراءات تتمثل فى: ١- إثبات الواقعة بموجب محضر يعد لذلك يتضمن وصفا للخطر المحتمل ومكان وجوده ٢- .التوصية بنوع الإغلاق الذي يتناسب مع نوع الخطر المحتمل.٣- تصدر الهيئة أمرا بالإغلاق ونوعه.٤-يستمر الإغلاق لحين زوال الخطر المحتمل،أو استكمال الإجراءات التصحيحية التي تفرضها الهيئة ٥- التحفظ على الغذاء الموجود داخل المنشأة الغذائية. ٦- إجراء تقييم للمخاطر المحتملة من الغذاء بما فى ذلك سحب عينات وتحليلها. المادة ٧٠ من لائحة الغذاء السعودي، مرجع سابق.

[٥] م/ ٢ تعريف ومصطلحات من قرار الهيئة القومية للغذاء رقم ١٧لسنة ٢٠٢٢، الوقائع المصرية العدد ٢٣٠ تابع (د) فى ١٨ أكتوبر ٢٠٢٢.

أن ينتقل أحد أو بعض مكوناتها للغذاء فى ظل ظروف استخدام طبيعية أو متوقعة وحصرت الهيئة تلك المواد والأدوات[١]، وفى ذات الوقت،منعت تطبيق تلك القواعد الفنية الملزمة على مواد التغطية الغذائية التى تشكل جزءًا من الغذاء ويمكن تناولها كغذاء.[٢] وضعت الهيئة طائفة من الالتزامات على مشغلى المنشآت الغذائية القيام بها[٣]، بالإضافة إلى ضوابط أخرى تتعلق بالمعدات[٤].

ورغم أن حيازة المواد المغشوشة أو التى تُستخدم فى عملية الغش من قبيل الأعمال التحضيرية التي لا يجب ألا يشملها التجريم لعدم قطعية دلالتها علي إرداة الفاعل، إلا أن المشرع جرمها تحقيقًا للصالح العام، باعتبار تجريمها يمنع جرائم أخرى. ويكفى لوقوع التجريم أن يرد الغش أو الشروع فيه على شئ من أغذية الإنسان فى أى صورة تتخذها، ولا عبرة بالوسيلة التي يلجأ إليها الفاعل فى سبيل تنفيذ جريمته.[٥]

---

[١] المواد البلاستيكية الملامسة للغذاء. ٢- المواد والأدوات من المواد الملامسة للغذاء من البلاستيك المعاد تدويره. ٣- المواد والأدوات من المواد الملامسة للغذاء من الخزف والسيراميك. ٤- المواد والأدوات من المواد الملامسة للغذاء من المعادن والسبائك. ٥- المواد الملامسة للغذاء من من الورق والورق المقوى.(الكرتون). ٦- المواد والدوات الزجاجية الملامسة للغذاء. ٧- المواد المطاطية الملامسة للغذاء. ٨- المواد النشطة والذكية الملامسة للغذاء. ٩-المواد الملامسة للغذاء من السيليليوز المعدل. ١٠- أحبار وألوان وصباغات الطباعة. ١١- الورنيش ومواد الطلاء. ١٢- الدوات والمواد الملامسة للغذاء من السيلكون. ١٣-المواد والأدوات الخشبية الملامسة للغذاء. ١٤- الشموع.

راجع المادة (١) من قرار الهيئة رقم ١٧لسنة ٢٠٢٢، مرجع سابق.

[٢] الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قرار الهيئة رقم ١٧لسنة ٢٠٢٢، مرجع سابق.

[٣] تتمثل فى١- استخدام مواد تعبئة وتغليف تتوافق مع الاشتراطات الواردة فى القواعد الفنية الملزمة. ٢- التحقق من أن تكون المعدات والأدوات المستخدمة فى الإنتاج والتصنيع والتخزين والتوزيع والعرض تستوفى الاشتراطات الواردة فى القواعد الفنية.٣- استخدام أحبار الطباعة مستوفاة الاشتراطات الواردة فى القواعد الفنية. ٤- فى حالة المنشأت المصرح لها بإعادة التعبئة يجب الالتزام بأن تكون العبوات مطابقة للاشتراطات الواردة فى القواعد الفنية فى كل دورات إعادة التعبئة.

المادة الخامسة من قرار الهيئة رقم ١٧لسنة ٢٠٢٢، مرجع سابق.

[٤] راجع نص المادة (٢٢) من ملحق قرار الهيئة رقم ١١لسنة ٢٠٢٠، مرجع سابق. حيث ورد النص ب)- أن تكون المعدات والعبوات مصنوعة من مواد ليس لها تأثير سام عند استخدامها فى الغراض المقصودة منها. ج)- أن تكون المعدات شديدة التحمل ويمكن نقلها أو فكها على نحو يسمح بصيانتها وتنظيفها وتطهيرها، ولتسهيل عملية التفتيش للبحث عن اى أثر يدل على وجود الآفات.

[٥] ا.د/ حسن صادق المرصفاوي، قانون العقوبات الخاص، الاسكندرية، منشاة المعارف،، ١٩٧٨، ص ٦٩٨.

المطلب الثالث

المعالجة الجنائية

لنطاق سلوك المنشأت الغذائية

أولًا: مدلول النطاق الجنائي للسلوك: نعني بذلك حصر الحيز الزماني الذي يقع فيه سلوك مشغلي المنشآت الغذائية أو العاملين بها، والذي ينطبق عليه الوصف القانوني المجرم المتعلق بالغذاء، بحيث لا ينطبق هذا الوصف القانوني المجرم على غيره من الأوصاف الأخرى، مما يخرج الفعل عن دائرة التجريم المنصوص عليها قانونًا، وبالتالي ينتفي وصف الشرعية عنه ويثبت براءة فاعله. أي تحديد اسم المرحلة أو العملية التي تعتبر مجرمة وفقًا لوصفها الصحيح في القانون. حيث تنتشر بعض الأوصاف العرفية – في المجال العملي –؛ ولكن لا ينطبق عليها الوصف المجرم".

ثانيًا: تحديد الوصف المنضبط للتجريم: قد يكون مقبولًا مساواة بعض التشريعات[١] بين بعض المصطلحات في مجال الاشتراطات الصحية المتعلقة بالغذاء، ولكنه مرفوض في مجال التجريم. فلم يرد لمدلول الصناعة أو التصنيع أو الإنتاج ذكر في مجال التجريم الجنائي كوصف عام لمراحل الغذاء في قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء، وإن كان مصطلحا (تصنيع أو إنتاج) يصلحان أن يكونا وصفًا خاصًا لبعض مراحل الغذاء أو عملية من عملياته. كما ينحصر الوصف القانوني لنطاق وقوع جرائم المنشآت الغذائية في التداول وفقًا لقانون الهيئة ولائحته التنفيذية. وتكمن أهمية تحديد وصف التداول في أن هذا الوصف يحصر بداية التزامات مشغلي المنشآت الغذائية والعاملين بها ويحصر نهايتها – حيث تساوي اشتراطات صحة الغذاء بالسعودية بين مصطلحي التجهيز أو التصنيع، حيث يقصد بهما: "أي إجراء من شأنه أن يغير المنتج الأولي بشكل جوهري بما في ذلك التسخين أو التدخين أو المعالجة أو التنضيج أو التتبيل أو التجفيف أو التنقية أو الاستخلاص أو البثق أو مزيج من هذه العمليات." م/ ٢/ ١٥ اشتراطات صحة الغذاء".[٢].

---

[١] حيث تساوي اشتراطات صحة الغذاء بالسعودية بين مصطلحي التجهيز أو التصنيع، حيث يقصد بهما: "أي إجراء من شأنه أن يغير المنتج الأولي بشكل جوهري بما في ذلك التسخين أو التدخين أو المعالجة أو التنضيج أو التتبيل أو التجفيف أو التنقية أو الاستخلاص أو البثق أو مزيج من هذه العمليات." م/ ٢/ ١٥ اشتراطات صحة الغذاء".

[٢] للمزيد، يراجع بحثنا "جرائم السلامة والنزاهة الغذائية، بالاشتراك مع د/ شريف إبراهيم حامد، مجلة كلية الشريعة والقانون، تفهنا الأشراف، دقهلية، الجزء الأول، العدد السابع والعشرين، ديسمبر ٢٠٢٣، ص ٩٠٢ وما بعدها.

وحدد التشريع المصرى مدلول التداول بكونه "عملية أو أكثر من عمليات إنتاج الغذاء، أو تصنيعه، أو طرحه او عرضه للبيع، أو تخزينه أو حفظه، أو تغليفه أو نقله، أو تسليمه أو استيراده أو تصديره، أو الترخيص بأى من هذه الأنشطة أو الموافقة عليها" [١] أما عن نطاق التداول، فيعد نطاقًا محليًا محدودًا داخل إطار قانونى ينظمه تشريع وطنى فى حين أن نطاق السلسلة الغذائية نطاقًا مرنًا موسعًا قد يخرج عن التنظيم القانوني المحلى لعالميته ويحتاج لاتفاقات ومعاهدات دولية.

ثالثا: التنظيم التشريعى:

يفرض التشريع المصري[٢] علي منشآت الأغذية أن تلتزم بالحصول على ترخيص فنى بتداول الغذاء من الجهة القائمة علي مراقبة سلامة الغذاء، ويكون ذلك قبل طرح المنتج للتداول. وكذلك ترخيص تداول الغذاء فى المنشأت الملامسة للغذاء،[٣] ووحدات الطعام المتنقلة[٤].

وفى مجال الترخيص بالإعلان عن المنتج، منح القانون[٥] للهيئة سلطة وضع النظم والقواعد الخاصة بالإعلان عن الغذاء والبيانات التى يتعين الالتزام بوضعها عليه وفرض على المنشآت الغذائية الراغبة فى الإعلان عن أى منتج غذائى في أى وسيلة إعلامية، سواء كانت، مسموعة أو مرئية أو مقروءة، أخذ موافقة مسبقة من الهيئة قبل نشره. كما توجب الهيئة بمصر ضرورة تسجيل الأغذية الخاصة من أجل خلق وسيلة نفاذ سريعة إلى السوق المصري عبر محددات و بظروف الاستهلاك الأمنة.[٦] ويمتد نطاق التسجيل أيضًا لوحدات الطعام المتنقلة.

ثالثا: الوضع لدى علماء الشريعة الإسلامية:

ذكر علماء الشريعة الإسلامية طائفة من الضوابط التى يجب أن تلتزم بها منشآت التصنيع الغذائى،وهى ضرورة توافر قواعد المصلحة، فالمنافع مباحة والمضار محرمة. مثل قاعدة: درء المفاسد أولى من جلب المنافع، فالتصنيع المؤدي إلى المفاسد الضارة بالمستهلك يجب درؤه حتي ولو فيه مصلحة،إلا إذا كان النفع أكبر من المفسدة. ويجب إتقان القواعد المتعلقة بإنتاج الغذاء

---

[١] م/ ١، تعريفات، القانون رقم ١لسنة ٢٠١٧ الخاص بالهيئة القومية لسلامة الغذاء.

[٢] م/ ٤ من قرار الهيئة رقم ١١لسنة ٢٠٢، مرجع سابق.

[٣] م/ ٢، ٣، ٤ من قرار الهيئة رقم ١٢لسنة ٢٠٢١، مرجع سابق.

[٤] (المادة ٥) من القانون رقم ٩٢لسنة ٢٠١٨.

[٥] م/ ٣/ ١٣ من قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء، مرجع سابق.

[٦] قرار الهيئة القومية لسلامة الغذاء رقم ١ لسنة ٢٠١٨.

وحفظه فى جميع مراحله،وكذلك الالتزام بالنسب التي تُضاف إلى الغذاء، وتحديد المصادر الرئيسية من الغذاء، ويلزم التركيز في المعاملات التجارية لتكون مع الشركات التى تتبع المعاملات المشروعة " الحلال".[١]

المبحث الثانى

غذاء المنشأت الغذائية كمحل للتجريم.

تمهيد وتقسيم:

الغذاء في اللغة وفى الشريعة الإسلامية. يعرف الغذاء في اللغة بأنه " ما يُتغذى به من الطعام والشراب.[٢] ولقد ورد الغذاء فى القرآن الكريم بلفظ الطعام وهو اسم جامع لكل ما يُؤكل وجمعه أطعمه. يقول المولى عز وجل فى كتابه العزيز "ويُطعمون الطعام على حُبه مسكينًا ويتيمًا وأسيرًا"[٣]. ويدخل الغذاء بالشريعة الإسلامية فى الضروريات الخمس التى يجب تأمينها للجميع، كما تنطبق عليه الأحكام الشرعية الخمس بحسب القرائن والأحوال التى يعيشها الإنسان. وهو واجب حال قيامه يحفظ القوة الجسدية لجسم الإنسان ليقوم بالفروض، وهو مباح إذا قصد منه زيادة السعة والراحة للإنسان، وهو مكروه إذا زاد عن الحد والمقصد، وهو حرام إذا وصل إلى حد الضرر بالإنسان كالإسراف المؤدى إلى حد الهلاك.[٤]

قد يتخذ الغذاء مدلولًاعامًا للكافة ومدلولًا نوعيًا خاصًا ببعض الأفراد وبعض الاستخدامات عبر أطر قانونية نعرض لها، ثم نعرض للمعالجة الجنائية لتحديد وصف الغذاء محل التجريم فى المطلبين التاليين: **المطلب الأول**

---

[١] د/ محمد خليل خير الله، تصنيع الغذاء في ضوء الضوابط الفقهية، والمقاصد الشرعية، مجلة العلوم الإسلامية الجامعة العراقية،العددالثانيعشر، ٢٠١٦،ص ٤٠١ وما بعدها

[٢] أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ص ٤٧٠.

[٣] الآية رقم (٨) من سورة الإنسان، القرآن الكريم .

[٤] للمزيد : د/ محمد خليل خيرالله،،تصنيع الغذاء في ضوء الضوابط الفقهية، مرجع سابق، ص ٤٠١ وما بعدها

الإطار الجنائى للغذاء وما يأخذ حكم الغذاء

أولا: المدلول العام للغذاء في التشريعات: أ)- تعريف الغذاء: نظرًا لأهمية الغذاء باعتباره العمود الفقري لحياة الأفراد، لذا عمدت التشريعات إلى تعريفه[١]، ومنها التشريع المصريف هو " أى منتج أو مادة قابلة للاستهلاك الآدمى، سواء كانت مادة أولية أو خامًا، أو نيئة، مصنعة كليا أو جزئيا أو شبه مصنعة أو غير مصنعة، بما في ذلك المشروبات والمياه المعبأة أو المضافة للغذاء، وأية مادة متضمنة للمياه، والعلكة.[٢] ويندرج تحت مفهوم الغذاء النباتات والمحاصيل بعد حصادها، والحيوانات والطيور الحية بعد دخولها المجازر، والكائنات البحرية وأسماك المزارع بعد صيدها. وتعتبر التشريعات الغذاء منتجًا سلعيًا للمستهلك[٣].

ب)- ما يأخذ حكم الغذاء. لا يقتصر غذاء الإنسان على مادة واحدة، وإنما يشمل مواد تُضاف إلى بعضها البعض ليتكون منها. وتشمل: ١- أي مادة تدخل فى تجهيز الغذاء، بأى إجراء من شأنه إحداث تغيير فى الخصائص النهائية للغذاء[٤]. ٢- أي مادة تدخل فى تحضير الغذاء، مثل المواد

---

[١] قانون سلامة الغذاء العمانى رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٨ بأنه " أية مادة نباتية أو حيوانية مصنعة أو غير مصنعة مهيأة للاستخدام الآدمي وتشمل الشراب والعلك، وأيضا ما يستخدم من مواد في تصنيع أو معاملة أو تحضير الغذاء " الجريدة الرسمية برقم ٨٦٧ بتاريخ ٥ يوليه ٢٠٠٨.

- 21 USC Ch. 9 federal food , Drug,and Cosmic Act subchapter 11-§321,(f).

.https://uscode.house.gov/view.xhtml?path=/prelim@title21/chapter9&edition=prelim

؛ القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ بقطر بانه " كل مادة يستخدمها الإنسان للغذاء أو للشرب أو للمضغ أو أي مادة أخري تستعمل في تحضير أو تركيب الأغذية الآدمية، ويستثني من المواد الغذائية المستحضرات الطبية (م/١) من القانون ٨ لسنة ١٩٩٠ ؛ القانون رقم ٧٩لسنة ٢٠٠١ بالأردن " الجريدة الرسمية العدد رقم ٤٥٢٢ بتاريخ ١٢/ ١٢/ ٢٠٠١.

[٢] م/ ٦/١ من قانون هيئة سلامة الغذاء في مصر، مرجع سابق.

[٣] السلعة "منتج صناعي أوزراعي أوحيواني أوتحويلي بما في ذلك العناصر الأولية للمواد والمكونات الداخلة في المنتج" م١ من القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 2006 بشأن حماية المستهلك. والمنتج هو كل ما نتج وصدر عن أى عملية أو مجموعة من العمليات التصنيعية أو التحليلية وتم توجيهه للمستهلك بغرض الاستهلاك أو الاستخدام. فهو سلعة طبيعية أو معالجة أو مصنعة فى شكلها النهائى لغرض وضعها للتداول لائحة الاشتراطات الصحية لمحلات إعداد وتجهيز وبيع المواد الغذائية.....، السعودية، ٢٠١٩.

[٤] وعلى الأخص الطهى أو الخبز أو التسخين أو التدخين أو التمليح أو الإنضاج أو التجفيف أو الخلط أو الطحن أو الفصل أو التقطيع أو التعبئة أو التعليب أو التبريد أو التجميد أو التخليل أو الاستخلاص أو التشعيع أو

المنقولة والمواد المضافة، رغم الشكوك حول علاقة الأخيرة بالأمراض وخاصة السرطان والحساسية.[١] وتتقارب مدلولاتها بالتشريعات الدولية[٢] والمحلية ومنها التشريع المصرى[٣]. ونخلص إلى أن المادة المضافة تعتبر جزءًا من الغذاء بعد إضافتها بطريقة إرادية وقانونية إليه وبالنسب المقررة، ومن ثم فتأخذ حكمه، أما قبل الإضافة فلا تعد غذاءً. وتأخذ المواد المنقولة ذات الحكم.

ثانيا: المدلول النوعى للغذاء: تُفرق التشريعات[٤] بين المدلول العام للغذاء وبين مدلولات أخرى له تطلق عليه مسميات متعددة، ويكمن معيار التفرقة بينهما فى اختلاف مكونات كل منهما،كما أنه يعد ويقدم لتلبية متطلبات خاصة ناتجة عن حالات وظيفية أو مرضية أو اضطرابات معينة. ولأهمية تنظيم العمل بهذا النوع من الغذاء قامت الهيئة القومية لسلامة الغذاء بمصر بوضع قواعد تسجيل وتداول الأغذية ذات الاستخدامات التغذاوية الخاصة،[٥] حيث تشمل تلك الأغذية:

١- **الأغذية الخاصة**[٦]: هى منتجات غذائية يتم تصنيعها أو تجهيزها أو تركيبها لتلبية متطلبات غذائية خاصة أو لحالات مرضية، وفقا لما هو مقرر بهيئة الدستور الغذائى ويشمل ذلك الأغذية

المعالجة بالأوزون أو المعالجة بإذابة الثلج أو عدد من العمليات السابقة مجتمعة. باسم محمد شهاب استيراد الأغذية المعرضة للإشعاع في ظل واقع التشريع العربي، مجلة الذرة والتنمية، عدد١/١٩٩٩ص٢٩

[١] للمزيد،.د/ علي كامل يوسف الساعد، المواد المضافة للأغذية، مرجع سابق.

[٢] عرفتها اللجنة الدولية لدستور الأغذية بأنها: (أية مادة لا تؤكل عادة كغذاء في حد ذاتها ولا تستعمل عادة كمكون تقليدي للأغذية سواء أكانت لها قيمة غذائية أم لم تكن وينتج من إضافتها عمداً إلى الغذاء . لغرض تقني أو فني في الإنتاج أو التصنيع أو التجهيز أو المعالجة أو التعبئة أو التغليف أو النقل أو التخزين . ينتج عن ذلك أن تصبح هذه المادة أو نواتجها (مباشرة أو غير مباشرة) عنصراً مؤثراً في خواص الغذاء للاستهلاك الآدمي بما في ذلك الأغراض المذاقية.

[٣] هي أى مادة يتم إضافتها إلي الغذاء خلال عمليات التصنيع أو التجهيز أو المعالجة أو التعبئة أو التغليف أو النقل لأسباب تقنية، أو للتأثير الفعلى أو المحتمل لها على الغذاء ولا تستخدم المادة المضافة للغذاء سواء بطبيعتها أو فى حد ذاتها كغذاء، كما لا تستخدم كمكون غذائى سواء كانت له قيمة غذائية أو لم تكن. ولا تشتمل المادة المضافة للغذاء على الملوثات أو المواد التي تضاف للغذاء للحفاظ علي المواصفات التغذاوية أو العمل على تحسينهام/ ١ / ١٣ تعريفات من قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء بمصر رقم ١/ ٢٠١٧، مرجع سابق.

[٤] التشريع الأردني. حيث يعرف أغذية الاستعمال الخاصة بأنها: أي غذاء يعد ويقدم لتلبية متطلبات غذائية خاصة نتجت عن حالات طبيعية أو وظيفية أو مرض أو اضطرابات معينة ويشمل أغذية الرضع وصغار الأطفال. راجع المادة الثانية، الفقرة الثامنة من قانون رقم ٧٩لسنة ٢٠٠١بشأن الرقابة علي الغذاء.

[٥] قرار الهيئة رقم ١لسنة ٢٠١٨، الوقائع المصرية، العدد ١٨٥(تابع) ١٥ أغسطس ٢٠١٨.

[٦] م/ ١/ ١من قرار الهيئة العامة لسلامة الغذاء بمصر رقم ١لسنة ٢٠١٨، مرجع سابق بالوقائع المصرية.

المخصصة لتغذية الرضع والأطفال، وأغذية زيادة الوزن أو إنقاصه والأغذية المنشطة والمقوية والفاتحة للشهية.وطبقًا للتحديد السابق فإن الأغذية الخاصة تشمل:

أ)- الأغذية المستخدمة للحالات المرضية.[١] ب)- الأغذية المخصصة لتغذية الرضع.[٢] ج)- منتجات ألبان الأطفال للمتابعة[٣]. د)- أغذية الرضع وصغار الأطفال المصنعة أساسًا من الحبوب[٤]. هـ)- أغذية الأطفال المعلبة. [٥]

٢- **الغذاء البديل:** وهو غذاء يتم إعداده ليشابه الغذاء العادى فى المظهر والقوام والطعم والرائحة، ومخصص لكي يستخدم كبديل كلى أو جزئى للغذاء المماثل له.

٣- **المكملات الغذائية:** وهى منتجات غذائية بغرض استكمال الغذاء العادى وتحتوى على مصادر مركزة من المغذيات أو المكونات الأخرى ذات التأثيرات التغذاوية أو الفسيولوجية منفردة أو مجتمعة، ولكنها ليست فى شكل غذاء تقليدى.

---

[١] وهي نوع من الأغذية الخاصة يتم تصنيعها أو تكوينها وتقديمها للاستخدام الغذائي للمرضي والتي تستخدم تحت الإشراف الطبي وهذه الأغذية موجهة كليا أو جزئيا لتغذية المرضي الذين يعانون من عدم القدرة علي هضم أو امتصاص أو تمثيل الأغذية العادية أو مغذيات معينة بها أو الفئات التي تحتاج إلي بعض مغذيات معينة لا يمكن الحصول عليها إلا بإجراء تغييرات معينة في الغذاء العادى أو بواسطة أغذية أخرى ذات استخدام خاص أو من كليهما.

[٢] والرضع هم الأطفال حتي عمر ١٢ شهرا. وهي: منتجات الألبان الخاصة للرضع والمنتجات المستخدمة في أغراض طبية خاصة للرضع. منتجات غذائية خاصة لتغذية الرضع (بديل لبن الأم) المصنعة خصيصا لكي تلبي بطبيعتها الاحتياجات الغذائية المعتادة للرضع خلال الأشهر الولي من حياتهم إلي أن يتم تقديم تغذية تكميلية مناسبة لهم

[٣] تعد من حليب الأبقار أو أى حيوانات أخرى أو أى مشتقات من أصل حيواني أو نباتي تثبت ملاءمته للرضع

[٤] هي أغذية مصنعة من نوع واحد أو أكثر من الحبوب المطحونة والتي يجب ألا تقل نسبتها عن ٢٥% من الخليط النهائي محسوبا علي أساس الوزن الجاف.

[٥] وهي أغذية مخصصة أولا للاستخدام خلال فترة الفطام الطبيعية للرضع وأيضا لكي تساعد الرضع والأطفال علي أن يتأقلموا بالتدريج علي الغذاء العادي وتكون إما في شكل أغذية جاهزة للأكل أو في شكل تركيبات جافة يعاد استرجاعها بالماء فقط أو اللبن وهي لا تتضمن المنتجات التي تندرج تحت البندين (٤، ٥)

٤) بعض الأنواع الأخرى من الأغذية الخاصة المخاطبة بأحكام قانون الهيئة.[١]

٥) أغذية ذات استخدامات طبية خاصة: هى مجموعة من الأغذية للاستعمالات التغذوية الخاصة، صُنِعت خصيصًا للاستعمال الغذائى للمرضى وتُستعمل تحت الإشراف الطبى فقط .

٦) الغذاءالمستحدث: هو الغذاء ومكوناته التي تنطبق عليها طائفة معينة من الشروط[٢].

٧) الأغذية المعالجة إشعاعيا.[٣] هى المنتجات الغذائية، الخاضعة للمعالجة بالأشعة المؤينة، وعلى الأخص بغرض التصدى للميكروبات المسببة للأمراض المنقولة عن طريق الغذاء،أو خفض الحمل

---

[١] يعتبر من الأغذية الخاصة المخاطبة بأحكام قرار الهيئة العامة لسلامة الأغذية المنتجات الغذائية الآتية: – تركيبات الألبان المحضرة للرضع، وتركيبات الألبان التكميلية (بدائل لبن الأم). – أغذية الأطفال المحضرة أساسا من الحبوب.– الأغذية المعلبة المخصصة للرضع والأطفال الصغار. – الأغذية المعدة للأشخاص ذوي الحالات الفسيولوجية الخاصة. – الأغذية المخصصة للحالات المرضية. – الأغذية التي تسوق بإدعاءات صحية طبقا للبنود (١، ٢، ٧) من المادة الأولي من هذا القرار وتشريعات هيئة الدستور الغذائي والتشريعات الدولية الأخرى. – تركيبات المنتجات الغذائية المنخفضة الطاقة (٨٠٠ – ١٢٠٠كيلو كالوري) والمنخفضة جدا في الطاقة (٤٠٠– ٨٠٠ كيلو كالوري) وذلك بغرض التحكم أو إنقاص الوزن، وتقدم كبديل للغذاء اليومي كليا أو جزئيا، ولا ينطبق ذلك علي الوجبات المعبأة والمعروضة في شكل أغذية تقليدية. – المنتجات الغذائية المرتفعة الطاقة بغرض زيادة الوزن. – الأغذية المنخفضة الصوديوم بما في ذلك بدائل ملح الطعام التي تحمل ادعاءات علاجية. – الأغذية المضاف إليها الفيتامينات والأملاح المعدنية بنسبة ١٥% فأكثر من القيمة المرجعية لكل ١٠٠ جرام جوامد أو ٧,٥% من القيمة المرجعية لكل ١٠٠ مللي لتر سوائل. – الأغذية المضاف إليها المدعمات الحيوية أو المواد أو المركبات او العناصر ذات الفوائد التغذاوية (المدعمة) في ضوء التشريعات الدولية. – الأغذية المحتوية علي مواد منشطة أو مقوية أو فاتحة للشهية. – المكملات الغذائية شريطة ألا تحتوي علي أي مواد لها تأثير دوائي معالج. – المكملات الغذائية للرياضيين والأغذية المعدة للاستخدام في حالات الجهد العضلي المبذول المكثف. – الأعشاب والتوابل المنفردة أو خليط منها المدون عليها ادعاءات علاجية.– المحليات الصناعية المعبأة (بدائل سكر المائدة). / ٢ من قرار الهيئة العامة لسلامة الغذاء بمصر رقم ١لسنة ٢٠١٨، مرجع سابق

[٢] التالية: – أن يحتوي على تركيب جزيئي جديد أو محور. – أن يحتوي على جراثيم أو فطر أو طحالب أو أن يكون مستخرجةً من أي منها – أن يحتوي على مواد نباتية أو أن يكون مستخرجةً منها، بالإضافة إلى الأغذية المستخرجة من الحيوانات باستثناء الغذاء ومكوناته التي يتم الحصول عليها بطرق الإنتاج والتربية التقليدية والتي تعد آمنة للاستهلاك. – أن يتم الحصول عليها بطرق لمتستخدم من قبل والتي تسبب تغييرات كبيرة في المكونات والتركيب مما يؤثر على قيمتها الغذائية أو إمكانية استقلابها أو وجود مستوى غير مناسب من المواد كغذاء للإنسان.

[٣] ترجع جذور التشعيع الغذائى من الناحية العلمية إلي عام ١٩٠٥، حيث استخدم العلماء الإشعاعات المؤينة لقتل البكتيريا في الطعام، ومن الناحية القانونية بصدور القانون الوطني للطعام والعقاقير عام ١٩٥٨بالولايات

الميكروبى أو الإصابة بالحشرات أو تثبيط إنبات المحاصيل أو إطالة عمر الخضروات سريعة التلف.[١] ولقد حدد التشريع الكويتى المقصود بالمادة الغذائية المعالجة بالإشعاع بأنه " أى مادة غذائية يتم تعريضها للإشعاع من أحد مصادر التشعيع، وذلك بهدف تعقيمها من الكائنات الحية الدقيقة وإطالة مدة صلاحيتها للاستهلاك الآدمى".[٢] ومن المعلوم أن زيادة نسب الإشعاع المؤين أو استخدام نوع من الإشعاع لم يحدده القانون يجعل الغذاء ملوثـا خطرًا وضارًا بالصحة.[٣]

٨)- **الأغذية المحورة وراثيًا.** هى الأغذية التى تحتوى على أو تتكون من أو يتم إنتاجها مما يُعرف بالكائنات المحورة وراثيًا وهى الكائنات التي تم تعديل خصائصها الوراثية لإضافة خصائص جديدة إليها.[٤] وهذه الأغذية تعنى البيوتكنولوجيا الحديثة، التى تُسمى الهندسة الوراثية أو التحوير الوراثى.[٥] وقد أعطى القانون لهيئة سلامة الغذاء[٦] سلطة تنظيم حالات قبول أو رفض الأغذية الخاصة أو الأغذية المحورة وراثيًا أو المحتوية على مكونات محورة وراثيًا أو المُشععة متى كانت متصلة بسلامة الغذاء، وتنظيم استخدام المواد المضافة والمواد المساعدة على معالجة الغذاء وغيرها من أنواع المركبات الداخلة في تكوين الغذاء والمؤثرة في سلامته، وفقًا للقوانين النافذة، والضوابط المقررة في هيئة الدستور الغذائى، والضوابط المعمول بها لدى الهيئات الدولية ويأخذ الغذاء النوعى بأنواعه المختلفة حكم الغذاء العام فى القانون. ويكمن الفارق بينهما فى تكوينه ومتطلباته و نطاق مستعمليه وقواعد تنظيمه والأثار السلبية أو الضارة التى ترتبط به وهو ما سيظهره البحث لاحقا.

المتحدة الأمريكية، وفق تعديلاته المختلفة، والذي أعتبر الإشعاع من المواد التي تضاف للطعام (additives)، ثم توالت الاستخدامات في الميادين المختلفة حتى أصبح حفظ الغذاء بالإشعاع من الأمور الثابتة علميا، وتأتي أهمية التجريم هنا فى أن هذه التقنية قد يتم التلويث فيها أثناء قيام المخالف بممارسة هذا العمل بترخيص من جهة الإدارة أثناء تصنيعه. للمزيد، د/ فؤاد أمين السيد محمد، الحماية الجنائية من أخطار التلوث بالإشعاع النووى، رسالة حقوق طنطا، ٢٠١٠، دار النهضة العربية، ص ٣٠٥ وما بعدها.

[١]) م/ ١/ ١٠ من قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء، مرجع سابق.

[٢]) م١ من قرار وزير الصحة رقم ١٩٩٧/٢٩٠باستخدام الإشعاع في معالجة المواد الغذائية ١٩٩٧/٦/١

[٣]) للمزيد، راجع رسالة د/ فؤاد أمين السيد محمد،، حقوق طنطا، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

[٤]) م/ ١/ ١١ من قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء، مرجع سابق.

[٥]) منشورات الفاو باللغة العربية، كتيب ضمان سلامة الأغذية وجودتها، مرجع سابق.

[٦]) م/ ٣/ ١٥من قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء، مرجع سابق.

المطلب الثانى

تحديد وصف غذاء المنشأت الغذائية

محل التجريم

أولا: الوصف القانونى للغذاء محل التجريم

يقتضى التطبيق الصحيح للنص القانونى أن يطابق الوصف الوارد بالنص المُجَرم، وإلا قد تُثار الشكوك حول شرعيته الجنائية. لذا، يجب أن نستقر على الوصف المنضبط للغذاء محل التجريم.وتتعدد أوصاف الغذاء المخالف للقانون بالتشريع؛ فقد يكون مغشوشًا أو ضارًا أو مجهول المصدر أو فاسدًا أو غير آمن. ومن خلال تلك الأوصاف نجد أنفسنا مُلزمين بالتفرقة بين الغذاء الطبيعى الذى لم تتدخل يد الصناعة فى تكوينه وتركيبه وتحديد مذاقه. وهذا النوع لا وصف إجرامى له إلا فيما يتعلق بالنظافة والتسعير والأحتكار، أو بالأستعمال والتداول إذا كان نباتًا بطبعه مخدرًا أو ضارًا، وبين الغذاء المُصَنع الذى تُحِيطه فنون الصناعة فى مجال التركيب والتذوق والإعلان **والتقديم. ونميل إلى قصر تحديد الوصف مباشرة على الأغذية المُصنعة والمُعالجة عبر شركات الأغذية، كما نميل إلى الوصف الخاص بأن يكون الغذاء عمومًا آمنًا([1]). سواء كان هذا الأمن للغذاء الطبيعى أو الغذاء المُصنع المُعالج أو فائق أو شديد المُعالجة لارتباطه بالضرر. ولذا سيكون** ذلك المفهوم للغذاء هو رائدنا فيما هو قادم من ثنايا البحث.

ثانيا: مدلول الأغذية فائقة المعالجة Ultra-Processed Food (UPF)

تم اقتراح مفهوم الأغذية فائقة المعالجة لأول مرة عام ٢٠٠٩، وتستخدم مسميات أخرى منها الأغذية شديدة المعالجة، الأغذية المُصنعة، الأغذية شديدة اللذة. وتوجد فئات محددة من الأطعمة مثل الوجبات السريعة، المشروبات السكرية، الوجبات الخفيفة، ولا يوجد إجماع على مصطلح واحد[٢] ويُقصد بالأغذية فائقة المعالجة " الأغذية التى تحتوى على نسبة عالية من السكر المكرر و/أو الدهون الصناعية و/أو تشمل المستحلبات ومعزولات النباتات وبقايا اللحوم المبثوقة ومعززات النكهة

([1]) يوجب قانون حماية المستهلك وقمع التدليس الجزائرى أن تكون المنتجات الغذائية الموضوعة للاستهلاك مضمونة وتتوافر علي الأمن. كما تفرض علي المنتج احترام إلزامية أمن المنتجات التي يضعها للمستهلك .

(م/٩- م/١٠) من القانون رقم ٩لسنة ٢٠١٨، https://commerce.gov.dz.

[2]) Emilia F. Vignola. Aydin Nazmi, Nicholas.Freudenberg, What Makes Ultra-Processed Food Appealing? former reference,p:138.

والألوان والمواد المضافة الاصطناعية الأخرى. واعتمادًا على تركيبها، يمكن أن يكون كثيفة السعرات الحرارية ومنخفضة العناصر الغذائية ومنخفضة الألياف.وهذه الأطعمة هى التى ترتبط بشكل متزايد بالضرر[١].

ويُعرّف نظام تصنيف الأغذية (NOVA) – هو اسم وليس اختصار–، استمرارية المعالجة التى تُوصف فيها المنتجات فائقة المعالجة بكونها "الأطعمة المصنعة فى الغالب أو بالكامل من مواد مشتقة من الأطعمة التى تحتوى عادة على القليل من الأطعمة الكاملة أو لا تحتوى عليها على الأطلاق. وهى متينة ومريحة ويمكن الوصول إليها، ولذيذة للغاية، وغالبًا ما تسبب الإدمان. ولا يمكن التعرف عليها عادةً كإصدارت من الأطعمة، على الرغم من كونها قد تحاكى مظهر الأطعمة وشكلها وصفاتها الحسية.

وتشمل أمثلة لهذة الأغذية: الخبز، والكعك، والأيس كريم، والشيكولاتة، والحلويات، وحبوب الإفطار، وألواح الحبوب، ورقائق البطاطس، والوجبات الخفيفة المالحة والحلوة، والمشروبات الغازية المحلاة وغيرها، منتجان اللحوم مثل الناجتس، الهوت دوج، البرغر، النقائق المصنوعة من بقايا اللحوم المعالجة أو المبثوقة.[٢]

أما بالنسبة للعلاقة بين الغذاء المصنع وجودة الطعام، يتميز نظام الغذاء السائد بنظام غذائى صناعى يتكون من سلاسل سلعية متجانسة تركز على الدهون والسكريات والتوابل والملح والأطعمة المجردة (الفارغة من القيمة الغذائية) ويؤدي هذا النظام إلى أمراض القلب والسكرى والسمنة، بالإضافة إلى العديد من الأمراض والوفيات التى تنتقل عبر الغذاء. [٣]

يثير هذا التخصيص فى الغذاء الحاجة إلى ضرورة تطوير نظام تصنيف الأغذية فى المعالجات التشريعية– التنظيمية والجنائية – وتفريد الأغذية غير المعالجة بنصوص عامة، والأغذية المعالجة أيًا كان مسماها بنصوص أشد عقابًا نظرًا لخطورتها وأضرارها على صحة المستهلكين.

---

[1]) **Susan L. Prescott , & Others ,Nutritional Criminology: former reference.**

[2]) **Emilia F. Vignola. Aydin Nazmi, Nicholas.Freudenberg, What Makes Ultra–Processed Food Appearing ? former reference,p:137.**

[3]) **Matthew Robinson ,The Food IS the Crime:former reference,, p: 171..**

المبحث الثالث
المعالجة التشريعية للأثار الضارة
لأغذية المنشأت الغذائية
على حياة وصحة الأفراد

لقد كان تصنيع انتاج الغذاء في القرن التاسع عشر مصحوبًا بالعديد من أشكال الغش والاحتيال، وشهدت العقود الأخيرة حالات متكررة من الوفيات الجماعية الناجمة عن التسمم الغذائي والغش والاحتيال علي نطاق واسع من خلال استبدال الغذاء وانتشار ممارسات التسويق المضللة.[١] فإذا كان الغذاء غير الصحى يؤدى إلي المساهمة في اعتلال الصحة فإن الغش يمكن أن يكون مميتا.

حيث تسبب الجرائم المتعلقة بالأغذية عددًا من الوفيات والإصابات وخسائر الممتلكات أكبر من مجموع جرائم الشوارع مجتمعة.[٢] فمثلا نظام (دجاج ماكدونالدز) صناعى للغاية ومخصص ومنظم للشركات ومحتكر عبر معظم دول العالم .وله عواقب صحية هائلة على الأمريكيين وكذلك على الناس فى جميع أنحاء العالم.[٣] ونعرض لمضمون هذا المبحث فى المطلبين التاليين:

المطلب الأول
الأثار الضارة لأغذية المنشأت الغذائية
على حياة وصحة الأفراد

أولا: ضوابط أعتبار الغذاء ضارًا:لاعتبار ما إذا كان الغذاء ضارًا بالصحة يجب أن ننظر إلى: أ- الآثار الفورية المحتملة أو القصيرة أو الطويلة المدي للغذاء علي المستهلك. ب- التأثيرات السامة المحتملة، بما في ذلك تلك التي تنتج عن مزيج من المواد في الغذاء. ج- الحساسية الصحية الخاصة بفئة معينة من المستهلكين، بحيث يكون الطعام مخصص لهذه الفئة.

---

[1]) **Hazel Croall. Food, crime, harm and regulation,former reference, p; 17.**

[2]) **Matthew Robinson ,The Food IS the Crime: former reference,, p: 167..**

[٣]) **هل تعلم أن التأثير الرئيسى لهذه الحقائق هو أن الجزء الأكبر من المنتجات لتى يتم إنتاجها بطريقة غير صحية إلى حد كبير، وهو نفس الشيئ فى كل مكان تقريبا حول العالم. هذه المنتجات يتم زراعتها وانتاجها وتسويقها وبيعها من قبل شركات لا تهتم كثيراً بالجودة أو الصحة بقدر ما تهتم بتحقيق الأرباح والمساهمين.**

- Matthew Robinson, FOOD CRIME, former reference ,, p:12.

ثانيا: مكونات الأغذية المعالجة وأثارها الضارة. تشتمل الأغذية المعالجة على كميات من الدهون والسكريات، والأملاح. وتؤكد الدراسات ارتباطها بالعديد من الأمراض منها: زيادة مقاومة الأنسولين، مرض السكرى، ارتفاع مستوى الكوليسترول الضار، ارتفاع الدهون الثلاثية، تراكم الدهون حول الكبد والبطن، أمراض السمنة والقلب. تتعدد أعراض مرض السكرى بعضها بسيط نسبيًا والبعض الآخر شديد جدًا يمكن أن يهدد الحياة [١].

ونعرض لمادة غذائية واحدة كمثال، وهى الملح. للملح منزلة هامة فى الطعام، حيث يساعد الأعصاب والعضلات لأداء وظائفها ويحفظ توازن السوائل بالجسم، إلا أنه يبقى القاتل الخفى[٢] (CSPI). فالإفراط فيه يُولد ارتفاع ضغط الدم وتليف الشريان التاجى، مما يزيد من خطر عدم انتظام ضربات القلب، وسرطان المعدة وهشاشة العظام والفشل الكلوى. ويحصل الأفراد على (٧٥%) من استهلاكهم من الملح من الأطعمة المصنعة – وهى نسبة مرتفعة جدا –لأن تلك الوسيلة أصبحت وسيلة لزيادة نسبة المبيعات والاستهلاك. [٣]

ثالثًا:– دور الأغذية فائقة المعالجة فى إحداث السمنة والسكرى ٢

١– أسباب السمنة والسكرى[٤]: يشير المركز الأمريكى للسيطرة على الأمراض (CDC) إلى أن الوراثة والسلوك يساهمان فى مشكلة السمنة، بالإضافة إلى سلوكيات أخرى. وتشمل السلوكيات التى

---

1) (Matthew Robinson and Caroline Turner, former reference, p: 187.

2) The Center for Science in the Public Interest (CSPI) U.S.A. mentioned in; Matthew Robinson ,The Food IS the Crime, p,175.

3) Matthew Robinson ,The Food IS the Crime: former reference,, p: 175.

٤) تشمل الأعراض الرئيسية لمرض السكري: الجوع، وجفاف الفم، والعطش، والحاجة إلى التبول المتكرر، والتعب، وعدم وضوح الرؤية، وفقدان الرؤية، وحكة في الجلد، وبطء شفاء الجروح، وزيادة عدوى الخميرة، واحمرار أو التهاب اللثة، والخدر والوخز أو الألم في الأطراف. والعديد من أعراض مرض السكري بسيطة نسبيًا، والبعض الآخر شديد جدًا وحتى يمكن أن يهدد الحياة. يمكن أن يسبب مرض السكري مرض الأوعية الدموية الكبيرة (تلف الأوعية الدموية الكبيرة) وأمراض الأوعية الدموية الدقيقة (تلف الأوعية الدموية الصغيرة). يمكن أن تكون السكتة الدماغية القلبية من مضاعفات أمراض الأوعية الدموية الكبيرة، كما يمكن أن تؤدي أمراض الأوعية الدموية إلى مشاكل في العين والأعصاب. يُعد مرض السكري أيضًا أحد عوامل خطر الإصابة بأمراض القلب، ووفقًا لمركز السيطرة على الأمراض، فإن البالغين المصابين بالسكري لديهم زيادة بنسبة (٢٠٠– ٤٠٠%) في خطر الإصابة بالسكتة الدماغية أو الوفاة بسبب أمراض القلب. النوع الأكثر شيوعًا من الاعتلال العصبي هو الاعتلال العصبي المحيطي، والذي يسبب تنميلًا وألمًا في الساقين والقدمين وأصابع القدمين والذراعين. يمكن أن يؤدي ارتفاع نسبة

تؤثر على الوزن: تناول الأطعمة والمشروبات ذات السعرات الحرارية العالية المنخفضة والمغذيات، وعدم الحصول على ما يكفى من النشاط البدنى، والأنشطة الثابتة. فى حين تناول الأطعمة الصحية، والبقاء نشطًا بدنيًا،والنوم الكافى يرتبط بأوزان اكثر صحة بالإضافة إلى انخفاض فى الأمراض المزمنة مثل مرض السكرى ٢ وأمراض القلب.[١]

يحظى السكر بإهتمام بالغ من العلماء، لوجودة فى مجموعة واسعة من المنتجات الغذائية ولخصائصة المسكنة فى تحمل الألام، والشعور بالارتياح[٢]. ورغم ذلك، يبقى السكر العدو الأول للغذاء، حيث توجد علاقة قوية بين تناول السكر والوفيات بأمراض القلب،إذ يرفع السكر نسبة الدهون الثلاثية ومستويات الأنسولين وزيادة الجلوكوز والكوليسترول فى الدم. ويعتبر الاستخدام الحالى للسكر غير مسبوق فى تاريخ البشرية.[٣] لذا توصى المنظمات الصحية عبر مبادئها وإرشاداتها بتقليل استخدامه.[٤]

وبات من الواضح أن للغذاء دورًا كبيرًا فى زيادة الوزن والسمنة ومرض السكرى، وكذلك فى العديد من الأمراض المزمنة[٥]. حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن مكتب الوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة الأمريكى إلى أنه بمقارنة القيمة اليومية بما يأكله الأمريكيون فعليًا، فإن الفوارق مذهلة[٦].

السكر في الدم إلى تلف الأوعية الدموية في شبكية العين، مما قد يسبب مشاكل في الرؤية وعمى العين. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف الدورة الدموية لدى مرضى السكري يعني أنهم يلتئمون بشكل أبطأ من غير مرضى السكري بسبب انخفاض تدفق الدم والأكسجين والمواد المغذية.

Matthew Robinson and Caroline Turner, former reference, p: 187.

[1]) control dieses center,2018. Matthew Robinson and Caroline Turner, p: 190.

[2]) Minger, 2013, mentioned to; Matthew Robinson,The Food IS the Crime, former reference,p; 167.

[3]) Minger, 2013, mentioned in; Matthew Robinson, The Food IS the Crime, former reference,p; 167.

[4]) The World Health Organization advised to consume no more than 10% of calories from added sugars (2015).

[5]) Naqvi 2017; Sami, Ansari, Butt, and Hamrid 2017, p:91.mentioned in, Matthew Robinson and Caroline Turner, former reference, p:

[٦]) يُشير إلى أن الأمريكيين يأكلون القليل جدًا مما يُفترض أن يأكلوه والكثير مما لا يُفترض بهم أن يأكلوه، خاصة حوالي ثلاثة أرباع السكان لديهم نمط غذائي منخفض من الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان والصوديوم. كما

كما تشير الإحصاءات أيضًا إلى أن مشكلة ارتفاع نسبة السكر فى الدم سيئة بشكل خاص بين المراهقين والشباب. بل إن المصدر الرئيسى للسكريات المضافة فى الأنظمة الغذائية النموذجية هو المشروبات، والتى تشمل المشروبات الغازية ومشروبات الفاكهة والقهوة المحلاة ومشروبات الطاقة والمشروبات الحكولية والمياة المنكهة. كما تُعد الوجبات الخفيفة والحلويات بأنواعها المختلفة مصدرًا رئيسيًا أخر للسكريات المضافة.[١]

رابعًا: الغذاء و المرض المزمن أو المستعص والعاهة المستديمة.

الأمراض المنقولة عن طريق الغذاء هى الأمراض التي تحدث نتيجة تناول طعام يحتوى على عوامل مُمرضة بكمية معينة تؤثر علي صحة الشخص الذى يتناوله وتنقسم إلي نوعين:

١- **العدوى الغذائية:** استهلاك طعام ملوث بجراثيم معدية تستطيع التكاثر فى الأمعاء أو إفراز السموم داخل الجسم أو اختراق جدار الأمعاء والانتشار إلى أعضاء وأجهزة أخرى فى الجسم. ٢- **التسمم الغذائى:** وينتج عن استهلاك طعام مُلوث بسموم إما من النبات أو أنسجة بعض الحيوانات أو النواتج الأيضية للجراثيم أو مادة كيمائية أُضيفت إما بغير قصد أو بطريقة عرضية أو عمدًا في أى مرحلة من مراحل تحضير الطعام.[٢] وتُسبب الأغذية غير المأمونة التى تحتوى على الجراثيم أو فيروسات وطفيليات أو مواد كيمائية ضارة اكثر من ٢٠٠ مرض، من الإسهال إلى السرطان.[٣]

يمكن أن تؤدى الأمراض التى تنتقل عن طريق الغذاء إلى مرض مزمن وإعاقة دائمة وحتى الموت. وفق التفصيل التالى:

أن أنماط الغذاء لدى الكثيرين تحتوي على نسبة عالية من السعرات الحرارية. ويفتقر النظام الغذائي الأمريكي إلى البوتاسيوم والألياف والكالسيوم والماغنسيوم.

-The Office of Disease Prevention and Health Promotion (2017)

[1]) ODPHP (2017) ,mentioned to, Matthew Robinson and Caroline Turner, former reference, p: 194.

[٢]) د/ عبد الرؤف المناعمة، سلسلة المراض المنقولة عبر الغذاء، مقالة بالجامعة الفلسطينية، في ١٠/ ١/ ٢٠١٩. https://arsco.org/article-detail-1304-2-0

[٣]) السلامة الغذائية، منشورات منظمة الصحة العالمية، ٣٠ أبريل ٢٠٢٠.

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/food-safety

– يمكن أن يتطورالتهاب المفاصل التفاعلى، وهو نوع من التهاب المفاصل يؤثرعلى الركبتين أو الكاحلين أو القدمين بعد التعرض لجرثومة العطيفة الصائمية أو السالمونيلا. عادة ما يستمرالتهاب المفاصل التفاعلى أقل من٦ أشهر، ولكن قد تتكررهذه الحالة أو تصبح التهابًا مزمنًا فى المفاصل.[١]

– يمكن أن يُصاب مرضى Guillain–Barré syndrome بإعاقة وشلل دائم؛ يحتاج الكثير منهم إلى رعاية في المستشفى. يمكن أن تؤدى العطيفة أيضًا إلى التهاب المفاصل والتهابات القلب والتهابات الدم.

تزيد الأمراض المنقولة بالغذاء التي تسببها البكتيريا أيضًا من خطر الإصابة بمتلازمة القولون العصبي .(IBS) إن القولون العصبي هو اضطراب مجهول السبب ويرتبط بألم البطن والانتفاخ والإسهال أو الإمساك أو كليهما. ولا يوجد علاج له (IBS) حتى الآن. غالبًا ما يعاني الناجون من مرض الليستريات المستوحدة (Listeria monocytogenes) من اختلالات عصبية خطيرة، بما في ذلك النوبات والشلل وضعف القدرة على الرؤية أو السمع أو البلع أو الكلام. غالبًا ما تؤدي الحالات الشديدة إلى ضعف جزئي أو كلي ويمكن أن تتطلب رعاية سكنية مدى الحياة مع عدم وجود إمكانية للعمل[٢] وفى مصر حدد قرار وزير الصحة المصرى الأمراض المزمنة وأدرجها بجدول مرفق بالقرار [٣].

---

[1]) Monica Smith, The serious and long–term effects of foodborne illness Michigan State University Extension – October 9, 2012 https://www.canr.msu.edu/news/the_serious_and_long–term_effects_of_foodborne_illness

[2]) Monica Smith, The serious and long–term effects of foodborne illness Michigan State University Extension – October 9, 2012

[٣]) قرار وزير الصحة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٥، صدرفى ٢٤ /١٩٩٥/٦ ،ونشر فى الجريدة الرسمية رقم ١٦٥ الصادرفى ١٩٩٥١/٧/٢٥ : وتشمل: الأورام الخبيثة ومضاعفاتها بأى جزء من أجزاء الجسم إاثبت تشخيصا بصفة قاطعة. ٢ – الأمراض العقلية بعد ثبوتها.٣ – الجذام النشط أو مضاعفاته.٤ – أمراض الدم الخبيثة أو المزمنة: مثل مرض تزايد كرات الدم الحمراء – اللوكيما بجميع أنواعها – الأنيميا الخبيثة إذا كانت مصحوبة بمضاعفات – الأنيميا المزمنة إذا قلت نسبة الهيموجلوبنمن ٥٠%– الهيموفيليا – نقص صفائح الدم عن اربعين الفا فى المليمتر المكعب.٥ –أمراض الجهاز الدورى:– الارتفاع الشديد فى ضغط الدم " . ٦ –أمراض الجهاز التنفسى.–الدرن الرئوى النشط الخراج الرئوى.–تمدد الشعب الهوائية المتقدم المصحوب بالتهاب صديدى أو تكهفات صدرية..." ٧ – أمراض الجهاز الهضمى.– المضاعفات الناشئةعن تمدد الأوردة بالمرئ.–الاستسقاء بالبطن بأنواعة.– اليرقان

قد تترتب آثار الغذاء غير الآمن الوفاة، حيث يمكن أن يُصاب الأطفال بمتلازمة انحلال الدم اليوريمي (HUS) والتي يمكن أن تؤدي إلى الوفاة أو مشاكل صحية طويلة الأمد في بعض الحالات، بما في ذلك مرض السكري الذي يعتمد على الأنسولين والمضاعفات العصبية. كما تُصيب الليستريا المستوحدة (*Listeria monocytogenes*) آلافًا كل عام وقد ارتبطت بالتهابات في الدماغ والحبل الشوكي، مما يؤدي إلى اختلالات عصبية خطيرة أو إلى الوفاة. ويمكن أن يسبب مرض الليستريات المستوحدة الإجهاض أو الولادة المبكرة أو ولادة أجنة ميتة[١]. وفي عام ٢٠٠٩، كانت هناك عمليتا إعدام في الصين لمديرين تنفيذيين لشركات خاصة باعوا عن قصد حليب أطفال مغشوشًا في الأسواق الصينية، مما أدى إلى سقوط ضحايا من الرضع.[٢]

خامسا:- علاقة الغذاء بالتسمم وبالوفاة

١- عد تسمم الأغذية من التحديات القائمة منذ فترة طويلة في مجال قواعد تنظيم سلامة الأغذية. فعدد الحوادث لم يزد خلال السنوات العديدة الماضية. ففي عام ١٩٩٧، لم يُبلَّغ إلا عن نحو (١٩٦٠) حالة وإصابة نحو (٤٠) ألف شخص بالتسمم، وأُبلِغ في عام ١٩٩٨ عن نحو (٣) آلاف حادثة من هذا النوع وإصابة نحو (٤٦) ألف شخص، وأُبلِغ في عام ١٩٩٩ عن نحو ٢,٧ ألف

بأنواعة...." ٨. – أمراض الجهاز العصبى:-الشلل العضوى بالأطراف.- الشلل الرعاش – التليف المنتشر – الكوريا وغيرها. ٩ – أمراض الجهاز البولى والتناسلى: - هبوط كفاءة الكليتين المزمن أقل من ٥٠% عن الطبيعى. ١٠- أمراض الغدد الصماء والتمثيل الغذائى والجهاز اللمفاوى:- التسمم الدرقى هبوط نشاط الغدة الدرقية الشديد.- مرض أديسون." ١١- أمراض الجهازالحركى:- تيبس مفاصل العمود الفقرى المصحوب بتغيرات عصبية شديدة....". ١٢- الأمراض الجلدية المزمنة النشطة مثل:- الصدفية المنشرة، مرض ذى الفقاعة المزمن النشط. لأكزيما المنتشرة.." ١٣- أمراض النيح الضام مثل:- مرض القناع الأحمرالمنتشر.- ١٤ – أمراض العيون:- الالتهاب أوالقرح المزمنة بالقرنية." ١٥- ويعتبرفى حكم الأمراض المزمنة الحالات الآتية:- الإصابات الشديدة وهى التى تستلزم وقت طويل فى العلاج مثل كسر عظام الحوض أو الفخد أو الكسور المضاعفة أو تكون هذه الإصابة مصحوبة بمضاعفات تسلتزم وقت طويل العلاج أو تستدعى علاجها أكثرمن ٣ شهور".

[1]) Monica Smith, The serious and long-term effects of foodborne illness, former reference.

[2]) Barboza, David. 2009, Jan 22. Death Sentences in Chinese Milk Case. The New York Times. Accessed 12 June 2017. Mentioned.p: 35. (http://www.nytimes.com/2009/01/23/world/asia/23milk.html?rref=collection%2Ftimestopic%2FMelamine)

حادثة وإصابة نحو (٣٥) ألف نسمة بالتسمم. غير أن الحالتين التاليتين أثارتا الكثير من الاهتمام بصورة خاصة في داخل اليابان وخارجها. أولاهما هي الحالة التي نتجت عن الإصابة ببكتيريا الإشريكية القولونية المسببة للنزلات المعوية. والحالة الأخرى هي الناجمة عن تسمم مسحوق اللبن منزوع الدسم بالسموم المعوية. وقد حدثت الأولى عام ١٩٩٦ وانتهت بإصابة نحو (١٠) آلاف شخص ووفاة ثمانية أشخاص. أما الحالة الأخرى فقد حدثت عام ٢٠٠٠ وارتفع عدد المصابين إلى (١٥) ألف نسمة.[١]

٢- الموت هو إحدى النتائج غير الصحية على نطاق واسع. فقد وجدت دراسة فحصت بيانات عام ٢٠١٢ أن ما يزيد قليلًا عن ٧٠٠ ألف شخص في الولايات المتحدة الأمريكية ماتوا في ذلك العام بسبب "مرض ثنائي التمثيل الغذائي(CMS) ".([٢]). وهذا المرض تعترف به الجمعية الأمريكية للغدد الصماء ومنظمة الصحة العالميةWHO، وهو مجموعة من التشوهات المترابطة أو "مزيج من الاختلالات الأيضية التي تتميز بشكل أساسي بمقاومة الأنسولين، وضعف تحمل الجلوكوز، وخلل شحميات الدم، وارتفاع ضغط الدم والسمنة المركزية" التي تُعد أحد الأسباب الرئيسية لزيادة مخاطر أمراض القلب الأيضية. ويعاني ٢٥% من البالغين في العالم بهذه المتلازمة([٣]).

---

[١]) راجع -Mitsuhiro Ushio قواعد سلامة الأغذية، المنتدى العالمي للمسئولين عن سلامة الأغذية، منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة الذي عقد استجابة لبيان مؤتمر القمة للبلدان الصناعية الثمانية الذى عقد في كيوسيو/أوكيناوا عام ١٩٩٩.

www.fao.org/docrep/meeting/004/43680a10.htm#0103#0103 ؛

في مصر دراسة استطلاعية للباحثة / دينا مصطفي، معلومات عن المرأة المصرية نحو صحة وسلامة الغذاء، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول حول صحة وسلامة الغذاء، الذي عقد خلال الفترة من ٢٢إلي ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨ بمملكة البحرين

[٢]) و شمل ذلك أكثر من ٥٠٠٠٠٠ من أمراض القلب (بما فى ذلك ما يقرب من ٣٧٥٠٠٠من امراض القلب التاجية، وحوالى ١٣٠٠٠٠ من السكتة الدماغية، وأقل بقليل ٧٠٠٠٠ من أمراض السكرى.

(Michaet al., 2017) mentioned inMatthew Robinson, food crime, former reference, p:20.

[3]) Saljoughian, M. (2016). Cardioetabolic syndrome: A global health issue. US Pharmacist. https://www.uspharmacist.com/article/cardiometabolicsyndrome-a-global-health-issue,.

وقد سُجِّلت ما بين (٧٠٠) ألف حالة وفاة بمتلازمة(CMS) ، كان حوالي (٣٩٥) ألفًا (حوالي ٥٦%) بسبب الأطعمة التي أكلها الناس. وحوالي ٦٦،٥٠٠ من الوفيات التي تم تحديدها في الدراسة كانت بسبب تناول كميات كبيرة من الصوديوم. وتسبب تناول الكثير من اللحوم المصنعة في وفاة (٥٨) ألف شخص..[١] وترجع العديد من الوفيات الأخرى إلى عدم توافر عناصر معينة في النظام الغذائي، بما في ذلك حوالي (٥٩) ألف حالة وفاة بسبب نقص المكسرات والبذور، وعدد (٥٥) ألف حالة وفاة بسبب قلة دهون أوميغا ٣، وحوالي عدد (٥٣) ألف حالة وفاة بسبب قلة تناول الخضروات، وعدد (٥٢،٥٠٠) حالة وفاة بسبب تناول كميات قليلة جدًا من الفواكه. وأخيرًا، ما يقرب من (٥٢) ألف حالة وفاة بسبب تناول الكثير من المشروبات المحلاة بالسكر.(SSBs) [٢]

كما تشير الأدلة المتزايدة إلى دور المواد الغذائية كالدهون غير المشبعة فى الوفيات المبكرة على مستوى العالم والأمراض التى يمكن الوقاية منها من الأمراض غير المعدية، المرتبطة بالنظام الغذائى.[٣] ويأكل الأفراد غذاءهم وفقًا للتنظيمات والإرشادات الحكومية، ولكن الواقع ينبئ بحقيقة مريرة، وهي أنهم يأكلون الكثير من الدهون والدهون المشبعة والسكر والملح، بالإضافة إلى الكثير من المواد المضافة، وعدد قليل جدًا من الخضروات والفواكه والفيتامينات والمعادن. هذا الواقع موجود لسببين رئيسيين على الأقل: أولًا، أن شركات الأغذية تاريخيًا لعبت دورًا كبيرًا في إعاقة إصدار إرشادات غذائية كافية للمستهلكين. ثانيًا، أن كثيرًا من الأطعمة التي تنتجها شركات الأغذية الكبرى غير صحية إلى حد كبير.. [٤]

---

[1]) **Matthew Robinson ,The Food IS the Crime: former reference, p: 170..**

[٢]) **تشير البيانات إلى أن عدد الوفيات البالغ (٣٩٥،٠٠٠) قريب جدًا من تلك التي أبلغت عنها المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) فيما يتعلق بأنماط الحياة السيئة بين الأمريكيين: "تشير التقديرات إلى أن حوالي (٣٠٠) ألف حالة وفاة كل عام في الولايات المتحدة الأمريكية من المحتمل أن تكون نتيجة الكسل والخمول البدني وعادات الأكل السيئة" (طبقًا للمراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها ٢٠١٨.(US Centers for Disease Control and Prevention, 2018b) من خلال ذلك المنظور، توفى حوالى (٤٢) ألف شخص بسبب المخدرات فى عام ٢٠٢١، وفقا للمعهد الوطنى لتعاطى المخدرات ٢٠١٨ ومكتب التحقيقات الفيدرالى. Matthew Robinson, Food Crime, former reference ,, p:20.**

[3]) **Emilia F. Vignola. Aydin Nazmi, Nicholas.Freudenberg, What Makes Ultra-Processed Food Appearingformer reference , p: 149.**

[4]) **Matthew Robinson, food crime, former reference, p: 12.**

المطلب الثانى
المعالجة التشريعية للغذاء الضار وأثاره
على حياة وصحة الإنسان

يعتبر الغذاء ضارًا بالصحة فى التشريع المصرى[1] فى الأحوال الأتية:١- إذا كانت مُلوَّثة بميكروبات أو طفيليات من شأنها إحداث المرض. ٢- إذا كانت تحتوي على مواد سامة تحدث ضررًا لصحة الإنسان إلا في الحدود المقررة بالمادة (١١).٣- إذا تناولها شخص مريض بأحد الأمراض المعدية التي تنقل عدواها إلى الإنسان عن طريق الغذاء أو الشراب أو حاملًا لميكروباتها وكانت هذه الأغذية عُرضة للتلوث.٤- إذا كانت ناتجة من حيوان مريض بأحد الأمراض التي تنتقل إلى الإنسان أو من حيوان نافق. ٥- إذا امتزجت بالأتربة أو بالشوائب بنسبة تزيد على النسب المقررة أو يستحيل معه تنقيتها منها. ٦- إذا احتوت على مواد مُلوِّثة أو مواد محظور استعمالها.٧- إذا كانت عبواتها أو لفائفها تحتوي على مواد ضارة. ومن ثم، تُعتبر الأغذية فائقة المعالجة ضارة بالصحة إذا أحدثت اضطرابًا يتمثل في الإخلال بالسير الطبيعي للوظائف التي تؤديها بعض أعضاء الجسم أو أجهزته، فتعطل هذه الوظائف تعطيلاً كليًا أو جزئيًا أو مؤقتًا. ويمثل النص السابق شق التجريم في القانون الجنائي المصري..٢) وتعاقب نصوص التشريع المصرى على الغش أو الشروع فى الغش الواقع على شيئ من أغذية الإنسان، سواء تم ذلك بصورة عمدية أو بصورة غير عمدية.[3]

---

[1] المادة الرابعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٧٦. لم يحدد قانون مكافحة الغش والتدليس المصرى المقصود بالإضرار بالصحة، أو متى تكون المواد الواردة فيه ضارة بالصحة، كما لم يحدد المواد الضارة بالصحة ولا ماهيتها، وأكتفى بوصفها دون تحديد.

(٤) ا.د. عمر السعيد رمضان، شرح.قانون العقوبات. القسم الخاص، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٦٨، ص٣٠٥.

(١) م٢ القانون ٢٨١لسنة ١٩٩٤. " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر:
" كل من غش أو شرع في أن يغش شيئا من أغذية الإنسان أو...، وكذلك كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه الأغذية أو..... أو منتجات مغشوشة كانت أو فاسدة أو انتهي تاريخ صلاحيتها مع علمه بذلك".
أيضا. "كل من صنع أو طرح أو عرض للبيع أو باع مواد أو عبوات أو أغلفة مما يستعمل في أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الصناعية علي وجه ينفي

وعندما يحتوي الغذاء على مادة مُسببة للحساسية، فإن إضافة كميات زائدة من السكر إلى منتج يستهدف مرضى السكري يمكن أن تجعل الطعام ضارًا بالصحة. ومن ثم، تُعد جريمة وفقًا للمادة السابعة من القانون الإنجليزي لعام ١٩٩٠.[١]

تشديد عقوبة إحداث عاهة مستديمة أو مرض مزمن أو مستعص نتيجة تناول غذاءغير آمن ذهبت التشريعات في مجال الغذاء، ومنها المصري، إلى تشديد العقوبة وفق جسامة النتيجة، **ومعاقبة**من ينشأ عن ارتكابه جريمة من جرائم الغش والتدليس أو **مخالفة قوانين** حماية المستهلك **وينتج عنها** إصابة شخص بعاهة مستديمة أو مرض مزمن أو مرض مستعصٍ.[٢]، وكذلك التشريع القطرى[٣]. وثمة تشريعات عالجت هذا الأمر داخل نصوص قانون العقوبات، كالجزائرى[٤] نحو كل

جواز استعمالها استعمالا مشروعا أو بقصد الغش، وكذلك كل من حرض أو ساعد علي استعمالها في الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو بأي وسيلة أخري من أي نوع كانت ".

تنص م/٦ مكرر من القانون رقم٢٨١ لسنة " دون إخلال.... بطريق الإهمال أو عدم الاحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد علي سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز نصف الحد الأقصى المقرر للغرامة المنصوص عليها في المواد سالفة الذكر أو بإحدى هاتين العقوبتين "

[1]) The Food Safety Act 1990 – A Guide For Food Businesses 2009 Edition, p: 11.

[٢]) تنص (م/١٤) من قانون الغش والتدليس ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ إذا نشأ عن ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد (١، ٢، ٣، ٣ مكرر) من هذا القانون إصابة شخص بعاهة مستديمة فتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولاتجاوز أربعين ألف جنية أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر، وإذاطبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة". وإذا نشأ وفاة شخص أو أكثر تكون العقوبة السجن المؤبد وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنية أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر". وتنص (م/٧٢) من قانون حماية المستهلك المصري ١٨١لسنة ٢٠١٨علي " إذا نشأت عن مخالفة أي حكم من أحكام هذا القانون إصابة شخص بعاهة مستديمة أو مرض مزمن أومستعص، تكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة ألف ولا تجاوز مليون جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة محل الجريمة أيهما أكبر....."

[٣]) المادة ٢٤ من قانون مراقبة الأغذية الآدمية القطري رقم ٨ لسنة ١٩٩٩.

[٤]) قانون العقوبات ١٩٦٦ وتعديلاته في ٢٦ يونية ٢٠٠١. " إذا الحقت المادة الغذائية أو الطبية المغشوشة أو الفاسدة بالشخص الذي تناولها، أو الذي قُدّمت له، مرضا أو عجزا عن العمل، يُعاقب مرتكب الغش وكذا الذي عرض أو وضع للبيع أو باع تلك المادة وهو يعلم أنها مغشوشة أو فاسدة أو سامة، بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من ٥٠٠. ٠٠٠ دج إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ دج، ويعاقب بالسجن المؤقت من عشر إلى عشرين

متدخل أو منتج يتسبب فى تهديد السلامة الصحية الغذائية للمستهلكي[١]. وكذلك التشريع الأمريكى[٢] والأنجليزى[٣].

الفصل الثانى
التأثيرات الاضطرابية لأغذية المنشأت الغذائية
على المسئولية الجنائية

تمهيد وتقسيم:

من المعلوم أن سلوك الفرد محل المسؤولية يلزم أن يكون ناتجًا عن إرادته. وتحرك هذه الإرادة الغدد والنواقل العصبية للأعضاء الجسدية التي تستمد طاقتها من تأثير الغذاء. هذا التأثير على السلوك قد يمثل اضطرابًا نفسيًا أو عقليًا يترك أثره على إرادة الفرد وحريته وإدراكه، مما يصطدم بأصول المسؤولية الجنائية؛ فقد ينفيها كليةً، وقد يضعفها جزئيًا، وقد لا يكون له أي تأثير عليها.
ويتفاوت الناس في قدراتهم العقلية والنفسية، وفى حال ارتكابهم الجرائم الجنائية فإن تسويتهم فى إيقاع العقوبة مع تفاوتهم في قدراتهم العقلية أو النفسية هو الظلم الذينه تعنه الشرائع (٤).

سنة وبغرامة من ١,٠٠٠,٠٠٠ دج إلى ٢,٠٠٠,٠٠٠ دج، إذا تسببت تلك المادة في مرض غير قابل للشفاء، أو في فقد عضو أو في عاهة مستديمة، ويعاقب الجُناة بالسّجن المؤبّد، إذا تسببت تلك المادة في موت إنسان".

١) د.علاق عبدالقادر، مبدأ الالتزام بالسّلامة الغذائية لحماية المستهلك، دراسة تحليلية في الفقه والتشريع الجزائري،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العلوم الإقتصادية والقانونية،ع ١٧ ٢٠١٧. ص١٢٥.

2) Kathryn B. Armstrong, Jennifer A. Staman, Enforcement of the Food, Drug, and Cosmetic Act:former reference, p؛ 19-20.

تنص المبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام في أمريكا على أن " الاتجاهات التصاعدية في العقوبة " "قد يكون لها ما يبررها " إذا كانت الجريمة " تخلق خطرًا كبيرًا من الإصابة الجسدية أو الوفاة؛ أو الإصابة الجسدية أو الوفاة أو الإصابة النفسية الشديدة أو أضرار الممتلكات أو الخسائر المالية الناتجة عن الجريمة "

3) Nicola Finnerty and Gemma Tombs UK: A Review Of Food Hygiene Legislation And Related Criminal Offences ,30 March 2010.

https://www.mondaq.com/uk/health-safety/97124/a-review-of-food-hygiene-legislation-and-related-criminal-offences

إذا انتقلت القضية –فى مجال الغذاء- إلى محكمة التاج الانجليزية (لأنها تعتبر خطيرة بما فيه الكفاية) فإن الحد الأقصى للعقوبة هو السجن لمدة عامين و / أوالغرامة (مبلغها غيرمحدود).

٤) د. ضيف الله بن عامر بن سعيد الشهري، جناية المريض نفسي او أثر مرضه على المسؤلية الجنائية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد٢٦عدد٢، ٢٠١٨، ص ٢١.

لذا ينبغى الوقوف على الدرجات المتفاوتة من الإضطرايات التغذوية المؤثرة على إرادة وإدراك الفرد لبيان مدى تأثيرها على تحقق الإضطراب النفسى أو العقلى كمانع من موانع المسئولية الجنائية. ونرسم ملامح تناولنا للبحث فى هذا الفصل فى المباحث التالية:

المبحث الأول:علاقة الغذاء بالسلوك الإجرامى للأشخاص فى مجال المسئولية الجنائية.

المبحث الثانى: تأثير الاضطرابات النفسية والعقلية التغذوية على المسئولية الجنائية.

المبحث الأول
علاقة الغذاء بالسلوك الاجرامى للأشخاص
فى مجال المسئولية الجنائية

تمهيد وتقسيم

أدت الأبحاث الحديثة في العلوم البيولوجية والجينية إلى زيادة المعرفة بشكل كبير حول تعقيد وتنوع التطور الإنساني. ومع ذلك، فإن معظم دراسات السلوك الإجرامي للفرد لا تعكس مساهمات هذه العلوم، ولكنها تؤكد بدلًا من ذلك على دور العوامل البيئية. بالمثل، فإن المحاكم ونظام العدالة الجنائية ليسا على استعداد لمعالجة الآثار الأخلاقية والفلسفية لنتائج البحوث البيولوجية على أسس وقواعد القانون الجنائي. ([1])

رغم ما لاقت **آثار** الأغذية من تجاهل وإنكار كما سنرى، فسيظهر محتوى هذا المبحث تطورًا متزايدًا نحو وجود علاقة واضحة بين نوعية معينة من الأغذية **التي** تؤثر على الجسم والعقل، وبالتالي على الإرادة. ونقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: الغذاء والسلوك الانحرافي أو الإجرامي .

المطلب الثاني: العلاقة بين السلوك الإجرامي وسلوكيات تناول الغذاء.

المطلب الأول
الغذاء والسلوك الانحرافي أو الإجرامي
أولًا: إنكار تأثير الغذاء على السلوك الانحرافي أو الإجرامي

رغم ما للجرائم الغذائية من تأثير كبير، إلا أنها لم تخضع تاريخيا لتحليل إجرامى مفصل[٢] حيث لم تكن أفكار تأثير الغذاء على السلوك الإنحرافى أو الإجرامى محل تسليم من العلماء

---

[1])**Deborah W. Denno, Human Biology and Criminal Responsibility,former reference, ,p:615.**

[2]) **Nicholas Lord· Wim Huisman· Letizia Paoli, Food crimes, food harms and the food system – SI introduction Published online: 5 November 2022, Crime, Law and Social Change (2022)volume, 78 ,p :458 https://doi.org/10.1007/s10611-022-10061-y**

والجمعيات الطبية والنفسية. فقد تعرض عمل Schoenthaler[١] فى عام ١٩٧٧حول الأنماط الغذائية فى المؤسسات الإصلاحية لانتقادات كبيرة، حيث رأى (Gray) طبيب الأمراض النفسية فى كاليفورينا، أن الارتباط بين النظام الغذائى وجنوح الأحداث بالنسبة لخبراء التغذية والمجال الصحى، يبدو أمراً ضعيفا فى أفضل الأحوال. وأن هذا المجال من البحث "لا يزيد عن كونه علماً زائفًا" واستمر فى التأكيد على أن نظريات الطب النفسى التغذوى لها جاذبية عامة لأنها تخفف من شعورالوالدين بالذنب بسبب عدم كفايتهم كآباء. [٢].

وفي نوفمبر ١٩٨٤، عقد كلٌ من الجمعية الطبية الأميريكية ومؤسسة التغذية والمعهد الدولي للعلوم الحياتية اجتماعًا حول الغذاء والسلوك في ولاية فيرجينيا. وقد سطّرت منظمة ILSI استنتاجاتها للاجتماع في مجلة التغذية ISLI's Nutrition Reviews بأن "الأدلة لا تدعم اعتبار النظام الغذائي عاملًا سببيًا مهمًا يؤثر في سلوكيات الأفراد مثل فرط النشاط والسلوك الإجرامي، فمعظم الأبحاث التي قد أُجريت كانت تعاني من أوجه قصور خطيرة في التصميم والتحليل، ومن ثم لا يوجد سوى القليل من الأدلة المقنعة على أن العوامل الغذائية لها أي دور في السلوك المعادي للمجتمع. وعلى الرغم من دمج برامج التدخل الغذائي في المؤسسات الإصلاحية، إلا أنه لا يوجد آنذاك سوى القليل من الأدلة المقنعة على فاعليتها. ويرى العديد من الباحثين والعاملين بمجال الرعاية الصحية أن مثل هذه البرامج غير فعالة."[٣]. وتبعتها في ذلك جمعية أخصائيي التغذية الأمريكية؛ حيث انتهت إلى أن "النظام الغذائي ليس عاملًا مهمًا في تحديد السلوك."[٤]

بعد فترة وجيزة، ذكر الطبيب النفسي psychiatrist Gray عبر صحيفة سان فرانسيسكو أن "نظريات الطب النفسي التغذوي كانت إشكالية في ظاهرها لأنه بدلًا من وضع المسؤولية عن الأفعال الإجرامية على الفرد نفسه، فإننا نحول اللوم إلى غذائه ولا نقدم له أي حافز لتغيير

---

[١] **الدكتور Stephen J. Schoenthaler عالم الإجتماع وعالم الجريمة بجامعة كاليفورنيا**

[2] **Gray G.E. Gray L.K. Diet and juvenile delinquency, Nutr. Today, Journals. Lwww. com 1983, p;18. www. scholer**

[3] **Gray. G.E, Diet, Crime and Delinquency- A Critique.Nutrition, Reviews, volume44.Issue suppl_3 , May 1986. https://www.academic.oup.com/nutrition**

[4] **for extra, Susan L. & Others,: Why the Emerging Research on Ultra-Processed Food Matters to Health and Justice, former reference.**

سلوكه."[١] هذا التأكيد على المسؤولية الشخصية هو نفس التأكيد الذي وضع السمنة على أنها اختيار أو نقص في قوة الإرادة أو الدافع، مع تجاهل المناقشات الكثيرة حول بيئة الغذاء ككل. ويشير إلى أن العلاجات الإضافية مثل تغيير نمط الحياة واستخدام العلاجات الدوائية والجراحة يمكن أن يحسن نوعية الحياة للمصابين بهذا المرض المعقد، وهو ما يقلل من تأثير الغذاء على السلوك.[٢] ويرجع البعض إهمال أثر العوامل الغذائية على السلوك العدواني لعديد من الأسباب. إن كثيرًا من العلاجات الغذائية لم تتطور بعد إلى المراحل الأولى من الانقلاب العلمي، ولا يتعلم الأطباء سوى القليل جدًا عن التغذية أثناء تدريبهم، مما يجعلهم يشعرون أنهم غير مطلعين على دروبها في علاجاتهم. ومن المعتقد بشكل عام أن التغذية دون المستوى الأمثل نادرة في المجتمعات الصناعية، على الرغم من أن ما يصل إلى ٥٠% من السكان يفشلون في تناول الكميات الغذائية الموصى بها لواحد أو أكثر من الفيتامينات. [٣]

ثانيا: العوامل المؤثرة فى السلوك الإنحرافى أو الإجرامى

يُعد تحديد الأسباب التى تؤدى إلى إرتكاب الجريمة مطلبًا أساسيًا من أجل تفريد الجزاء الجنائى([٤]) الوقائى والموضوعى، كما أن الدراسة العلمية لأي ظاهرة إجرامية، عليها أن تنظر نظرة واقعية للأشخاص مرتكبي الجرائم وما هي الأسباب التي تدفعهم لذلك السلوك، وهل الغذاء أحد تلك الأسباب، ومدى تأثيره على سلوكهم الانحرافي أو الإجرامي.

يقسم الفقه العوامل التي تدفع الفرد إلى الإجرام إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية. ويُقصد بالعامل الإجرامي حالة أو واقعة ذات صلة سببية بالظاهرة الإجرامية؛ فقد تكون حالة ثابتة ومستقرة،

---

[1]) **Wood J. A Sweedplea, The san Fransisco Examiner. Jul 22, 1985, pp B-6-7. . www.google.scholer**

[2]) **Andrew Grannell Finian Fallon, Werd Al – Najim, Carel le Roux, Obesity and responsibility: is it time to rethink agency? Obesity Reviews, volume 22, issue 8, may, 2021. https://onlinolibrary.wiely.com/doi**

[3]) **Melvyn R. Werbach M.D. , Nutritional Influences of Aggressive Behavior, Journal of Orthomolecular Medicine Volume 7 ,No 1, 1992,p; 45. https://www.researchgate.net/profile/Mel-Werbach**

[٤]) **بن يوسف فاطمة الزهرة، نجاعة أساليب البحث فى علم الإجرام للإحاطة بأسباب الجريمة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٩، العدد ١السنة ٢٠٢٤. https://www.asip.cerist.dz/en/aeticles**

وقد تتسم بالتغير أو عدم الاستقرار.[١] ويُقصد بالعوامل الداخلية للسلوك الإجرامي مجموعة العوامل الفردية المتعلقة بشخص المجرم من الناحية البدنية أو النفسية أو العقلية، والكامنة فيه، والتي يكون في توافرها أو توافر إحداها لدى هذا الشخص دور هام في تحديد السلوك الإجرامي كمًا وكيفًا. [٢]
يفسر الفقة العوامل الداخلية للإجرام إما طبقا للتفسير النفعى أو الفطرى أو البيولوجى أو النفسى[٣]. ويُقصد بالعوامل البيولوجية "مقاييس غير اجتماعية وغير سلوكية في التكوين والوظيفة، مثل أنماط الكروموسومات المختلفة والتأثيرات الكيميائية الحيوية."[٤] وما يهمنا هو التفسير البيولوجي الذي يتعلق بالتركيب العضوي الفسيولوجي للفرد، وهو مجموعة الخصائص الجسدية أو البدنية والصفات الظاهرة المتصلة بالأعضاء وكيفية أدائها لوظيفتها والتي تميز الشخص منذ ولادته.[٥] ليس من حيث وصف الأعضاء (الأنثروبولوجيا العضوية)، وإنما من حيث التغيرات الفسيولوجية التي تؤثر على سلوك الفرد من خلال تفسير السلوك على أساس مدى قيام الأعضاء الداخلية للجسم بوظائفها، عبر الغذاء وما يصيبها من خلل فيرتب أثرًا على السلوك الإجرامي. وفي نطاق الصلة بين التكوين البدني للفرد وبين ارتكاب الجريمة، ظهرت العديد من النظريات، منها نظرية العالم الإيطالي لومبروزو، ونظرية الميل السابق للإجرام لـ "دي توليو."[٦].

وتتنوع أشكال وقوع الجرائم في مجال الغذاء، وتتراوح بين أعمال الغش المستقلة التي يقوم بها أفراد مجرمون، وبين أنشطة غير قانونية منظمة يتم تنسيقها من قبل شبكات إجرامية. ويمكن الحد من الجرائم الغذائية من خلال حرمان الجناة من الوسائل اللازمة لارتكاب الجرائم، أو من خلال تقليل احتمال تحول الأفراد والجماعات إلى مجرمين في المقام الأول.[٧] ومن منظور تقليل هذا الاحتمال، وقبل أن نعرض لبعض ملامح العلاقة بين السلوك الإجرامي والغذاء، نعرض لمدى اعتبار سلوك شركات الغذاء المخالف انحرافًا أم سلوكًا إجراميًا في البند التالي:

---

[١] ا.د/ أشرف توفيق شمس الدين، أصول علم الإجرام، دار النهضة العربية، ط ٢، ٢٠١٢، ص ١٣٦

[٢] ا.د/ مأمون محمد سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي، ١٩٧٩، ص ١٧٢.

[٣] ا.د.عمر فاروق الحسينى، علم الإجرام والعقاب، برنامج ليسانس الحقوق، مطابع جامعة بنها، ص ٤٠

[4] Deborah W. Denno, Human Biology and Criminal Responsibility: Former reference, p:618.

[٥] للمزيد، ا.د/ فتوح الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف الأسكندرية، ص ١٣٩.

[٦] اد/ يسر أنور علي، أمال عبد الرحيم عثمان، علم الإجرام، ١٩٨٦، الطوبجى للطباعة، ص ١٧٦.

[7] Food Crimes, Food standers Agency, U.K, https://www.foo..gov.uk

ثالثًا: مدى اعتبار سلوك شركات الغذاء المخالف انحرافًا أم سلوكًا إجراميًا.

يشير الانحراف إلى السلوك المعيب أو الذي يخرج عن الأعراف الاجتماعية المقبولة أو ينتهكها.[١]. والأعراف الاجتماعية هي توقعات لكيفية التصرف المفترض أن يقوم به الفرد، وتشكل الأساس لما يعتبر سلوكًا طبيعيًا في المجتمع. لذلك، فإن الانحراف مرادف للسلوك غير الطبيعي، والأفعال التي يُنظر إليها على أنها غير أخلاقية أو خاطئة، أو على أقل تقدير غير عادية أو غريبة. ومن ثم، لا تمثل تهديدًا خطيرًا للنظام الاجتماعي مثل الوجبات السريعة غير الصحية. وقد يجمع السلوك بين صفة الانحراف والصفة الإجرامية؛ مثال ذلك، إطلاق النار على الممتلكات الخاصة بالشخص يعد أمرًا قانونيًا بشكل عام في كثير من الأماكن، لكن القيام بذلك في مدينة أو مسكنًا مأهولًا يعد أمرًا خطيرًا وسينظر إليه على أنه غير طبيعي ومنحرف وغير قانوني.[٢]

أما السلوك الإجرامى Criminal behavior فهو أفعال مكتسبة[٣] مخالفة لما هو منصوص عليه في القانون الجنائي، مثل الاعتداء أو محاولة الاعتداء على النفس والجسم، والاحتيال، والاختلاس، وجرائم المنتجات المعيبة، وجرائم الغذاء.[٤] الفرق الرئيسي بين الانحراف والجريمة هو أن الانحراف لا يُعد السلوك فيه مخالفًا للقانون بشكل عام، اللهم إلا في بعض الحالات. في حين أن الجريمة دائمًا ما تكون غير قانونية، لأنها تتطلب في الواقع انتهاكًا للقانون الجنائي.[٥] ونعتقد أن معظم سلوكيات الشركات المصاحبة لسلسلة الغذاء، وغير المنصوص على اعتبارها جرائم جنائية، تمثل انحرافًا سلوكيًا لمرتكبيها، وفي ذات الوقت سلوكيات غير أخلاقية. فإذا ما حدد القانون نسب مواد معينة يلزم توافرها في الطعام وجعلها أمرًا نسبيًا ما بين (إلى)، فإن إصرار شركات الغذاء على أن تكون تلك النسب دائمًا عند مستوى الحد الأقصى المسموح به، يمثل انحرافًا أخلاقيًا، رغم أنه لا يمثل جريمة لعدم تجاوز النسب القانونية. لأن الثبات عند النسب القصوى قد يرتب تراكمًا ضارًا لدى

---

[1]) Anderson, 2017; Brown & Sefiha, 2017, mentioned to, Matthew Robinson, food crime, p: 21.

[2]) Inderbitzin et al., 2020, mentioned toMatthew Robinson, food crime ,p: 21.

[3]) C. R. Jeffery , Criminal Behavior and Learning Theory, The Journal of criminal law, C riminology and police Science Vol. 56, No. 3, U.S.A. 1965 by Northwestern University School of Law ,p: 300

[4])Matthew Robinson, food crime, An Introduction to Deviance in the food industry ,routLegeTaylor & Francis Group, New york & London ,2024, p:22..

[5]) Robinson, 2020, mentioned toMatthew Robinson, food crime, p: 22

المستهلكين، وخاصة إذا كانت تلك النسب تتعلق بالدهون والسكريات التي يمكن أن ترتب مرض السكري من النوع الثاني.[١] كذلك، بيع المنتجات الغذائية التي قرب ميعاد صلاحيتها يمثل انحرافًا، وهكذا. فكل سلوك تتخذه شركات الغذاء يخرج عن الهدف الأساسي من وجودها وهو توفير الغذاء الآمن للمستهلكين يمثل سلوكًا انحرافيًا أخلاقيًا.

لا يقف الانحراف على شركات الغذاء، بل قد يمتد إلى الوكالات الحكومية التي تنظم عمل شركات الغذاء عمومًا والكبرى بشكل خاص، التي قد تتراخى في أعمالها ولا تبادر باتخاذ الإجراءات التصحيحية حتى توفق الشركات أوضاعها دون مراعاة مصالح المستهلكين؛ يعد انحرافًا. ولكن مخالفات اللوائح التنظيمية للقانون الإداري تُعد من قبيل السلوكيات غير القانونية المعاقب عليها.

المطلب الثانى
العلاقة بين السلوك الإجرامي
وسلوكيات تناول الغذاء

أولًا: الغذاء وقود الأجسام: الغذاء هو وقود الأجسام الذي يؤثر على صحتها وأدائها لوظائفها الإرادية واللاإرادية. فقيمته ثلاثية الأبعاد؛ حيث ينتج الطاقة، ويصلح الأنسجة، ويزيد من الأنسجة الدهنية لتكون بمثابة حماية وغطاء للجسم. ومن ثم، فالنظام الغذائي السليم هو أقوى وكيل لحماية الجسم[٢] تم تدقيق النص المطلوب، وإليك النسخة المصححة:

ويحتوي الجسم على أعداد كبيرة من الغدد مختلفة الأنواع، منها الغدد الصماء التي تصب إفرازاتها في الدم مباشرة، ومنها غير الصماء التي تصب إفرازاتها عبر قنوات. المهم أن الوقود الرئيسي لعمل تلك الغدد والأجهزة إنما هو الغذاء ونوعيته ومأمونية ونقصه أو قلته.

---

[1]) **Matthew Robinson and Caroline Turner, Incidence and Prevalence Of Type 2 Diabetes In America: Is There Culpability in The food Industry? State Crime Journal , Vol. 8, No. 2 (2019), Pluto Journals,p:175.**
https://www.jstor.org/stable/10.13169/statecrime.8.2.0175

[2]) **HC Eyman, The Neurotic`s Diet, journal of American Medical Association , 1899. https://.www.scholar.google.com/sc**

ومنذ فجر البشرية، درج معظم الناس على اتباع نظام غذائي طبيعي يحقق لهم التوازن مع البيئة، ولكن انتشار الأغذية المصنعة والمعالجة ساهم في تقويض النظام الصحي لحياة البشر.[١] كما أن كثيرًا من السلوكيات والأنشطة والحالات التي يُشار إليها حاليًا باسم جرائم الغذاء ليست ظاهرة جديدة. فعندما زار (Friedrich Engels) مدينة مانشستر بالمملكة المتحدة في أربعينيات القرن التاسع عشر، أورد تحليلًا للظروف التي يعيش فيها أبناء الطبقة العاملة، وسلط الضوء على سلوكيات وحالات مختلفة من الممارسات الغذائية غير القانونية أو الضارة التي كانت تتم بشكل روتيني وتشكل جزءًا من إنتاج الغذاء والاتجار فيه. [٢]

وخلال عام ١٩٧٧، ألقى مجلس الشيوخ الأمريكي الضوء على غياب العلم في مجال التغذية والسلوك، وذلك في جلسات الاستماع التي كانت تهدف إلى الاستفسار عن عواقب نقص التغذية والوجبات السريعة على المرض العقلي وجنوح الأحداث. وقد وجدت اللجنة غياب الأدلة وأن الأمر يستوجب مزيدًا من الاهتمام والدعم.

في جلسات الاستماع التي سبقت جلسات مجلس الشيوخ عام ١٩٧٧، كانت (Barbara J. Reed)، ضابطة مراقبة للسلوك بولاية أوهايو الأمريكية، وهي واحدة من أكثر الشهود تأثيرًا في جلسات الاستماع، حيث بدأت Reed في الدعوة إلى تقليل تناول الأطعمة المصنعة بين الخاضعين للمراقبة، مع الاهتمام بشكل خاص بتجنب الأطعمة التي تحتوي على السكر المكرر والمشروبات المحلاة بالسكر.

كانت ملاحظات Reed متزامنة مع القلق العام بشأن المشاكل السلوكية، وخاصة عند الأطفال، المرتبطة بالسكر والمواد المضافة المختلفة الموجودة في الأطعمة المصنعة.

كان أحد أوائل العلماء الذين استجابوا لدعوة Reed هو عالم الاجتماع وعالم الجريمة الدكتور(Stephen J. Schoenthaler)، وذلك في أوائل الثمانينيات. حيث قام أحد الطهاة في مؤسسة احتجاز الأحداث في فرجينيا، والذي يعمل تحت إشراف أخصائي تغذية بالولاية، بتعديل قائمة طعام المؤسسة بهدف أساسي هو خفض المحتوى الإجمالي للسكر.

---

(١) عبدالكريم قاسم،الغذاء والسلوك الاجرامي، مقال منشورفي ٢٠١٩/٤/١٢ علي موقع https://iraqicp.com/index.php/sections/literature/18696-2014-08-23-19-37-39

[2]) Nicholas Lord · Wim Huisman · Letizia Paoli, Food crimes, food harms and the food system ,former reference ,p :455.

قام (Schoenthaler) بتقييم تواتر السلوك المعادي للمجتمع (كما وثقه موظفو المؤسسة) بين الأحداث الذين تناولوا النظام الغذائي المعدل، وتمت مقارنتهم بالأحداث الذين وصلوا إلى المؤسسة في الفترة التي سبقت التحول الغذائي. وقد ثبت أن المجموعة التي تناولت النظام الغذائي المعدل كانت لديها نسبة أقل من الإجراءات التأديبية الموثقة بنسبة ٤٥%. ووفقًا لـSchoenthaler، كان تصميم الطعام سريًا بحيث كان فريق إعداد الطعام فقط على دراية بالتغييرات الغذائية، وليس الموظفين المسؤولين عن تسجيل الإجراءات التأديبية.. [١]

وإلى عهد قريب كان فهم علماء الإجرام لطريقة تأثير الغذاء (كمؤثر بيئى) لتوجيه السلوك البشرى عقيمًا[٢] كفهمهم لبعض القيم[٣]، وتجاهلوا إلى حد كبير الوظائف الكيميائية كسبب محتمل للسلوك الإجرامي، وتركزت جهودهم في منع الجريمة والانحراف على العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية.[٤] إلى أن وضعتهم الكيمياء الحيوية على الطريق الصحيح. [٥]

تميز المتلازمة السلوكية العدوانية بالأرق والتهيج والاندفاع والميل إلى العنف من الناحية التشخيصية. ومن المعروف أن عوامل مثل الوراثة وتأثيرات المرض والصدمات الجسدية تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد القابلية للسلوكيات المفرطة العدوانية، وعلى النقيض من ذلك، فإن مساهمة العوامل الغذائية على مثل هذه السلوكيات لا يتم التعرف عليها في كثير من الأحيان، ومن ثم لا تتم معالجتها بشكل صحيح.

---

[1]) for extra , Susan L. & Others,: Why the Emerging Research on Ultra-Processed Food Matters to Health and Justice, former reference.

[٢]) د/ عبد الرحمن النمر، مقال : أثر البيئة في توجيه السلوك الإجرامي لأفراد المجتمع فى ١٦/ ٧/ ٢٠٢٣.

على موقع : https://mugtama.com/16/301884/

[٣]) للمزيد عن تأثير القيم الاجتماعية، راجع: حاجى سعيدة، قيم ما بعد الحداثة ودورها فى تغذية السلوك الإجرامى، مجلة الرسالة والبحوث الإنسانية، عنابة، الجزائر، المجلد ٧، العدد ٤، يونية ٢٠٢٢.

https://www.asip.cerist.dz/en/aeticles

[4]) A Schauss. Diet, Crime and Delinquency, NCJ Number 70045, Date Published 1980https://www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/diet-crime-and-delinquency

[٥]) ففى عدد من بلدان الدول الفقيرة تم معاملة عدد كبير من النساء على أنهم مرضى نفسيون لاضرابات سلوكهم، ولكن ثبت بعد ذلك أن نقص الغذاء وخاصة فيتامين «نياسين» (أحد أفراد عائلة فيتامين «ب» المركب)، هو الذى يؤدى إلى اضطراب السلوك. د/ عبد الرحمن النمر، المرجع السابق.

ثانيًا: تأثير السكريات
على السلوك الانحرافي أو الإجرامي.

تشير الدراسات إلى أن هناك قلقًا متزايدًا بشأن الأضرار المحتملة المرتبطة بالأغذية شديدة المعالجة، وهي تلك الأغذية التي تحتوي على نسبة عالية من السكر المكرر أو الدهون الصناعية أو الصوديوم، أو تشمل مستحلبات ومعزولات النباتات وبقايا اللحوم المبثوقة ومعززات النكهة والألوان والمواد المضافة أو الاصطناعية.[١] إذا تتمثل نوعية الغذاء في كونه غذاءً شديد المعالجة أيًا كان مسماها: وجبات سريعة، وجبات خفيفة، دليفري وغيرها.

لم يقف العلماء على رأي موحد بشأن تأثير السكر على السلوك. ففي البداية، وجدت دراسات تفيد بأن تناول الأطعمة المحلاة بالسكر لا يحدث فرقًا بين الأطفال حتى عام ١٩٩٥، إلا أنه وفي دراسة أُجريت عام ٢٠١٢ على مدارس مدينة بوسطن، أظهرت أن المراهقين الذين تناولوا أكثر من خمس علب من المشروبات الغازية أسبوعيًا كانوا أكثر عرضة لحمل السلاح ويعانون من السلوك العدواني مع أقرانهم وأفراد أسرهم. كما ربطت دراسة المجموعة البريطانية بين الكميات الكبيرة من استهلاك الحلويات في سن العاشرة بزيادة احتمالات الإدانة بجريمة عنف في سن الخامسة والثلاثين.[٢]

درس(Joseph Wilder)، أستاذ علم الأعصاب في كلية الطب بنيويورك، انخفاض سكر الدم والسلوك غير الطبيعي لأكثر من عقد من الزمان. وخلص في كتابه "دليل علم النفس الإصلاحي" إلى أن الانفعال والتفاعل العاطفي وفقدان التثبيط المركزي المرتبط بانخفاض سكر الدم يرتبط بحالات تتراوح بين السلوك غير المنضبط إلى السلوك العنيف الخطير.[٣] ومن ثم، فإن

---

[1]) Susan L. Prescott and Others, Why the Emerging Research on Ultra-Processed Food Matters to Health and Justice former reference.

[2]) for extra, Susan L. & Others,: Why the Emerging Research on Ultra-Processed Food Matters to Health and Justice, former reference.

[3]) Wilder J. Criminal Psychological Problems in hypoglycemia. The American Journal of Springer – Digestive Diseases, 1943. www.scholer

العلاقة بين السكر والسلوك البشري أمر معقد، وتشير الدراسات السريرية باستمرار إلى أن استهلاك السكر المزمن في وقت مبكر من الحياة يعزز العدوان في وقت لاحق من الحياة. [١]

لا يخفى أن أحد الأسباب الرئيسية لحدوث السمنة والسكري هو أن الشركات الكبيرة ذات النطاق الدولي، بمساعدة الشركات والمنظمات الدولية، تقوم بتصنيع وتسويق وبيع أطعمتها في كل الدول تقريبًا. كما أن الكيانات القوية هي التي تضمن استمرار السمنة ومرض السكري عبر العالم، وهو ما قد يوحي للمرء أن يدعي بأن سلوكيات الحكومة أو الشركات تمثل جريمة[٢].

رابعًا: اضطرابات تناول الغذاء: هي حالات سلوكية تتميز باضطرابات حادة ومستمرة في سلوكيات الأكل والأفكار والعواطف المزعجة المرتبطة بها. ويمكن أن تؤدي إلى حالات خطيرة للغاية تؤثر على الوظائف الجسدية والنفسية والاجتماعية. وتشمل أنواع اضطرابات الطعام: فقدان الشهية العصبي، والشره العصبي، واضطراب الشراهة في تناول الغذاء، واضطراب تناول الغذاء التقييدي المتجنب، واضطرابات التغذية والأكل المحدد وغيرها. وغالبًا ما تتزامن اضطرابات الطعام مع اضطرابات نفسية أخرى، وأكثرها شيوعًا هي اضطرابات المزاج والقلق والوسواس القهري واضطرابات تعاطي المسكرات.

ونعرض فقط لاضطرابات الشراهة في تناول الطعام، وفيها يتميز المصابون بالإفراط في تناول كمية كبيرة من الطعام في فترة زمنية قصيرة مصحوبة بإحساس بفقدان السيطرة على ما يأكله الشخص أو على كميته. ولذلك يعانون من السمنة والسكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والأوعية الدموية، حيث لا يستخدمون سلوكيات تعويضية منتظمة للتخلص من الطعام كالصيام أو التقيؤ أو استخدام الملينات وغيرها مثل أولئك المصابين باضطراب الشره العصبي المفرط في تناول الطعام.[٣] ويرجع السبب في تلك الاضطرابات إلى أن اضطرابات الطعام حالات معقدة للغاية، ولا

---

[1]) Choi J.Y. Park M.N. Kim C.S. Lee Y.K., Choi E.Y. ,Chun.W.Y.,Shin D.M. Long –term consumption of sugar –sweetened beverage during the growth period promotes social aggression in adult mice with proinflammatory responses in the brain. Sci Rep, 2017.https://www.ncbi.nlm.nih.gov

[2]) Kramer, 1994; Robinson & Turner, 2019, mentioned to Matthew Robinson, ,food crimes ,p: 25.

[3]) Angela Guarda, M.D. What are Eating Disorders? Physician Review, February 2023, American psychiatric Association. http://www.psychiatric.org/pation

تزال أسبابها قيد الدراسة، ويُرجح الاعتقاد بأنها ناجمة عن محاولة الأشخاص التغلب على مشاعرهم وعواطفهم المؤلمة من خلال تحكمهم في تناول الطعام، مما يؤدي للإضرار بصحتهم النفسية والجسدية والاجتماعية.[١]

خامسًا: الغذاء عقل السلوك الانحرافي أو الإجرامي.

يحتوي الجسم على العديد من الغدد، فإن زيادة إفرازات الغدة الدرقية يؤدي إلى القلق والاندفاع والعنف، وهي ظاهرة منتشرة بين مرتكبي جرائم القتل والضرب والجرح[٢] وقلتها يرتب البله.[٣] وأجهزة الإنسان الداخلية تتأثر وتؤثر في بعضها البعض، وبخاصة الجهاز العصبي، وهو ما ينعكس على سلوك الفرد.وفيما يتعلق بالمتلازمات السلوكية، يتم إهمال العوامل النفسية جزئيًا، حيث لا يُعتقد أن هامش نقص التغذية يؤثر على السلوك، على الرغم من تزايد الاعتقاد بأن هذا الأمر قد يكون غير صحيح. فعلى سبيل المثال، تم توثيق الاقتران العصبي النفسي الدقيق بواسطة حبال تخطيط كهربية الدماغ لكبار السن[٤].

للنظام الغذائي عواقب وخيمة النطاق وبعيدة المدى تؤثر على البيئة والصحة البشرية والمجتمع وكل الوجود البشري.[٥] ويفسر البعض ذلك بأن الإنسان يعيش في بيئتين **بيئة نفسية اجتماعية** تشمل العلاقات مع الأفراد في المجتمع ككل. **وبيئة حيوية فيزيائية** تشمل المواد الكيميائية والمركبات المحيطة به والتي يستهلكها. فإذا ما حدث **تغير في تصور** الإنسان للبيئة النفسية الاجتماعية، فإن ذلك يؤثر على البيئة الحيوية الفيزيائية، وهو ما قد يؤدي إلى سلوك إجرامي، على الرغم من أن الجاني قد يرى ذلك كرد فعل مناسب تمامًا لظرف معين.[٦]

---

[١] الأمراض النفسية والعقلية، اضطرابات الأكل، وزارة الصحة السعودية،http://www.moh.gov.sa

[٢] د/ منصور السعيد إسماعيل ساطور، أصول علم الإجرام، دار ابو المجد للطباعة بالهرم، بدون، ص ٥٥.

[٣] ا.د. عمر فاروق الحسينى، علم الإجرام والعقاب، برنامج الحقوق، مطابع جامعة بنها، ص ٥٤.

[4] Melvyn R. Werbach M.D. , Nutritional Influences of Aggressive Behavior, former reference.

[5] Matthew Robinson and Caroline Turner, former reference ,p:176.

[6] Hoffera A, Relation of Crime To Nutrition, Office of justice programe USA , Journal HUMANIST IN CANADA Volume8,Issue:3: August 1975.

Department of justice

https://www.Ojp.gov/ncgrs/virtual-library/abstracts/relation-crime-nutrition

ويفسر البعض ذلك بأن الإنسان يعيش في بيئتين :**بيئة نفسية اجتماعية** تشمل العلاقات مع الأفراد في المجتمع ككل. **وبيئة حيوية فيزيائية** تشمل المواد الكيميائية والمركبات المحيطة به والتي يستهلكها. فإذا ما حدث **تغير في تصور** الإنسان للبيئة النفسية الاجتماعية، فإن ذلك يؤثر على البيئة الحيوية الفيزيائية، وهو ما قد يؤدي إلى سلوك إجرامي، على الرغم من أن الجاني قد يرى ذلك كرد فعل مناسب تمامًا لظرف معين.[١] كما أن اضطراب التوازن الكيميائي في الجسم ليس مسؤولًا فحسب عن اضطراب السلوك، وإنما كذلك عن نزوع الإنسان إلى الجريمة.[٢] كما ثبت فى العديد من الدراسات أن انعدام الأمن الغذائى له تأثير سلبى، يمكن أن يؤدى إلى اليأس والعنف وفقدان السعادة والصراع بين الأزواج.[٣]

في دراسة أُجريت عام ٢٠٢١ على أطفال المدارس الذين يتبعون نظامًا غذائيًا أقل جودة ونظامًا غذائيًا أفضل جودة، في مجال القتال الجسدي، أسفرت عن وجود ارتباط بين جودة النظام الغذائي والقتال الجسدي في ٣٨ دولة من أصل ٤٠ دولة شملتهم الدراسة، ووُجد أنه أقوى بين العينة النسائية.[٤]

سادسًا: الغذاء وعقل الجريمة: من الأعضاء التي تتأثر بالغذاء العقل (القدرات الذهنية – الذكاء)[٥]،لا يخفى ما لدوره في تقرير المسؤولية الجنائية. ويُعرف الذكاء بإيجاز بأنه المقدرة على التفكير والفهم:[٦] ويُميز الفقه بين ثلاثة أنماط رئيسية منه[٧]. كما يُميزون بين ثلاث درجات للتخلف العقلي وهي: العته، والبله، والحمق، وفق تفصيلات كثيرة في هذا الشأن.

---

[1]) Hoffera A, Relation of Crime To Nutrition, former Reference.

([٢]) د/ عبد الرحمن النمر، مقال : أثر البيئة في توجيه السلوك الإجرامي لأفراد المجتمع، مرجع سابق.

[3]) Masoud Heidari & Others, Influence of Food Type on Human Psychological–Behavioral Responses and Crime Reduction,Hubertus Himmerich, Academic Editor and Antonios Dakanalis, Academic Editor,sep,2023.

https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/pmc10490081/

[4]) Diet Quality and Physical Fighting Among Youth: Across- National Study Dylan B Jackson et al J Interpers Violence. National Library of Medicine Feb. 2021 https://pumbed.ncbi.nlm.nih.gov

([٥]) ا.د/ أشرف توفيق شمس الدين، أصول علم الإجرام، مرجع سابق، ص ١٦

([٦]) للمزيد، ا.د/ فتوح الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف الأسكندرية، ص ١٥٣.

([٧]) ا.د. يسر أنور على، أمال عبد الرحيم عثمان، علم الإجرام، ١٩٨٦، الطوبجى للطباعة، ص ١٣٠.

فكرة أن الطعام يؤثر على العقل فكرة قديمة قِدَم التاريخ المسجل. ففي عام ١٨٩٩ قيل بأن النظام الغذائي السليم يعالج الاكتئاب. وفي عام ١٩٥٤ قيل بأن كلا من الفيتامينات والمعادن تُحسن أعراض الاضطرابات العقلية. وتمثل أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات النواة التاريخية للدراسة العلمية للتغذية والصحة العقلية، وخاصة عندما يرتبط الموضوع بالعدالة الجنائية.[١] وفي أوائل القرن التاسع عشر، كان التفكير السائد هو أن العدالة الجنائية تخدم الردع من خلال المشنقة والأشغال الشاقة والعزلة والنظام الغذائي البسيط. ورفضت حركة الإصلاحيين في المملكة المتحدة (هوارد – بنثام وغيرهم) العنف المتبع في المشنقة، وتمت الدعوة إلى إعادة بناء الإنسان روحيًا. ثم أُعيد النظر في العلاقة بين النظام الغذائي والسلوك الاجتماعي بصورة منتظمة وبدرجة متزايدة من التعقيد.[٢].

في عام ١٩٥٤، من خلال دراسة تشير إلى أنه وفقًا لنظرية السببية النفسية، فإن المرض العقلي ينتج عن أسباب عقلية سابقة، وأن التعافي من المرض يتطلب تطبيق أسباب عقلية أخرى. ومن خلال تلك الدراسة، أُجريت تجربة حول تأثير العلاج الكيميائي الحيوي في صورة بدائل غذائية على مجموعة من المضطربين عقليًا. وقد وُجد أن المكملات الغذائية التي تحتوي فيتامينات ومعادن عن طريق الفم (مع بعض المضافات) يمكن أن تُحسن الأعراض لدى البالغين المصابين بالاكتئاب والقلق.[٣]

في عام ١٩٧٢، ووسط اهتمام إعلامي، تم نشر كتاب "التغذية وعقلك" ليناقض التحليل النفسي السائد لفرويد[٤] ويتساءل عما إذا كانت الاضطرابات العقلية، على الأقل بالنسبة لبعض الأفراد، عقلية حقًا أم فسيولوجية حيوية. كما ذكر أن ميكروبات الأمعاء متورطة في السلوك غير الطبيعي. وادعى أن النظام الغذائي الغني بالعناصر الغذائية والألياف والمُدعم بالبكتيريا "الصحية"

---

[1]) **Alan C. Logan and Stephen J. Schoenthaler, Nutrition, Behavior, and the criminal Justice system, Review challenge,2023 https://www.mdpi.com**

[2]) **Prison Serv J. Lord David Ramsbotham, GCB CBE and Bernard Gesch, FRSA, Crime and Nourishment, PMC 2015 Dec 29.Copyright and License information Disclaimer. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4693953/**

[3]) **George Watson & Andrew L. Comrey ,Nutritional replacement for mental inless, journal Psychol. Taylor & Francis, 1954.**

. https://.www.scholar.google.com/sc

[4]) **Dr. Sigmund Freud, Pseudoscientist ,Canadian family Physician, Feb.1969.**

عن طريق مواد مثل الزبادي كمنتج تجاري يمكن أن يستعيد ميكروبات الأمعاء. وكان ذلك إشارة منه لما يُسمى حاليًا بالميكروبيوم.[١]

يفترض نموذج العدالة الجنائية التقليدي أن يكون السلوك الكامل وليد الإرادة الحرة، لكن الأمر الأقل وضوحًا هو كيف يمكن للفرد ممارسة تلك الإرادة دون إشراك العقل. وبما أن العقل عضو مادي، فكيف يمكنه أن يعمل بشكل صحيح دون إمدادات غذائية كافية؟ لا يمكن ذلك بصورة مباشرة. فغالبًا ما تُوصف الجريمة بأنها بلا عقل (أي تُرتكب دون تفكير)، ولكن ينبغي لنا ألا نتعامل مع ذلك بالمعنى الحرفي.[٢] إن إيمان الفرد بالإرادة الحرة من المحتمل أن يدفعه لاعتبار نفسه المسؤول الوحيد عن زيادة وزنه أو اعتلال صحته. ولكن تُظهر الأبحاث أن الوزن والصحة أمران يعتمدان على متغيرات عدة، بما في ذلك علم الوراثة الجينية وغير الجينية، وكذلك الأطعمة والمشروبات التي نستهلكها، ومقدار النشاط البدني الذي نمارسه. فالغذاء له دور كبير في زيادة الوزن والسمنة ومرض السكري، وكذلك في العديد من الأمراض المزمنة[٣].

وهناك عاملان يؤثران في التكوين العقلي السليم، الذي هو الركن الأساسي في الحماية من الجنوح والإجرام، وهما: ضمان الغذاء الصحي الكامل وجودة الوراثة. وهذان العاملان يؤثران في التكوين العقلي السليم.[٤]

وترجع العلاقة بين التغذية والانحراف بشكل مباشر إلى الدور الذي يلعبه الدماغ البشري في التحكم في سلوكنا. وكما هو الحال مع أي عضو آخر، يحتاج الدماغ إلى التغذية ليعمل بشكل طبيعي. وقد ثبت أن سوء التغذية أثناء الحمل والوجبات الغذائية غير الصحية في مرحلة الطفولة لها

---

[1]) G Watson, Is mental inless mental? the journal of psychology, Taylor & Francis. 1956 https://.www.scholar.google.com/sc

[2]) Prison Serv J. Lord David Ramsbotham, GCB CBE and Bernard Gesch, FRSA, Crime and Nourishment, PMC 2015 Dec 29.Copyright and License information Disclaimer.https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4693953/

[3]) Naqvi 2017; Sami, Ansari, Butt, and Hamrid, mentioned to: Matthew Robinson and Caroline Turner, former reference.

[٤]) د/ العربي بختي، التكوين العقلي واثره في جنوح الأحداث، مجلة المفكر نكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، العدد الثامن، ص ٦٦. http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r8/10.pdf

عواقب مرتبطة بالانحراف طوال الحياة. كما ثبت أن النظام الغذائي يغير بشكل كبير السلوكيات المعادية للمجتمع في ظروف تجريبية.[١]

وعلى ما يبدو، فالغذاء السيئ يؤثر على سلوكنا دون أن نعلم. فما نأكله لا يمكن أن يترسب على شكل دهون في الجسم فحسب، بل يساهم أيضًا في تكوين عقولنا، حيث يوفر الغذاء الطاقة اللازمة له ليعمل. فالمواد الخام للناقلات العصبية هي التي تؤثر على الاتصالات في الدماغ وتحدد إلى حد كبير بيئة عمله. وحيث يمثل٢% فقط من كتلة الجسم، فإنه يستهلك حوالي ٢٠% من الطاقة المتاحة. ولكن التغييرات التي طرأت على الأنظمة الغذائية الحديثة لم يُراعَ فيها دراسة التأثيرات المحتملة على وظائف المخ والسلوك.[٢]

كما يرتبط انعدام الأمن الغذائي بمجموعة كبيرة من الاضطرابات العقلية لدى الشباب المراهقين، حيث تزيد احتمالات الإصابة باضطرابات المزاج والقلق والسلوك وإدمان المخدرات، بصرف النظر عن الجوانب الأخرى للحالة الاجتماعية والاقتصادية.

وتلعب الغدة النخامية والغدة الكظرية دورًا مركزيًا في تنظيم الشهية وتوازن الطاقة، وقد يرتب خلل في تنظيم وظيفتهما دورًا في الفسيولوجيا المرضية للعديد من الاضطرابات العقلية للشباب. وقد تم تقييم الاضطرابات العقلية وفقًا للدليل التشخيصي والإحصائي لمنظمة الصحة العالمية.[٣]

وتشير النتائج إلى أن استهلاك بعض الأطعمة، مثل الوجبات السريعة (النظام الغذائي الغربي)، يمكن أن يرتبط بزيادة العنف من خلال التأثير السلبي على النمو الدماغي والتمثيل الغذائي

---

[1]) **Bernard Gesch, Nutrition and Delinquency ,In book; The Encyclopedia of Juvenile Delinquency and justice, Research Gate, November 2017. https://www.researchgate.net**

[2]) **Prison Serv J. Lord David Ramsbotham, GCB CBE and Bernard Gesch, former Reference.**

[3]) **Katie A. Mclaughlin, Jennifer Greif Green, Margarita , E. Jane Costello, Michael J. Sampson , Ronald C. Kessler, Food insecurity and mental disorders in a national Sample of US. Adolescents, J Am Acad Child Adolesc Psychiatry, 2012, Dec, volume 51. Issue 12. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/**

الكيميائي العصبي وقلة أو عدم امتصاص العناصر الغذائية المفيدة والاتصال غير الفعال بين الناقلات العصبية.[١]

وفى مجال الصلة بين الضعف العقلي والجريمة [٢] يشير بعض الفقه إلى أن الضعف العقلي (الغباء) قد يكون سببًا في الإجرام، وأن نسبة النقص في درجة الذكاء قد تتناسب طرديًا مع الدافع نحو الجريمة.[٣]، يشير بعض الفقه إلى أن الضعف العقلي (الغباء) قد يكون سببًا في الإجرام، وأن نسبة النقص في درجة الذكاء قد تتناسب طرديًا مع الدافع نحو الجريمة.[٤].

يُعتقد أن محور ميكروبيوتا الأمعاء والدماغ يعمل من خلال عدة آليات. حيث يتأثر الوضع الغذائي بالميكروبات المعوية من خلال تصنيع الفيتامينات وامتصاص العناصر الغذائية، إذ يحمل العصب المبهم والعصب الشوكي معلومات إلى الدماغ، مما يؤثر على الحالة الدماغية [٥]. وتُظهر الأبحاث البشرية أن التدخلات الغذائية الموجهة إلى الميكروبيوم يمكن أن تقلل من التوتر النفسي وتحسن الحالة المزاجية. وعلى الوجه الآخر، فإن عواقب زيادة نفاذية الأمعاء، أي عدم امتصاصها (الأمعاء المتسربة)، تشمل زيادة العدوان.[٦]

نخلص إلى أن الأبحاث والدراسات السابقة تشير بصورة قوية إلى وجود أثر للتغذية على العقل، ومن ثم على إرادة الشخص. ولكن الأمر يحتاج إلى حسم علمي تغذوي واجتماعي وقانوني مشترك، وذلك للآثار الخطيرة المترتبة على ذلك في مجال المسؤولية الجنائية.

---

[1]) Dorothy Du, you may be what you eat, can you be violent due to your food? European journal of Biomedical And Pharmaceutical Sciences, volume 6, Issue 7, 2019. https://www.ejbps.com

[٢]) ا.د/ محمود طه، علم الإجرام (الظاهرة الإجرامية)، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ١٣٢؛ ا.د/ يسر أنور علي، أمال عبد الرحيم عثمان، مرجع سابق، ص ١٣٠ وما بعدها

[٣]) ا.د/ محمود نجيب حسني، دروس في علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، ١٩٨٨، ص ٥٢.

[٤]) د/ فؤاد أمين السيد محمد وأخرون، علم الإجرام والعقاب، مطبعة غباشى بطنطا، ٢٠١٤، ص ٧٥.

[5]) Francisco Donoso, John F. Cryan, Loreto Olavarria Ramirez, Yyonne M. Nolan and Gerard Clarke, Inflammation , Lifestyle Factors, and Microbiome– Gut–Brain Axis; Relevance to depression and Antidepressant Action , Clincal Pharmacology & Therapeutics, 113 (02, Feb.; 2023.. www.scholer

[6]) for extra, Susan L. & Others, : Why the Emerging Research on Ultra–Processed Food Matters to Health and Justice, former reference.

المبحث الثانى
علاقة الاضطرابات النفسية والعقلية التغذوية
بالمسؤولية الجنائية

لا يختلف معنى المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية عن معناها في التشريعات الوضعية، اللهم إلا في بعض التشريعات.[١] ولا تقوم تلك المسؤولية في المعنيين على حد سواء إلا بوجود جريمةأو معصية[٢]

يُعتبر الإنسان الحي الحر العاقل هو محل المسؤولية الجنائية، التي تقوم على توافر عنصرين هما الإدراك والاختيار. ومن ثم، يترتب على تخلف أحدهما توافر مانع من موانع المسؤولية الجنائية. فإذا لم يكن الجاني مدركًا أو مختارًا، فلا عقاب عليه.[٣] وقد تواترت التشريعات على تقرير المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري – كالمنشآت الغذائية – في حالات وبضوابط معينة.لذلك، يثار التساؤل: من هو المسؤول عن منع حدوث جرائم كالغش في مجال الغذاء؟ غالبًا ما تقول الحكومات إن هذه مسؤولية الصناعة، وتدعي الصناعة أنها مسؤولية الحكومات. إنها مسؤولية كليهما.[٤]. في مصر، تُعتبر مسؤولية سلامة الغذاء مسؤولية مشتركة بين مشغلي المنشآت الغذائية والعاملين في تداول الغذاء ومستهلكي الغذاء والهيئة المختصة. وينبغي الحفاظ على استمرار التواصل بشأن الغذاء والعمليات التي يمر بها بين جميع الأطراف ذات الصلة لضمان سلامة الغذاء

---

[١] عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دار الكاتب العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت)،ج1 ،ص392 .

[٢] خالد ضو، أسباب إنتفاء المسئولية الجنائية فى الفقه الإسلامى والتشريع الجزائرى، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس ٢٠٢٣، ص ١٨٦.

[٣] عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعى، دار الكاتب العربي، بيروت،(د.ط)، (د.ت)،ج1 ،ص٣٨٦.

[4] Beyond food security; Professor Chris Elliot`s vision for food integrity Through Technology, 7 may 2019.

https://mygfsi.com/news_updates/beyond-food-security-professor-chris-elliotts-vision-for-food-integrity-through-technology/

وصلاحيته عبر جميع مراحل السلسلة الغذائية.[١] ونعرض لمتطلبات هذا المبحث في المطالب التالية:

المطلب الأول
الغذاء وموانع المسؤولية الجنائية

أولًا: الغذاء وموانع المسؤولية الجنائية

من المسلمات الجنائية أن المسؤولية الجنائية واستحقاق الجاني للعقوبة يقومان على حرية إرادة الجاني في ارتكاب الفعل المخالف للقانون. غير أن ما توصلت إليه الدراسات والأبحاث في مجال الغذاء وتأثيره على سلوك الفرد جعل تلك المسلمات محل نظر، ودعا إلى الحاجة إلى بحث أسس المسؤولية الجنائية من جديد.[٢]. مما يدعم ذلك أن نصوص قانون العقوبات المصري تورد أسبابًا لامتناع المسؤولية الجنائية على سبيل المثال:[٣]، لا الحصر. وهو مسلك يتسم، من وجهة نظر الفقه، بالمرونة[٤]، حيث يستوعب كافة صور وأنواع امتناع المسؤولية الجنائية، حتى لتلك التي يمكن أن يكشف عنها العلم الحديث كمؤثرات في الإدراك والإرادة. ومن ثم، يجوز اللجوء للقياس باعتبار ذلك مقبولًا في مجال الإباحة وامتناع المسؤولية وإن كان غير مقبول في مجال التجريم.

وسيرًا على هدي الفقه، فإن الغذاء إذا توافر له تأثير على إدراك وإرادة الفرد وقت ارتكاب الجريمة بما يتحقق به توافر الاضطراب النفسي أو العقلي، يُعد مانعًا من موانع المسؤولية الجنائية.

ثانيًا: الغذاء يؤثر في السلوك دون علم القائم بالسلوك

إن تحديد العوامل المسببة التي تؤدي إلى السلوك الإجرامي يثير العديد من القضايا المعقدة، منها: ماهية الجريمة، والنظريات التي تفسر السلوك الإجرامي، والمسارات المؤدية للجريمة وحجم الجريمة، وأفضل سبل الاستجابة لمواجهتها. كما يثير أيضًا أمورًا منهجية، لأنه يجب إثبات رابطة

---

[١] المادة الثانية /- أ – هـ، من ملحق قرار الهيئة رقم ١١لسنة ٢٠٢٠، مرجع سابق.

[٢] راجع فى مجال الجينات الوراثية، ا.د أشرف توفيق شمس الدين، الجينات الوراثية والحماية الجنائية للحق فى الخصوصية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠١٦، ص ٦٨.

[٣] (م/ ٦١ع) الإكراه وحالة الضرورة. ٠(م/ ٦٢ع) غيبوبة الناشئة عن تناول العقاقير المخدرة. (م/ ٦٣) صغر السن والجنون وعاهة العقل.

[٤] ا.د. أشرف توفيق شمس الدين، القانون الجنائى، لبرنامج ليسانس الحقوق، المستوى الثانى، مطبعة أكتوبر الهندسية، القاهرة، بدون سنة، ص ١٨٤.

السببية علميًا من خلال عناصر تجريبية دقيقة، ونادرًا ما تظهر مثل هذه المنهجية الدقيقة في العدالة الجنائية، وبالتالي نصبح بحاجة للتساؤل عما يمكن فهمه من أسباب الجريمة والنظر في احتمال أن يكون هناك مستوى تام من البحث المفقود لدعم طريق العدالة الجنائية. إذًا، هناك حاجة إلى إعادة التفكير في الجريمة والعقوبة والبدء على مستوى أكثر تأصيلًا لإنشاء أساس لتقرير السياسات القائمة على الأدلة [١]

إن جوهر أي صورة من صور العدالة الجنائية هو أننا يمكننا أن نسند المسؤولية إلى شخص مرتكب الجريمة، من خلال الحكم على مسؤوليته الفردية عنها. ولكن المسؤولية تختلف عن مجرد إثبات الإثم (الذنب)، حيث يتم الحكم وفقًا لدرجة المشاركة في مسؤولية الفعل. وتقليديًا، يُنظر إلى الفرد وهو يتصرف كفاعل يتمتع بالإرادة الحرة ويمكنه اختيار طريق ارتكاب الجريمة، ومن ثم يمكن أن تُسند المسؤولية الجنائية إلى شخص آخر (الموكل).

ولكن ماذا يحدث إذا كانت هناك عوامل تؤثر على السلوك دون علم الجاني؟ فالغذاء يعمل دون علمنا وقد يترتب عليه تغيير في معايير السلوك المقبولة في المجتمع دون علمنا. فقد تكون الأفعال الفسيولوجية مهمة في فهم الأفعال المأساوية وغير المتصورة عقليًا التي تتحدى التفسير العقلاني. ومما يزيد الأمر تعقيدًا أنه قد تتفاعل التغذية مع عوامل اجتماعية مهمة أخرى مثل الفقر والإجهاد وتفكك الأسرة، وتكون مسببات للسلوك.[٢].

ونعتقد بصواب ظاهر للتوجهات السابقة، حيث أن الأمر يحتاج هنا إلى اتباع المناهج التجريبية في إثبات السلوك العدواني أو الإجرامي. كل ذلك يدعو الجهات المتخصصة إلى إعادة التفكير في مسببات نسبة الجريمة إلى فاعلها في مجال الغذاء، وهو أمر جوهري في مجال إسناد المسؤولية الجنائية الذي تتعامل معه التشريعات الجنائية في كثير من الأحيان بالصرامة.

تذهب نظرية الفيلسوف الياباني "ميتشيو كوشي" إلى وجود علاقة وطيدة بين الجريمة ونوعية النظام الغذائي، إذ أن الانحرافات السلوكية سببها النظام الغذائي الفاسد. فبمجرد أن يختل النظام، تنتج الوظائف الداخلية للجسم أحماضًا تسهم في عملية اضطراب السلوك بسبب تزايد عدد

---

[1]) **Prison Serv J. Lord David Ramsbotham, GCB CBE and Bernard Gesch, former Reference.**

[2]) **Prison Serv J. Lord David Ramsbotham, GCB CBE and Bernard Gesch, former Reference.**

الاضطرابات العقلية والنفسية والجسدية التي سببها نقص وضعف في جهاز المناعة في الجسم عند تناولنا للأطعمة والمشروبات الفاسدة.[١]

إن ما سبق يضع الأساس لإعادة التفكير الحقيقي في طبيعة الإرادة والمسؤولية، ومن ثم إعادة التفكير في كثير من أمور الجريمة في المجتمع..[٢] ويبرز أهمية وضع الغذاء كسبب من الأسباب المحتملة التي تؤثر في السلوك الإجرامي.

ثالثًا: تأثير النظام الغذائي على إرادة ارتكاب الجريمة ونوعيتها

تتأثر الاضطرابات النفسية بالعديد من الأسباب، منها الحالة العضوية الطبيعية التي يجب أن يكون عليها الإنسان، باعتبارها أسلوبًا لحياته، ومن مظاهر ذلك الأسلوب النظام الغذائي.[٣] وسوء التغذية وغيرها.[٤] ويذهب الفقه إلى أن التغذية ليست التفسير الوحيد للسلوك غير الاجتماعي، لكنها قد تشكل جزءًا مهمًا في هذا التفسير.[٥] ما ذهبوا إليه له صلة واضحة بالجريمة في المجتمع، فلقد أُجريت دراسات تجريبية تحت إشراف منظمة الصحة العالمية في وضع تقديرات أولية لتأثير النظام الغذائي على العنف العالمي، وخلصت إلى أن التحسن في السلوك الناجم عن تعزيز الأنظمة الغذائية للسجناء بات ملحوظًا. وهو ما يدعو إلى التثقيف الغذائي للسجناء لإثارة اهتمامهم بما يتناولونه. حيث تُظهر تجارب السجون أن تغيير النظام الغذائي أو برامج التثقيف الغذائي نجحت في الحد من المشاكل التأديبية وتحسين الروح المعنوية وقللت من حالات الانتحار.[٦]

---

[١] عبدالكريمقاسم،الغذاءوالسلوكالاجرامي،مقالمنشورفي ٢٠١٩/٤/١٢، مرجع سابق.

[٢] أظهرت الأدلة المستمدة من دراسة موريشيوسية طولية لثلاثة وثمانين طفلاً أعطوا بيئة تغذوية واجتماعيةغنية في سن ٣ إلى ٥ سنوات أنهم كانوا أقل عرضة بشكل ملحوظ للانخراط في السلوك العدائي للمجتمع في سن ١٧ عامً اأو السلوك الإجرامي في سن ٢٣ عامًا مقارنة بـ ٣٥٥ عنصر تحكم مطابق. وكانت الآثار المفيدة للتدخل أكبر بالنسبة للأطفال الذين ظهرت عليهم علامات سوء التغذية في سن ٣ سنوات. هذه الدراسة مذكورة لدى Prison Serv J. Lord David Ramsbotham.

[٣] د/ سحر حسن إبراهيم، الوقاية من المرض النفسى،مجلة دراسات عربية، أسيوط، م ١٦، ع ٣، ص ٥٥٨.

[٤] الأضطرابات النفسية والعقلية، دروس جامعة المنيا. https://courses.minia.edu.eg

[5] Prison Serv J. Lord David Ramsbotham, GCB CBE and Bernard Gesch, former Reference.

[6] A Schauss. Diet, Crime and Delinquency, NCJ Number 70045, Date 1980

كما توجد بعض الأدلة على أن تقديم جرعة عالية جدًا أو قليلة جدًا من العناصر الغذائية أمر سيئ من الناحية السلوكية.[١]

تؤكد العديد من الدراسات الحديثة وجود صلة وثيقة بين جودة النظام الغذائي والاضطرابات العقلية الشائعة مثل الاكتئاب والقلق[٢] بعض الأطعمة قد تُحسن المزاج وتُقلل من أعراض الاكتئاب، مثل العنب والتوت الأسود، وأسماك السلمون الغنية بأحماض أوميغا-٣ الدهنية[٣] وتُعد هذه العوامل مؤثرة في السلوك[٤] النفسي والعقلي للفرد[٥]. إذ تُشير الدراسات إلى أن للأنظمة الغذائية دورًا في التخفيف من أعراض فرط الانتباه والنشاط لدى الأطفال[٦] كما تُظهر أن نقص بعض العناصر الغذائية، مثل السكريات والفيتامينات، والمضافات الغذائية، وحساسية الطعام، بالإضافة إلى تناول الكحول والمسكرات، يمكن أن يُحوّل المخ الطبيعي إلى مخ ذي نزعة إجرامية[٧] وتُفيد الأبحاث بأن انعدام الأمن الغذائي له تأثير سلبي على الصحة والرفاهية النفسية للأفراد الذين يعانون منه، ولا يقتصر أثره على زيادة حوادث العنف والصراعات الأهلية في الدول النامية فحسب، بل يمتد ليشمل الدول المتقدمة أيضًا. حيث تُظهر النتائج أن زيادة بنسبة ١% فقط في انعدام الأمن الغذائي تؤدي

---

1) **Prison Serv J. Lord David Ramsbotham, GCB CBE and Bernard Gesch, former Reference.**

٢)- **فيليس جاكا -رئيسة الجمعية الدولية لأبحاث طب التغذية النفسية:(ISNPR)، https://tiryaqy.com**

3) **Katey Davidson, 9 Healthy Foods That Lift Your Mood, MScFN, RD, CPT on February 5, 2020, Medically reviewed by Natalie Butler, R.D., L.D**
https://healthline.com/nutrition/mood-food

4) **Jodi Clarke ,MA,LPC/MHSP, Depression Living with Foods to help Fight Depression, 10/1/2023.**
https://www.verywellmind.com/food-for-depression-4156403

5) **Amy Magill, What is the Relationship Between Food and Mood?, DEPRESSION, GUEST COMMENTARY, NEWS March 13, 2018**
https://www.mentalhealthfirstaid.org/external/2018/03/relationship-food-mood

6) **David Benton , The impact of diet on anti-social, violent and criminal behavior Review Neurosci Biobehav Rev. 2007;31(5):752-74. doi: 10.1016/j.neubiorev. 2007.02.002. Epub 2007 Mar 4..**
https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/17433442/

7) **A Schauss. Diet, Crime and Delinquency, former reference.**

إلى زيادة في معدل جرائم العنف بنحو ١٢% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.بل يميل انعدام الأمن الغذائي إلى أن يكون له تأثير أكثر أهمية على الجرائم المرتبطة بالمكاسب النقدية المحتملة، ومنها معدلات جرائم السطو[١]

وتؤكد نتائج إحدى الدراسات العملية التي أُجريت في مدرسة ما، فاعلية برنامج غذائي متوازن (كمًا ونوعًا) في تعديل السلوكيات العدوانية التي كان يُبديها أفراد العينة. شملت هذه السلوكيات: سرقة الطعام الذي يحضره الزملاء، وتعطيل سير الدرس بضربهم، وإظهار غضب غير مبرر، والتعدي عليهم بالسب والشتم غير المبررين، بالإضافة إلى الحركة الزائدة المفاجئة، وجمع الأدوات المدرسية قبل وقت الانصراف بمدة طويلة بحجة الجوع والتعب، والخروج من الفصول بفوضى وجري ودفع الزملاء، وغير ذلك" [٢] كما تُشير الأبحاث – في سياق العدالة الجنائية – إلى أن العديد من الإضافات الغذائية، بما في ذلك المُحليات والألوان الاصطناعية ومُعززات النكهة الشائعة في الأطعمة فائقة المعالجة، يمكن أن تؤثر أيضًا على الدماغ والسلوك.[٣]

رابعًا: موقف القضاء من حساسية الأغذية والمسؤولية الجنائية

تُحدث بعض الأغذية التي يتناولها الإنسان نوعًا من الحساسية في الدم، وقد يترتب على ذلك أن يصبح الإنسان عدوانيًا، فلا يستطيع التحكم في سلوكه. فهل إذا ارتكب الشخص الذي يتناول تلك الأغذية جريمة اعتداء ضد شخص آخر، هل يمكن اعتبار ذلك دفعًا يَحول دون مسؤوليته الجنائية، أو يُخفف من عقوبته؟

---

[1]) **Jonathan Randel Caughron , An Examination of Food Insecurity and Its Impact on Violent Crime in American Communities , Clemson University Theses ,2016,p; 35.**

[٢])– **د. فاطمة الزهراء مرباح، د/ أمنة ياسين، د/ محمد حدبى، المتناول الغذائى وعلاقته بالسلوك العدوانى لدى المتمدرس، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد الثامن، الجزء الأول، ديسمبر ٢٠١٧، ص ١٨٠.**

[3])– **for extra , Susan L. & Others , : Why the Emerging Research on Ultra–Processed Food Matters to Health and Justice , former reference.**

الوضع في القضاء الأمريكي:

لم يقبل القضاة وهيئات المحلفين في الولايات المتحدة الأمريكية غالبية وسائل الدفاع الحديثة التي حظيت بتغطية واسعة النطاق في القانون الجنائي. لكن القليل من وسائل الدفاع الناجحة أثارت مخاوف بشأن طبيعة ومدى المسؤولية الجنائية.

ففي عام ١٩٧٩، نجح (دان وايت)، المشرف السابق في مدينة سان فرانسيسكو، المتهم بقتل عمدة المدينة (جورج موسكون) وكذلك المشرف (هارفي ميلك)، في الإقرار بمسؤولية جنائية مُخففة لتجنب إدانته بالقتل العمد من الدرجة الأولى. وأثناء محاكمته عن القتل، دفع التهمة بأنه كان تحت تأثير حالة نقص سكر الدم (Hypoglycemia) أثناء ارتكاب فعلته. [١]

وتقول الشهادة الفنية بأنه حينما كان مكتئبا أخذ يتناول أغذية غير أغذيته المعتادة، وهى أغذية تحوى نسبة عالية من السكر، وبالتالى أصبح سلوكه خارجاً عن سيطرته شيئا فشيئاً. وقد قررت هيئة المحلفين أنه مسئول عن قتل أقل درجة من القتل العمد نظراً لأهليته الناقصة،حيث أنه كان غير قادر على التمييز بين الصواب والخطأ بسبب " إضطراب " مزاجى كبير قيل أنه ناتج جزئيا من الوجبات السريعة والإجهاد الشديد قبل عملية القتل.[٢] وقد حكم عليه بالسجن خمس سنوات. ورغم ذلك لم يقبل القضاء الأمريكى هذا الدفع فى أواخر الثمانينات كسبب لتخفيف المسئولية الجنائية.[٣]

الوضع في القضاء المصري: لا تأخذ محكمة النقض المصرية بالأمراض النفسية أو البيولوجية التي يمكن أن تؤثر على إدراك الفرد وعقله (ذهنه) كمانع للمسؤولية الجنائية، يُعفيه من العقاب. وذلك لكونه عالمًا بحالته وعلته ويتصرف بإرادته، حتى ولو لم يكن تصرفه مثل الشخص الهادئ الطباع[٤] وتُصنف إحدى الأبحاث الأمراض النفسية التي لها علاقة بالسلوك الإجرامي إلى: اضطرابات عُصابية، واضطرابات ذُهانية، واضطرابات الشخصية، والتخلف العقلي، والاضطرابات الجنسية[١] وتنقسم الأمراض النفسية من حيث أهلية المُصاب بها إلى ثلاثة أقسام:

---

[١] ا.د. محمد محى الدين عوض، حساسية الأغذية والمسئولية الجنائية، أو العلاقة بين السلوك الإجرامى والعوامل البيولوجية. مجلة الأمن والحياة، السعودية، العدد (١٥٨)، رجب، ١٤١٦هـ. ص ٣١.

[2] Deborah W. Denno, Human Biology and Criminal Responsibility: Free Will Or Free Ride? HeinOnlin, 137-U.Pa. Rev.615.1988-1989,p:616.

[٣] ا.د. محمد محى الدين عوض، حساسية الأغذية والمسئولية الجنائية، مرجع سابق، ص ٣١.

[٤] ا.د. محمد محى الدين عوض، حساسية الأغذية والمسئولية الجنائية، مرجع سابق، ص ٣١.

١- **اضطرابات مُزيلة للإدراك كليًا أو جزئيًا:** هذا النوع يُلحق بالمجنون، وحكمه أنه يُعفى من المسؤولية الجنائية إذا أقدم على جريمة قتل أو نحوها.

٢- **اضطرابات مُؤثرة في الإرادة والاختيار فتُضعفها ضعفًا شديدًا:** هذا النوع من المرضى النفسيين تُلحق جنايتهم بفعل المُخطئ الذي يُصوِّب سلاحه نحو إنسان فيقتله ظانًا أنه صيد، لأن وساوسهم سيطرت على إرادتهم فسلبتهم الاختيار؛ فهم معفون من المسؤولية الجنائية لفقد شرط الأهلية وهو الإرادة الحرة.

٣-**اضطرابات مُؤثرة في التصرفات والانفعالات دون الإدراك والإرادة:** كالاضطرابات الجنسية وغيرها؛ فهؤلاء يتحملون تبعة أفعالهم وهم مسؤولون جنائيًا عما يرتكبونه من جرائم.[٢]

المطلب الثانى
دور شركات الغذاء
في قيام المسؤولية الجنائية

نتيجة للتوسع والانفتاح الاقتصادي، ازدادت متطلبات الإنسان للغذاء، وتجاوزت حدود مواسم الإنتاج التقليدية، وأصبحت حاجته إلى الوجبات السريعة والخفيفة خارج المنازل ضرورة مُلحة[٣] ورغم إيجابية هذا الانفتاح، إلا أنه يُنذر بانعكاسات صحية واسعة، تتمثل في ظهور الأخطار والأمراض

---

[١] د.ضيف الله بن عامر بن سعيد الشهري، جناية المريض نفسيا وأثر مرضه على المسؤلية الجنائية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد 26 عدد2 ، ٢٠١٨، ص ٣٧ ؛ ولمزيد من التفصيلات راجع: أكر من شأت إبراهيم، أثر العلل النفسية في المسئولية الجنائية– بحث ضمن كتاب حكم المريض نفسيا أو عقليا في التطبيق الجنائي الإسلامى – مجموعة أبحاث الندوة العلمية 13 فى 1985م – طبعة المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

[٢] د.ضيف الله بن عامر بن سعيد الشهري، جناية المريض نفسيا وأثر مرضه على المسؤلية الجنائية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد 26 عدد2 ، ٢٠١٨، ص ٣٨.

[٣] عواطف يوسف الأمين، إدارة رقابة الأطعمة، وزارة الصحة، ٢٠٠٩، ص ٢. مشار إليه لدى د/ مسفر بن حسن القحطانى، السياسة القانونية لحماية سلامة الغذاء فى المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم القانونية والأقتصادية، حقوق عين شمس، العدد الأول، الجزء الثانى، السنة التاسعة والخمسون، ٢٠١٧ يناير، ص ٨١٤.

التي تنقلها الأغذية المتصلة بها[١]، والتي قُدِر ضحاياها في بعض الفترات بستة ملايين شخص حول العالم[٢].

أولًا: الغذاء والمسؤولية الجنائية المُطلقة

تخضع جرائم الغذاء – منذ القرن التاسع عشر – إلى حد كبير لمعيار المسؤولية الجنائية المُطلقة (Strict Criminal Liability)، والتي تمتد جذورها إلى القانون الإنجليزي عام ١٨٤٦. وبشكل عام، يُدافع عن استخدام هذا النوع من المسؤولية بعقوباتها الجنائية على أساس أن صحة وسلامة الجمهور لهما أهمية بالغة. ورغم ذلك، فإن المسؤولية الجنائية المُطلقة لم تنجح تمامًا في تجنب انتهاكات أنظمة الغذاء؛ فالقضايا الجنائية التي تنطوي على مُشاركين في صناعة الأغذية ما زالت موجودة وقائمة.[٣] وفي سبيل تحقيق تلك المسؤولية المُطلقة، قد تلجأ التشريعات إلى افتراض علم الفاعل بسلوكه المُخالف، كغش المنتج، حتى ولو قَبِلَ المُشتري شراءه[١]

---

[١] راجع منشورات (F.A.O) هيئة الأغذية والزراعة.

[٢] مقال / محمد الهواري، مجلة Scientific American، بنك المعرفة المصري، ٥ابريل ٢٠١٩.

https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/egypt-trials-to-get-safe-food-health-international-day

تقدر منظمة الصحة العالمية عدد حالات الوفيات عالميا من الأمراض المنقولة عبر الغذاء بنصف مليون حالة سنوياً، و في منطقة شرق المتوسط فتقدر عدد حالات الإصابة بأكثر من ١٠٠ مليون حالة سنوياً.للمزيد ا.د/ عبد الرؤف المناعمة، سلسلة الأمراض المنقولة عبر الغذاء، الجامعة الفلسطينية، في ١٠/ ١/ ٢٠١٩.

https://arsco.org/article-detail-1304-2-0

[3] An Examination of Strict Criminal Liability Under the Food, Drugand Cosmetic Act of 1938: Is It Time For Change? (1999 Third YearPaper,p1-2, 4,25:http://nrs.harvard.edu/urn-3:HUL.InstRepos:8889485

في عام ١٨٨٠ أوصي (بيتر كولبير) ([٣]) كبير الكيميائيين بقسم الكيمياء في وزارة الزراعة الأمريكية أنذاك بسن قانون للغذاء والدواء بالولايات المتحدة الأمريكية وأسفرت الجهود عن سن القانون ١٩٠٦([٣]) في قانون ١٩٠٦،فإن أي شخص يقوم بتصنيع الأطعمة أو الأدوية المغشوشة أو المغشوشة بعلامة تجارية لن يُعاقب بأكثر من خمسمائة دولار أو يُحكم عليه بالسجن لمدة عام واحد، أو كليهما، وأي شخص يرتكب جريمة لاحقة يُحكم عليه بما لا يقل عن ألف دولار أو يُحكم عليه السجن لمدة عام واحد،أو كليهما.٩ علاوة على ذلك، فإن أي شخص يقدم أويقوم بشحنات بين الولايات أو يبيع أغذية أو عقاقير مغشوشة أو مغلوطة بعلامة تجارية لن يتعدى مائتي دولار،وأي شخص يرتكب أمرًا لاحقًا لا تزيد عن ثلاثمائة دولار أو أن يحكم عليه بالسجن لمدة لا تزيد عن سنة

أ) إيجابيات تطبيق المسؤولية الجنائية المُطلقة في مخالفات الغذاء ([2])

١. حماية الجمهور وتحفيز رجال الأعمال لبلوغ أعلى قدر من الحيطة خشية العقوبة.

٢. جعل القانون نافذًا بذاته، مما يُقلل حجم مأموري الضبط في الرقابة على الغذاء.

٣. اشتراط توافر العلم وإفراده أمر صعب الإثبات ويتنافى مع الغرض الأساسي من القانون.

٤. أكثر فاعلية وردعًا في حماية الجمهور من العقوبات المدنية.

٥. عدم إساءة استخدامها من قبل الحكومات، ويلعب القضاء دورًا حاسمًا في منع الإساءة.

ب) سلبيات تطبيق المسؤولية الجنائية المطلقة في مخالفات الغذاء ([3])

١-إنها غير عادلة، ويمكن الاستعاضة عنها بآليات أخرى أكثر فاعلية في حماية الجمهور .

٢- تتردد المحاكم في تطبيقها على المخالفات لتضمنها عقوبات جنائية بخلاف الآليات الأخرى .

٣- يخضع الأشخاص لملاحقات جنائية عن مخالفات غذائية مُحتملة، مما يتعارض مع العدالة وإمكانية تعرضهم للسجن .

٤- لا تُطبق على الأشخاص إذا مارسوا عناية معقولة ولم يكن لديهم علم بوقوع المخالفة، وهو ما يتعارض مع الأساس المنطقي الرادع للمسؤولية المُطلقة .

واحدة أو كليهما، ويهدف القانون إلي حماية الجمهور وضمان العدالة وتسهيل التبادل التجاري. وبعد عدة تعديلات تم إقرار القانون الفيدرالي للأغذية والأدوية ومستحضرات التجميل لعام ١٩٣٨، والذي احتفظ بالمسئولية الجنائية المطلقة عند مخالفة أحكامه على وجه التحديد،ينص القانون على أن أي شخص يرتكب أي انتهاكات بموجب القانون (أيأي شخص يدخل الأطعمة أو.....المغشوشة أو التي تحمل علامة تجارية غير صحيحة في التجارة بين الولايات) ١ يُحكم عليه بالسجن لمدة لا تزيد عن عامأ و لا يزيد عن أكثر من ألف دولار،أوكليهما "،وأن أي شخص يرتكب انتهاكًا آخر من هذا القبيل بعدإ دانة سابقة أصبح نهائيًا أو يرتكب انتهاكًا بقصد الاحتيال أو التضليل ١ يُعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات أو لا يزيد عن عشر سنوات /ألف دولار أو كليهما.

[1]) تنص المادة (١٤) من نظام الغش التجارى السعودي (مرجع سابق) على أنه " يفترض فى كل من أرتكب مخالفة لأحكام هذا النظام العلم بغش المنتج، ولا يمنع علم المشترى بذلك من تطبيق العقوبة المقررة بحق المخالف.

[2]) An Examination of Strict Criminal Liability Under the Food, former reference,,p :26.

[3]) An Examination of Strict Criminal Liability Under the Food,, former reference ,p:28.

٥- تقرير المسؤولية الجنائية للمسؤول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري .وقد حددت المادة (٧٤) من قانون حماية المستهلك المصري حالتين لتقرير تلك المسؤولية، وهما: حالة علمه بالمخالفة. إسهامه في وقوع الجريمة نتيجة إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه تلك الإدارة.

٦- تقرير المسؤولية التضامنية بين الشخص الاعتباري وبين أحد العاملين به إذا ارتكبت الجريمة باسمه أو لصالحه (م/٧٤.(والجدير بالذكر أن القانون الأمريكى يعتد بالمسئولية المطلقة في هذا المجال ويكتفى للمضرور إثبات الضرر، كما شجع علي إنشاء اللجان والمؤسسات التي تعنى بحماية المستهلك وبخاصة في مجال الغذاء المشعع.([1])

ج) وسائل دفع المسئولية الجنائية فى التشريعات .

اتجه معظم تشريعات الغذاء إلى ترك تلك الدفوع للقواعد العامة في مدوناتها العقابية، ومنها قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء في مصر. أما قانون حماية المستهلك، فيعتد بدفع المسؤولية الجنائية بعدم العلم بالمخالفة أو بقيامه بالواجبات التي تفرضها عليه وظيفته، وبالتالي لا يتوافر إسهامه في وقوع الجريمة. هذا ولا يؤثر على أحكام المسؤولية الناشئة عن مخالفات قانون حماية المستهلك قيام المخالف بتعديل أوضاعه وإزالة المخالفة خلال فترة يحددها مجلس إدارة جهاز حماية المستهلك.[٢]

وفي التشريع الإنجليزي، يجب على المُشغِّل في المنشأة الغذائية إثبات أنه اتخذ جميع الاحتياطات المعقولة وبذل كل العناية الواجبة لتجنب ارتكاب الجريمة من قِبَله أو من قِبَل شخص تحت رقابته. يقع عبء الإثبات على الدفاع لإثبات أنه تم الاضطلاع بالعناية الواجبة وفق جميع الاحتمالات. وعند النظر فيما إذا كانت الاحتياطات التي اتخذتها المنشأة الغذائية معقولة، ستأخذ المحكمة في الاعتبار جميع حقائق القضية، بما في ذلك حجم العمل الذي تقوم به المنشأة الغذائية. وفي حالة الدفاع عن العناية الواجبة، قد يزعم مُشغِّل الأعمال الغذائية أن الجريمة قد ارتُكبت نتيجة فعل أو تقصير من جانب شخص آخر داخل المنشأة الغذائية. لن يتمكن مُشغِّل الأغذية من الاعتماد على هذا الدفاع إلا إذا قام بتحديد هوية الشخص الآخر المعني بشكل صحيح. ومن ثم، قد تختار المحكمة بعد ذلك رفع دعوى ضد الشخص الآخر بدلًا من مُشغِّل المنشأة الغذائية، وقد يجد

---

١) مني غازي حسان، المسئولية الجنائية عن تسرب الأشعة النووية، رسالة ح المنصورة، ص ٤٢٥.

[٢]) م / ٥٦ من قانون حماية المستهلك المصرى، مرجع سابق.

موظفو المنشآت الغذائية أنفسهم في خطر الملاحقة القضائية حتى عندما لا يعتبرون أنفسهم في موقع المسؤولية الكافية [١]

والجدير بالذكر أن القانون الأمريكي يعتد بالمسؤولية المُطلقة في هذا المجال، ويكتفي للمتضرر إثبات الضرر. كما شجع على إنشاء اللجان والمؤسسات التي تُعنى بحماية المستهلك، وبخاصة في مجال الغذاء المُشعَّع.[٢]

ثانيًا: دور شركات الغذاء في قيام المسؤولية الجنائية

تقع المسؤولية على عاتق الشركات التي تُنتج نظام الغذاء التقليدي والتي تُنتج المنتجات وتُروج لها للمستهلكين. وهناك أسئلة ذات صلة تشمل: لماذا تكون أسوأ الأطعمة بالنسبة للمستهلكين هي الأرخص؟ لماذا يدعم دافعو الضرائب الأطعمة غير الصحية؟ ولماذا يتم تسويق الأطعمة والمشروبات غير الصحية بكثافة للمستهلكين، بمن في ذلك الأطفال؟ يجب أن ننظر إلى القانون لفهم ذلك. [٣]

تظهر مراجعة لجهود الضغط التي أجراها مركز الاستجابة السياسية عام ٢٠١٧ أن بعض شركات الضغط الكبرى في أمريكا تشمل قطاعات الأغذية والمشروبات ومصالح شركات البيرة والمطاعم والمؤسسات الأخرى. وتضمن هذه التبرعات أن الجهات الفاعلة الرئيسية في نظام الغذاء التقليدي ستستمر في القدرة على إنتاج وتسويق منتجاتها كما تراه مناسبًا.

وتُظهر الأبحاث المتعلقة بتأثير المال على السياسة الأمريكية أن القانون يعكس إلى حد كبير مصالح أصحاب السلطة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أنهم هم من يصنعون القانون ويصوتون عليه ويمولونه. لذا، فإن المساءلة ليست بهذه البساطة، بل إنها مجرد اختيار أو قوة إرادة. فحتى عندما يكون الناس على علم ويرغبون في اختيار الأطعمة الصحية، فإنها لا تكون في متناول الكثيرين بسهولة وبأسعار معقولة. على سبيل المثال، ووفقًا لمركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، فإن الأطعمة الصحية غالبًا ما لا تتوفر (وأحيانًا تكون نادرة) في المدارس ومراكز رعاية

---

[1]) **Nicola Finnerty and Gemma Tombs UK: A Review Of Food Hygiene Legislation And Related Criminal Offences ,30 March 2010.**

(٢) مني غازي حسان، المسئولية الجنائية عن تسرب الأشعة النووية، مرجع سابق، ص ٤٢٥.

[3]) **Matthew Robinson and Caroline Turner, former reference, p: 205.**

الأطفال وحتى الأحياء. ويمكن قول الشيء نفسه عن فرض ممارسة النشاط البدني أو التمارين الرياضية الضرورية.[١]

ويُشكل ارتفاع أسعار الأطعمة فائقة المعالجة في القرن الحادي والعشرين عاملًا رئيسيًا متورطًا في ارتفاع جائحة الأمراض الجسدية والعقلية غير المعدية، وذلك من خلال التأثيرات المناعية والأيضية التي تبدأ في وقت مبكر من الحياة، وتُلقي بتبعات مختلفة على المستويات العصبية والنفسية والسلوك المعادي للمجتمع و/أو العدواني، والتي لها آثار كبيرة على نظام العدالة الجنائية [٢]

تشير الدراسات إلى أن العوامل الخارجة عن سيطرتنا لها تأثيرات هائلة على نتائج صحية مثل السمنة والسكري. وحتى ضعف الوصول إلى الغذاء يرتبط بارتفاع معدل حدوث هذه النتائج، وكذلك الحال بالنسبة لسعر الغذاء الصحي. كذلك، فإنه بالنسبة لنسبة سعر الأطعمة الصحية إلى الأطعمة غير الصحية في منطقة معينة، يعني أنه كلما ارتفع سعر الأطعمة الصحية، زاد احتمال تناول الناس للأطعمة غير الصحية والإصابة بمرض السكري. كما أن انتشار الأطعمة غير الصحية في كل مكان يدل على مسؤولية الشركات.[٣]

تشكل المناقشات حول عدم المساواة في الغذاء والعدالة الجنائية جزءًا مهمًا من المفهوم المعروف باسم المحددات التجارية للصحة. وهو مفهوم يدور حول دراسة التأثير الكبير للأنشطة الهادفة للربح على صحة الإنسان، في ظل عدم المساواة في الصحة وكذلك عدم المساواة في تمويل الوقاية من الأمراض بين الدول.[٤]

---

[1]) Matthew Robinson and Caroline Turner, former reference, p: 206.

[2]) for extra , Susan L. & Others,: Why the Emerging Research on Ultra-Processed Food Matters to Health and Justice , former reference.

[3]) Matthew Robinson and Caroline Turner, former reference, p: 207.

[4]) Freudenberg N. Lee K., Buse K., Collin J., Crosbie E., Friel S.,Klein D.E. , Lima J.M., Marten R. Mialon M., et al. defining Priorites for action and Research on the Commercial of Health. American Journal of. public Health, December 2021. https://www.ajph.aphapublictions.org

ثالثًا: نطاق المسؤولية وتحديد المسؤول في جرائم المنشآت الغذائية

أ) نطاق المسؤولية: يجب على مُشغِّلي المنشآت الغذائية تطبيق برنامج سلامة غذاء يضمن استيفاء المنشأة الغذائية للمتطلبات الأساسية لسلامة الغذاء المتداول، كجزء من الاشتراطات الأساسية لسلامة الغذاء التي تشمل المتطلبات الأساسية والتدابير الوقائية ووسائل التتبع، والتي تضمن الحد من وجود الملوثات إلى أقصى قدر ممكن.

وكأن المخالفة الأساسية لقيام المسؤولية عمومًا وتحقق شق التجريم في حق مُشغِّلي المنشآت الغذائية يتمثل في عدم استيفاء المنشأة الغذائية أو عدم تطبيقها للاشتراطات الأساسية لسلامة الغذاء المتداول.[١]، ينبثق منها المتطلبات الأساسية لسلامة الغذاء، بما فيها المتطلبات التشغيلية للمنشأة، وبيئة التشغيل، وطبيعة المنتج الغذائي المستهدف، وأي قواعد فنية أو قرارات أخرى تصدرها الهيئة. كما تشمل الاشتراطات الأساسية كلا من التدابير الوقائية ووسائل التتبع، والتي تضمن الحد من وجود الملوثات إلى أقصى قدر ممكن.[٢] كما يشمل شق التجريم أيضًا عدم مراجعة الأنظمة الخاصة بسلامة الغذاء لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراء تعديلات عليها. ويجب أن يتم ذلك بشكل دوري أو متى حدث تغيير كبير يمكن أن يؤثر على الأخطار المحتمل حدوثها و/أو تدابير التحكم الخاصة بالمنشأة الغذائية (مثل إدخال عملية جديدة، أو إدخال مكون جديد، أو منتج جديد، أو معدة جديدة، أو معرفة علمية جديدة[٣] يُضاف إلى ما سبق مسؤولية الهيئة واختصاصاتها في مجال

---

[١]) المادة الخامسة من ملحق قرار الهيئة رقم ١١ لسنة ٢٠٢٠، مرجع سابق: يتعين على مشغلى المنشأت الغذائية تطبيق الاشتراطات الأساسية لسلامة الغذاء بما فى ذلك المتطلبات الأساسية، ويجب عليهم الدراية بالأخطار المرتبطة بالمواد الخام والمكونات الأخرى، وعلى الإنتاج أو الإعداد والبيئة التى يتم فيها إنتاج الغذاء و/ أو تداوله، بما يتناسب مع ظروف المنشأة الغذائية من أجل : أ)- التأكد من أن المنشأة مؤهلة لإنتاجالغذاء المقصود. ب)- التأكد من العاملين مؤهلين حسب مقتضى الحال للقيام بمهام عملهم. ج)- إعداد العمليات التى توفر غذاءً آمنا ومناسباً للاستخدام المقصود منه، وتنفيذها والتحقق من فاعليتها. د)- بناء ثقافة إيجابية خاصة بسلامة الغذاء عن طريق التزامهم بتوفير غذاء آمن وصالح للاستهلاك وتشجيع ممارسات سلامة الغذاء الملائمة. هـ)- المساهمة فى الحفاظ على الثقة فى الغذاء المتداول محليا ودوليا. و)- ضمان توفير معلومات واضحة بحيث يسهل على المستهلكين فهمها ليتسنى لهم تحديد وجود مسببا الحساسية الغذائية، وحماية الغذاء من التلوث، ومنع نمو أو بقاء الكائنات المسببة للأمراض المنقولة بالغذاء عن طريق تخزين الغذاء والتعامل معه وإعداده وتناوله على نحو صحيح.

[٢]) المادة الثانية /- ب، ج، من ملحق قرار الهيئة رقم ١١لسنة ٢٠٢٠، مرجع سابق.

[٣]) المادة الثانية /- د، من ملحق قرار الهيئة رقم ١١لسنة ٢٠٢٠، مرجع سابق.

سلامة الغذاء المتعلقة باستخدام المواد والأدوات الملامسة للغذاء.[١] يُضاف إلى ذلك مسؤولية المنشأة الغذائية فيما يتعلق بالمواد والأدوات الملامسة للغذاء.إذ يُعد مُشغِّل منشأة المواد والأدوات الملامسة للغذاء مسؤولًا قانونًا عن الالتزام بما ورد في الترخيص من اشتراطات ومعايير، وعن عدم استخدام أي مكونات مخالفة للترخيص إلا إذا وافقت الهيئة على ذلك.[٢]. وتتحقق مسؤولية مُشغِّلي المواد والأدوات الملامسة للغذاء في حالة مخالفة الالتزامات المفروضة عليهم، والتي تتمثل في:

١- الالتزام بتنفيذ اشتراطات القواعد الفنية المُلزمة وإصدار شهادة مُطابقة بذلك إلى مُشغِّلي الأغذية.

٢-تقديم واستيفاء متطلبات التراخيص الخاصة بمنشآت إعادة تدوير المواد البلاستيكية الملامسة للغذاء والمواد الملامسة للغذاء من الورق والكرتون.

٣-الالتزام باستخدام قوائم المواد المُصرَّح بها في صناعة المواد الملامسة للغذاء.[٣]

ب)- تحديد المسئول فى مجال قانون الهيئة ووحدات الطعام المتنقلة بمصر.

١- مسئولية مشغل المنشأة الغذائية: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري المسؤول عن التأكد من تطبيق اشتراطات القانون والتشريعات ذات الصلة بسلامة الغذاء داخل المنشأة الغذائية التي يُشرف عليها.ومن ثم، يخضع تحديد المسؤول بصفة عامة في مُشغِّل المنشأة الغذائية التي وقعت بها الجريمة باعتباره فاعلًا أصليًا.وتتقرر مسؤوليته في مخالفته لأي بند أو جزء منه من قانون الهيئة ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة من الهيئة بشأن الغذاء. مثال ذلك ما ورد النص عليه بشأن تطبيق الاشتراطات الأساسية لسلامة الغذاء. [٤].

---

[١]) المادة الثالثة من قرار الهيئة رقم ١٧لسنة ٢٠٢٢، مرجع سابق.تنص على " ١- وضع وتطوير وتطبيق التدابير اللازمة لضمان الحد من تعرض المستهلك للمخاطر الناتجة من استخدام المواد والأدواتن الملامسة للغذاء. ٢- وضع وتطبيق برامج لرصد وتقصى مدى مطابقة المواد والأدوات الملامسة للغذاء للقواعد الفنية الملزمة. ٣- وضع وتحديث قوائم المواد المصرح بها و المحظورة فى صناعة المواد الملامسة للغذاء ٤- التصريح باستخدام مواد جديدة / مستحدثة متضمنة المواد النشطة والذكية بخلاف المواد المدرجة بالقواعد الفنية الملزمة بناء على الطلبات المقدمة من مشغلى المنشانت المصنعة للمواد الملامسة للغذاء أو مستخدمى المواد الملامسة للغذاء بعد دراستها وتقييمها. ٥- منح وتعليق وإلغاء تصاريح المنشأت التى تعيد تعبئة المواد البلاستيكية الملامسة للغذاء. ٦- وضع معايير سحب العينات للمواد الملامسة للغذاء لإثبات مطابقتها للقواعد الفنية الملزمة..

[٢]) المادة السادسة /سادسا/ ٣ من قرار الهيئة رقم ١٧لسنة ٢٠٢٢، مرجع سابق.

[٣]) المادة الرابعة من قرار الهيئة رقم ١٧لسنة ٢٠٢٢، مرجع سابق.

[٤]) المادة الخامسة من قرار الهيئة رقم ١١لسنة ٢٠٢٠، مرجع سابق.

أما فى مجال قانون وحدات الطعام المتنقلة، فالمسئول هو المرخص له، ومشغل الوحدة المحدد بالترخيص[١]. ورغم ذلك، توجد ملاحظة على نص المادة[٣] من القانون واللائحة، حيث تتصدر عبارتها: "تلتزم وحدات الطعام المتنقلة باتباع أحكام القوانين واللوائح السارية...". ألم يكن من الأولى أن يتم توجيه الالتزام للمُرخَّص له المسؤول عنها أو مُشغِّلها الوارد اسمه في الترخيص؟ وخاصة أن نطاق تلك المسؤولية يتعلق بالعديد من القوانين واجبة الالتزام بها، ومنها قانون هيئة سلامة الأغذية وقانون الصحة العامة وقانون البيئة وقانون المرور وغيره.

وتُقرر التشريعات والقضاء، ومنها الأمريكي، مسؤولية المدير التنفيذي للشركة رغم عدم علمه بتلوث الغذاء، وفقًا للتطبيق التالي:كان "جاك" دي كوستر وابنه بيتر دي كوستر يمتلكان شركة Quality Egg, LLC، عندما كانت الشركة مسؤولة عن تفشي السالمونيلا في عام ٢٠١٠، والذي أدى إلى إصابة ما يصل إلى٥٦ ألف شخص. وفي النهاية، في عام ٢٠١٤، أقرت الشركة بمسؤوليتها عن:

(أ) المخالفة الجنائية للمادة ١٨ .U.S.C من قانون العقوبات الأمريكي والمتعلقة برشوة مفتشي وزارة الزراعة الأمريكية.(USDA)

(ب) المخالفة الجنائية لقانون العقوبات ٢١ U.S.C. §221(a) بإدخال مادة غذائية (بيض) في التجارة بين الولايات تحمل علامة تجارية مُضللة.

(ج) ارتكاب الجنحة المُقررة في المادة ٢١ U.S.C. §331(a) من قانون العقوبات، بإدخال مادة غذائية (بيض) مغشوش إلى التجارة بين الولايات.[٢]

وفي محكمة المقاطعة، اتهمت المحكمة عائلة دي كوستر بانتهاك واجباتها في التعامل مع البيض الملوث، وذلك بموجب قانون الغذاء والدواء ومستحضرات التجميل الفيدرالي. وفي التماسات الإقرار بالذنب في الدعوى، صرحت عائلة دي كوستر بأنها لم تكن تعلم أن البيض ملوث وقت الشحن، ولكنها كانت وفق الشروط المنصوص عليها في مناصب لها سلطات كافية للكشف عن البيض الملوث ومنعه وتصحيح الأمر إذا علمت بتلوثه.

---

[١] على سبيل المثال راجع نص المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية والمادة الثانية عشر من القانون.

[2] Kathy Hardee, Esq. Criminal Prosecutions in the Food Industry: Adulteration and Prison Time, Regulatory FDA Fsma, Guidelines.

https://www.food-safety.com/articles/5027

ووفقًا للمخالفة التي حدثت، كانت هناك إمكانية لعقوبة السجن لمدة عام واحد والغرامة التي تصل إلى مائة ألف دولار. وقررت المحكمة التي أصدرت الحكم أنه على الرغم من عدم وجود دليل على أن عائلة دي كوستر كانت على علم فعلي بأن البيض ملوث بالسالمونيلا، فإن ممارساتها التجارية كانت صارخة، لدرجة أن هذه القضية شملت أكثر من مجرد "مدير تنفيذي غير مدرك". ونتيجة لذلك، حُكم على عائلة دي كوستر بالسجن لمدة ثلاثة أشهر وغرامة قدرها مائة ألف دولار. وفي محكمة الاستئناف بالدائرة الثامنة، أيدت المحكمة الحكم في ٦ يوليو ٢٠١٦. وقد تم تقديم التماس بالطعن إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة.

وقد زعمت شركة عائلة دي كوستر أمام الدائرة الثامنة أن الحبس بسبب أفعال ارتكبها آخرون يشكل انتهاكًا للإجراءات القانونية الواجبة التطبيق، واستشهدوا بالعديد من القضايا التي خلصت إلى هذا المعنى، ولم يتم ترتيب المسؤولية الجنائية فيها في أغلب الأحيان إلا عندما توجد نية لارتكاب الفعل المُجرَّم. ولكن المحكمة وجدت أن هناك قدرًا من الذنب (اللوم) الذي تم إسناده مباشرة إلى المسؤول التنفيذي للشركة. وفي حين أن المواقف الأخرى قد تشكل انتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة، فإن لغة قانون الأغذية والأدوية والعقاقير كانت واضحة لدى الكونجرس، حيث كان القصد منها جعل هذه العقوبات اختيارية. وكما وجدت المحكمة الابتدائية، فإن القانون المذكور يعاقب بالإهمال حين يتطلب القانون العناية.[١]

٢-مسؤولية الهيئة القومية لسلامة الغذاء والعاملين بها:

تلافيًا لتحقق مسؤولية الدولة، تعهد الدول عبر تشريعاتها بإنشاء هيئات أو وكالات متخصصة لتولي الأمور المتعلقة بمجال الغذاء، مثل الهيئة القومية لسلامة الغذاء في مصر[٢]، اللجنة الوطنية بالجزائر، والوكالة الفرنسية لسلامة الأغذية والصحة المهنية والبيئية (ANSES) المعروفة سابقًا اختصارًا بـ AFFSA والتي أُنشئت بموجب القانون الصادر في ١ يوليو ١٩٩٨[٣]. وفي الولايات المتحدة، توجد إدارة الغذاء والدواء (FDA) وغيرها.

---

[1]) **Kathy Hardee, Esq. Criminal Prosecutions in the Food Industry: former reference.**

[٢]) **م/ ٣ من قرار الهيئة ١٦لسنة ٢٠٢٢بشأن تتبع الأغذية،تقوم الهيئة باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير المناسبة لضمان التزام المنشآت الغذائية ومشغليها وموردیها بتطبيق نظام تتبع فعال لجميع منتجاتها، والقدرة علي إجراء عمليات السحب والاسترجاع لمنتجاتها بشكل فعال.**

[٣]) **د/ محمد بودالي، حماية المستهلك، مرجع سابق. ص ٤٢٥.**

المطلب الثالث
الوسائل المرتبة
لمسئولية شركات الغذاء

المسؤولية عمومًا تعني اللوم الأخلاقي، ومن منظور العدالة الجنائية تعني اللوم القانوني بتوافر النية الإجرامية.[١] يتخذ احتيال شركات الغذاء من وجهة نظرنا وسيلتين لتحقيق أغراضها من وراء صناعة الغذاء وتسويقه:**الوسيلة الأولى:**هي وسيلة فنية تتعلق بمقادير ونسب وطبيعة المواد التي تستخدمها في صناعة الغذاء، حتى ولو كانت بعضها غير صحية، إلى جانب طرق الإعلان الجذابة التي تُغلِّفه وتُنبئ عنه، مما يؤدي إلى اعتياد الأفراد عليها ولتأثيرها المقصود على أجهزة الجسم، وقد يصل الأمر إلى إدمان تناولها رغم ما تحمله من أخطار وأضرار صحية.**الوسيلة الثانية:**هي وسيلة استغلال شركات الغذاء الكبرى لنفوذها المالي على مصادر السلطة في عرقلة إصدار قوانين ولوائح وإرشادات استخدام الغذاء.

أولًا:

الوسيلة الأولى: الاحتيال الفني الصناعي الغذائي لجذب وتنشيط وتقييد المستهلكين

تتبلور مسؤولية شركات الأغذية عن سلوكيات إنتاج سعرات حرارية زائدة عن حاجة المستهلكين ليكونوا أصحاء ويحافظوا على صحتهم، ووضع الطعام في بيانات غير غذائية، بحيث يصبحون محاطين بالوجبات السريعة في كل مكان نذهب إليه تقريبًا. ويشمل ذلك تمويل الأبحاث وإنشاء دراسات أحادية الجانب واستخدام مجموعات مواجهة لإرباك المستهلكين كجزء من دليل صناعة الأغذية لإبقاء المنظمين والمشرعين في حيرة. بالإضافة إلى الإعلان عن المنتجات غير الصحية، والإعلان الخادع، والغش التجاري، وانكماش المنتج، ناهيك عن كل الآثار الصحية الضارة. فهناك تهور كبير في شركات الأغذية عندما يتعلق الأمر بإنتاج المزيد من الغذاء مما يحتاجه السكان، وخاصة عندما ينتهي الأمر بالكثير منه إلى الهدر.[٢]

يرى صاحب الرأي أنه من **التهور** إحاطة الأفراد بالأطعمة غير الصحية **على وجه الخصوص** أينما ذهبوا .**وثمة احتمال** لوجود نية محددة للتضليل **فيما** يتعلق بتمويل الأبحاث

---

[1]) **(Alexander & Ferzan, 2018; Simester, 2021),mentioned : Matthew Robinson,p: 24**

[2]) **Matthew Robinson, FOOD CRIME, former reference ,, p:13.**

واستخدام المجموعات الأمامية لتقديم ادعاءات **وتثبيط** الجهود الصادقة لجعل الغذاء أكثر صحة وأقل ضررًا .[١]

وثمة نية محتملة لشركات الغذاء **في تقديم** ادعاءات مضللة **بشأن** الأغذية والإعلانات والمنتجات غير الصحية من أجل زيادة المبيعات، **بالإضافة إلى** تقليص حجم العبوات بمرور الوقت لخلق انطباع خاطئ بأن الناس يحصلون على كمية طعام أكبر مما يحصلون عليه **فعليًا** عند الشراء.[٢] ومن ثم، يمكن اعتبار العديد من هذه الأطعمة **بمثابة** المخدرات، لأنها تحدث تغيرات في الدماغ، وتؤدي إلى الرغبة الشديدة، وتنتج **تحملًا** وانسحابًا، وهي تسبب الإدمان وتؤدي إلى الاستخدام القهري حتى في مواجهة النتائج الضارة الخطيرة المرتبطة باستهلاكها..[٣] **ويبدو** أن الأطعمة شديدة المعالجة والمفرطة في اللذة هي الأكثر إدمانًا، وهي **ذاتها** الأطعمة الأكثر إنتاجًا في الولايات المتحدة الأمريكية وحول العالم. وبالتالي، فإن شركات الأغذية مسؤولة عن النتائج الضارة المرتبطة بإدمان الطعام الناتج عن الأطعمة التي تصنعها وتبيعها.[٤]

أ) علاقة شركات الغذاء بأضرار الغذاء وخلق البيئة المرضية.

على الرغم من الوجه الإيجابي لشركات الأغذية باعتبارها مصدر إمداد وتوفير وتزويد للمستهلكين بحاجاتهم من الطعام والاستجابة لطلبهم المتزايد عليه، إلا أن تلك الشركات تنتج عددًا كبيرًا من المنتجات التي تساهم بلا شك في تطور الأمراض كمرض السكري والسمنة وغيرها. وهو ما يخلق إمكانية قانونية وأخلاقية منطقية لتحميل هذه الشركات تلك النتائج. وينطبق الأمر نفسه على الوكالات الحكومية المشاركة في النظام الغذائي التقليدي.[٥] حتى **بات** واضحًا أن جرائم الغذاء يمكن أن **تُحدث** أضرارًا جسيمة للعديد من **الأطراف المعنية**، بدءًا من السلامة الجسدية للأفراد وصولًا إلى السمعة والتشهير والمصالح المالية للشركات، ومن القطاع العام إلى البيئة المادية والحيوانات، كما تؤثر جرائم الغذاء على الأبعاد الدولية أيضًا.. [٦] على الرغم من أن البحوث في العلوم الاجتماعية

---

[1]) Matthew Robinson, FOOD CRIME, former reference ,, p:13.

[2]) Matthew Robinson, FOOD CRIME, former reference ,, p:13.

[3]) Matthew Robinson, FOOD CRIME, former reference ,, p:12.

[4]) Matthew Robinson, FOOD CRIME, former reference ,, p:12.

[5]) Matthew Robinson and Caroline Turner, former reference,p:182.

[6]) Nicholas Lord · Wim Huisman · Letizia Paoli, Food crimes, food harms and the food system – SI introduction Published online: 5 November 2022, Crime, Law

لم تنجح في إثبات وجود روابط قوية بين العوامل البيولوجية والسلوك الإجرامي **بالقدر الكافي** لتبرير الأخذ بها بعين الاعتبار عند تحديد المسؤولية الجنائية، **إلا أنها** يمكن أن تكون مفيدة في مجال التنبؤ المستقبلي.[1]. ونعرض لدور شركات الغذاء في خلق البيئة المرضية للفرد، وما يمكن أن يترتب على ذلك من أثر في سلوكه.

ب) طرق خلق البيئة المرضية

تحت ستار جعل الأطعمة قابلة للأكل وتحسينها بتخليصها من الميكروبات الضارة وإضافة بعض المكونات غير الموجودة فيها أساسًا كالفيتامينات، ولتصبح أكثر ملاءمة للتداول وبأسرع وقت وأقل تكلفة، تتجه شركات الأغذية إلى إنتاج أغذية مصنعة ومعالجة .ويكمن رهانها في ذلك على إقبال الأفراد الكثيف عليها، حيث تُصمم بصورة تجعلها أكثر "مكافأة للدماغ"، فيُقبلون على شراء كميات أكبر مما يحتاجونه، مما يعرضهم للأمراض. وهم لا يدركون عواقبها وأخطارها وأضرارها.وفي سبيل ذلك، تلجأ شركات الغذاء إلى معالجتها لتصبح أكثر جاذبية، ومن ثم ينقاد الأفراد في اختيارها باستمرار ويعكفون على طلبها. ونعرض لكيفية جعل الأطعمة المعالجة جذابة.

الطريقة الأولى: جعل الأطعمة فائقة المعالجة جذابة. تُعرف الجاذبية بأنها القدرة على جذب المستهلكين لشراء واستهلاك منتجات معينة بشكل متكرر.

ونعرض لطائفة من المؤثرات الاستهلاكية للجاذبية :تتخذ هذه المؤثرات ثلاث صور:

أولًا:كمية السكر والدهون والملح والطعم واللون والرائحة والملمس في المنتج تجعله أكثر أو أقل جاذبية.**ثانيًا:**تحدد خصائص الأشخاص ما يجدونه جذابًا. وتشمل هذه الخصائص: التقارب البيولوجي للملح والسكر والدهون، والمسارات الدماغية التي يتم تنشيطها بواسطة هذه المكونات، والديناميكيات النفسية والتجارب المعيشية التي تؤثر على اختيار الطعام، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على جاذبية الأطعمة فائقة المعالجة. **ثالثًا:** ممارسات مصنعي الأغذية: تؤثر ممارسات مصنعي الأغذية والموزعين وتجار التجزئة، بالإضافة إلى تصميم المنتج والتسويق والتوزيع بالتجزئة والتسعير، أيضًا على الجاذبية. في الواقع الحقيقي، تتداخل العناصر

---

and Social Change (2022)volume, 78 ,p :456. https://doi.org/10.1007/s10611-022-10061-y

[1]) Deborah W. Denno, Human Biology and Criminal responsibility:

Free Will Or Free Ride ? HeinOnlin, 137-U.Pa. Rev.615.1988-1989, p:617.

الثلاثة للمنتجات والأشخاص والممارسات لتشكيل جاذبية الأطعمة فائقة المعالجة. وتتحكم في توافر تلك الوسيلة عدة مؤثرات تتمثل في:١-خصائص منتجات الأطعمة فائقة المعالجة .٢ -معرفة ومعتقدات وأنماط سلوك مستهلكي تلك الأطعمة .٣ -ممارسات الشركات التي تصنع وتسوق وتوزع تلك الأطعمة.[١].

ج) العوامل المؤثرة على جاذبية الأطعمة فائقة المعالجة: [٢] تشير العديد من الأبحاث الحديثة إلى أن المسارات الحسية الخمسة (التذوق، الشم، البصر، السمع، الإحساس الجسدي) تعمل معًا لإنتاج تجربة متعددة الحواس عند تناول الطعام.

١-**المنتجات:** وتتمثل في الشكل الذي تبدو عليه الأطعمة فائقة المعالجة، والطريقة التي تُستنشق بها رائحتها وطعم مذاقها؛ كلها خصائص على مستوى المنتج. ويتمتع مصممو الأغذية فائقة المعالجة بحرية "إبداعية" لتصميم منتجات بأي لون أو حجم، ولديهم القدرة على استهداف أي تفضيل وإنشاء منتجات بشكل مستمر تكون جذابة للمستهلكين.

٢-**إضافة المكونات الصناعية:** وتتم الإضافة بصورة مباشرة لزيادة جاذبيتها الحسية بالنكهات الاصطناعية والطبيعية والروائح والمواد الملونة والمثبتات، أو لإطالة مدة الصلاحية. وقد تتم الإضافة بصورة غير مباشرة، وهي تلك التي تصبح جزءًا من الطعام عادة بكميات ضئيلة بسبب ملامستها للتعبئة والتغليف أو المناولة. [٣]

---

[1]) **Emilia F. Vignola. Aydin Nazmi, Nicholas.Freudenberg, What Makes Ultra-Processed Food Appearing ?former reference ,p: 137.**

[2]) **Emilia F. Vignola. Aydin Nazmi, Nicholas.Freudenberg, What Makes Ultra-Processed Food Appearingformer reference , p: 139.**

[٣]) **لم تكن المواد المضافة تلقى اهتماما كبيرا قبل حوالي ٥٠ عاما إلا من أولئك القائمين على الأغذية المصنعة. وبحلول عام ١٩٥٨م وصدور التعديل الخاص بقانون الغذاء والدواء الأمريكي، وردت في هذا القانون ما يسمى بقاعدة ديلاني Delany Clause وهذه تتلخص في ضرورة منع استخدام أية مادة مضافة للغذاء يثبت أنها تسبب حدوث أورام سرطانية لحيوانات التجارب. لقد كان لهذه القاعدة دور كبير في تركيز الاهتمام بالمواد المضافة وجعلها من أكثر المواضيع سخونة وإثارة للجدل والنقاش. ثم جاء عام ١٩٦٩م، وأعلن أحد المختبرات الكندية أن دراساته عن المحلي الاصطناعي " السايكلاميت " أثبتت أنه مادة مسرطنة بالرغم من استعماله لمدة تزيد على عشرين عاما في صناعة المرطبات دون أي شكوى، وكان نتيجة لذلك أن ثار جدل كبير وبدأت حملة ضد كل ما هو كيماوي يضاف للأغذية ويتناوله الإنسان. بعد ذلك جاءت ملاحظات الدكتور (فينجولد) في أحد مستشفيات فرانسيسكو حول الآيس كريم المضاف إليه نكهات ومواد ملونة اصطناعية والأضرار التي لحقت**

٣- **الخصائص المرئية:** الألوان أحد أهم العوامل المرتبطة بتوقعات المستهلك لاختيار الطعام؛ وذلك لدورها في التأثير على الخصائص الحسية، **مثل** إدراك التذوق وتحديد النكهة وقبول الطعام والاختيار والتفضيل. ويستخدمها مصنعو الأطعمة لاستبدال اللون في المنتجات الغذائية المفقودة أثناء المعالجة، أو لتعزيز الألوان الموجودة أو إضافة ألوان جديدة إلى المنتج.[١]

الطريقة الثانية: احتراف تهيئة البيئة الغذائية الضارة والعمل على انتشارها. حيث تقوم المنشآت الغذائية بجعل كل بدائل الأغذية فائقة المعالجة مسميات وأشكالًا فقط داخل إطار الأغذية المعالجة، بل وأشد معالجة وأحدث ابتكارًا.

الطريقة الثالثة:اتباع السلوكيات اللاأخلاقية لجذب المستهلكين. قد تقوم المنشآت الغذائية بخفض أسعار بعض الأغذية فائقة المعالجة في مناسبات معينة ولشرائح الفقراء ومنحها كهدايا أومنح حتى يتم التعرف عليها وإعادة طلبها من جديد. ولا تبالي في مسلكها هذا بالإضرار بصحة المستهلكين. وقد ترفع أسعار السلع غير المعالجة، فلا يجد الأفراد أمامهم بدًّا من السلع المعالجة.

د) دوافع شركات الغذاء لإنتاج أغذية معالجة: تسير جرائم الغذاء في إطار الرأسمالية المسيطرة عالميًا والتي تستهدف تحقيق أقصى ربح، وفقًا لاقتصاديات الغذاء، حتى ولو لم يتم تصور الأضرار الناتجة عن تلك الجرائم أو التخطيط لها عمدًا.[٢] وقد قامت بعض الدراسات القليلة جدًا بدراسة مشكلة تكاليف جرائم الغذاء من وجهة نظر المجرمين وآثارها الاقتصادية على سلوكهم، أو من وجهة

بالأطفال نتيجة تناولهم له. ونتيجة لذلك أخضعت المواد المضافة للأغذية لإعادة الفحص والتقييم وبدأ التشديد عليها.لقد كان من نتائج إعادة التقييم للمواد المضافة التوصل إلى أن بعضها ضار ويشكل خطورة على صحة الإنسان، وصدر الأمر بمنع بعضها في العديد من الدول، وحتى عام ٢٠٠٥م بلغ مجموع المواد المضافة للأغذية التي منع استخدامها حوالي ٥٠ مادة. من جهة أخرى فإن موضوع المواد المضافة للأغذية فرض نفسه في العديد من المؤتمرات العلمية العالمية واستحوذ على جانب كبير من النقاش والجدل وبدأت الدول بتشكيل العديد من اللجان الفنية والعلمية لمتابعة موضوع المواد المضافة للأغذية. د/ علي كامل يوسف الساعد، المواد المضافة للأغذية، الجديد في استخداماتها وأمور سلامتها، المؤتمر العربي الأول حول صحة وسلامة الغذاء، الذي عقد خلال الفترة من ٢٢إلي ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨ بمملكة البحرين.

[1]) **Emilia F. Vignola. Aydin Nazmi, Nicholas.Freudenberg, What Makes Ultra-Processed Food Appearingformer reference , p: 140.**

[2]) **Matthew Robinson, The Food IS the Crime, former reference, p; 169.**

نظر المستهلك كمجني عليه أو ضحية لجرائم الغذاء. حيث يرى البعض أنه من المحتمل أن يحدث الاحتيال في الغذاء بالتزامن مع الربح واحتمال كشفه وسهولة ارتكابه. [١]

هـ) **إدمان الغذاء والاضطرابات النفسية أو العقلية.** أضافت الشركات العابرة للحدود الوطنية موارد إضافية لتكريسها لاستراتيجيات تصميم المنتجات والتسويق والتوزيع بالتجزئة والتسعير التي تعمل على تعظيم جاذبية منتجاتها الغذائية.[٢]. وتربط الدراسات بين إدمان الطعام والاضطرابات العقلية،[٣] فعلى مدى العقد الماضي، أثبتت سلسلة من الدراسات أن الطعام، وخاصة المنتجات الغذائية المصنعة للغاية ذات المحتوى العالي من الدهون والسكر، له إمكانات إدمانية. وقد أدى ذلك إلى تصور إدمان الطعام.

هو نمط تشترك أعراضه مع اضطرابات إدمان المواد المخدرة، فيما يتعلق بالمواد السلوكية النفسية مثل الاستمرار في الاستخدام على الرغم من العواقب السلبية، وفقدان السيطرة، وعدم القدرة على التقليل، والرغبة الشديدة مع توافر أعراض الانسحاب. حيث تشير النتائج مجتمعة إلى أن إدمان الطعام يمثل رابطًا معقولًا بين السمنة والسلوك الإدماني في مجال الاضطراب العقلي.[٤] نصت المادة (٦٢) من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩ على أنه: "لا يُسأل جنائيًا الشخص الذي يعاني وقت ارتكاب الجريمة من اضطراب نفسي أو عقلي أفقده الإدراك أو الاختيار، أو الذي يعاني من غيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيًا كان نوعها إذا أُخذت قهرًا عنه أو على غير علم منه بها. ويظل مسؤولًا جنائيًا الشخص الذي يعاني وقت ارتكاب الجريمة من اضطراب نفسي أو

---

[1]) Adam cox , Anszger, Lisa Jack, Edward Smart, The Coast of food crime 2020, p: 9.

[2]) Emilia F. Vignola. Aydin Nazmi, Nicholas.Freudenberg, What Makes Ultra-Processed Food Appearingformer reference , p: 149.

[٣]) وذلك فى دراسة استقصائية قائمة على السجلات على مستوى دولة الدانمارك. على نحو ٥ألاف فرد تتراوح أعمارهم بين ١٨ إلى ٦٢ عاما بشكل عشوائى من ثمانى فئات ممن يعانون من الإضطرابات العقلية وفقا للسجل المركزى بالدانمارك.

Christina Horsager , Marlene Briciet Lauritsen , soren Dinesen Ostergaard , Food addoction comorbid to mental disorders; A natioowide survey and register-based study ,17, january 2021. http://www.onlineelibrary.wiley.com

[4]) Christina Horsager ,& others , Food addoction comorbid to mental disorders; former reference.

عقلي أدى إلى إنقاص إدراكه أو اختياره، وتأخذ المحكمة في اعتبارها هذا الظرف عند تحديد مدة العقوبة".

ولقيام المسؤولية في حالة الاضطراب النفسي أو العقلي، يشترط الفقه ضرورة توافر ثلاثة شروط:[1] **١- الشرط الأول :أن يتوافر الاضطراب النفسي أو العقلي لدى الجاني.** يُقصد بالصحة النفسية حالة من الاستقرار النفسي والاجتماعي التي يستطيع من خلالها أن يحقق إنجازاته طبقًا لإمكانياته الشخصية ليتمكن من التعامل مع الضغوط الحياتية العادية. كما يستطيع أن يعمل وينتج ويساهم في المجتمع الذي نشأ فيه.[2]. ومن ثم، يتمثل هذا الشرط في أي اختلال في الوظائف النفسية أو العقلية للجاني لدرجة تحد من تكيفه مع البيئة الاجتماعية. هذا الاضطراب قد لا يصل إلى درجة الجنون، فقد يقف عند الاختلال الجزئي في ملكة التفكير، بشرط أن يعيق حرية الاختيار لدى الجاني سواء كان ذلك بصورة مستمرة أو بصورة متقطعة طوال حياته. ومن ثم، يندرج تحت لواء هذا المانع حالات الأشخاص المصابين بالاضطراب النفسي أو العته العقلي أو الضعف العقلي الذي يفترض وقوف الملكات الذهنية دون النضج الطبيعي.

ويتميز الاضطراب النفسي باختلال سريري جسيم في إدراك الفرد أو ضبطه لمشاعره أو سلوكه. وتتعدد الاضطرابات النفسية، منها: اضطرابات القلق، الاكتئاب، الاضطراب الثنائي القطب، اضطراب ما بعد الصدمة، انفصام الشخصية، اضطرابات الأكل وغيرها.[3]

الشرط الثاني: فقدان الجاني للشعور أو حرية الاختيار. أي أن يترتب على توافر مرض الاضطراب النفسي أو العقلي أن يفقد الجاني إما شعوره أو اختياره أو كليهما معًا، سواء كان ذلك الفقد كليًا أو جزئيًا، بشرط أن يكون ذلك معيبًا للإرادة وليس نقصها أو ضعفها. وقد جرى قضاء النقض على أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتنعدم به المسؤولية الجنائية قانونًا هو

---

[1] ا.د. أشرف توفيق شمس الدين، القانون الجنائى، مرجع سابق، ص ١٨٦وما بعدها.

[2] قانون رعاية المريض النفسى.

[3] الإضطرابات النفسية ، منظمة الصحة العالمية ٨ /٧ /٢٠٢٢ https://www.who.int/arabic

؛ وتضع وزارة الصحة السعودى قائمة لأمراض النفسية والعقلية، إضطراب الأكل، توقف التنفس أثناء النوم، التوتر(الضغط النفسى"، الأكتئاب، النوم القهرى، الضغوط النفسية، الفصام، اضطراب ثنائى القطب، الأرق، اضطراب الوسواس القهرى، الصحة النفسية. /https://www.moh.gov.sa

ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور أو الإدراك.[١] وإن كان النقص أو الضعف لا يرتب عدم مسؤولية الجاني، بل يكون سببًا في تخفيف العقوبة.

حيث يظل مسؤولًا جنائيًا الشخص الذي يعاني وقت ارتكاب الجريمة من اضطراب نفسي أو عقلي أدى إلى إنقاص إدراكه أو اختياره، وتأخذ المحكمة في اعتبارها هذا الظرف عند تحديد مدة العقوبة..[٢] ومن ثم، يُعد هذا الاعتبار وجوبيًا على المحكمة عند تقديرها للعقوبة، فلا تستطيع معاقبة الجاني بالحد الأقصى للعقوبة. وفي حالة اعتدادها بالاضطراب النفسي أو العقلي، وجب عليها أن تشير إليه في أسباب حكمها، لما ارتأته وفقًا لدرجة الاضطراب النفسي أو العقلي ومقدار تأثيره في الإرادة، باعتبار ذلك مما يدخل في سلطتها وليس ظرفًا قضائيًا مخففًا.[٣].

الشرط الثالث: معاصرة فقد الشعور أو الاختيار للجريمة. أي ألا يكون هذا الفقد سابقًا أو لاحقًا لقيام الجاني بارتكاب الجريمة، وإنما يلزم لقيام المسؤولية الجنائية أن يكون ذلك الفقد معاصرًا لسلوك الجريمة، أي متوافرًا وقت تحقق السلوك الإجرامي، حسب نوع الجريمة. فإذا طرأت على المتهم عاهة عقلية بعد وقوع الجريمة وأثناء المحاكمة الجنائية وأصبح غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله، يُوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إلى رشده.[٤] ويُحجز المتهم، بناءً على طلب النيابة العامة أو المحكمة، في إحدى المحال المعدة للأمراض العقلية حتى يُقرر إخلاء سبيله. وإذا كان الحكم المطعون فيه، على الرغم من قضائه ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه، لم يأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية تطبيقًا لما توجبه المادة (٣٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية)، فإنه يكون معيبًا بالخطأ في تطبيق القانون. ولا يغير في ذلك ما تحدث به الحكم في أسبابه من إيداع المتهم أحد المحال المعدة للأمراض العقلية ما دام لم ينتهِ في

---

[١] الطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٦٥ قضائية، جلسة ١٦/ ٣/ ١٩٩٧. الموسوعة العشرية فى أحكام النقض المدنية والجنائية لعام ١٩٩٧، ص ١٤، ١٥.

[٢] المادة الثانية من مواد إصدار قانون رعاية المريض النفسى رقم ٧١لسنة ٢٠٠٩. والتن تنص على استبدال الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٦٢) من قانون العقوبات.

[٣] ا.د. أشرف توفيق شمس الدين، القانون الجنائى، مرجع سابق، ص ١٩١.

[٤] نص المادة (٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية المصرى.

منطوقه إلى القضاء بذلك، لما هو مقرر من أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم، ولا يمتد أثرها إلا ما كان مكملاً للمنطوق.[١]

و) دور الخبرة في إثبات توافر الاضطراب النفسي أو العقلي.

إذا كان للقاضي أن يشق طريقه في الدعوى الجنائية باعتباره الخبير الأعلى فيها، فإن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها.[٢] ورغم ذلك، يتوجب على القاضي، تحسسًا لسلامة قضائه، أن يعين خبيرًا طبيًا متى طلب الدفاع ذلك أو قدم دليلًا طبيًا للمحكمة.

تُستخدم علوم الطب الشرعي بشكل متزايد للتحقيق في الجرائم وحلها. كما يتم تطبيق العلوم المتعلقة بالطب الشرعي الجنائي في التحقيق في مشاكل جودة الغذاء وقضايا سلامة الأغذية. وتقوم شركات الغذاء بطلب إجراء تحقيقات الطب الشرعي لأسباب متعددة، منها تحديد المشاكل التي ربما أثرت على جودة المنتجات وسلامتها، وللرد على شكاوى المستهلكين أو المشاكل التي يتم اكتشافها في اختبارات مراقبة الجودة الروتينية، ولحماية سمعة الشركة ومسؤوليتها. وقد تتضمن المشاكل وجود مواد غريبة أو ملوثة في المواد الخام والمنتجات النهائية، أو وجود روائح كريهة، ونكهات غير مرغوبة، ومشاكل في المظهر، والتلف الميكروبي، والأمراض المنقولة عبر الغذاء، والغش المتعمد للتسبب في الضرر أو الاحتيال لتحقيق مكاسب مادية.[٣]

وفي إحدى الدراسات التي تستهدف معرفة وتحليل المسؤولية الجنائية عن التسمم الغذائي وفقًا للقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٢ بشأن الغذاء، من أجل بيان مسؤولية الجهات التجارية التي نظمها

---

[١] " أنه لما كانت المادة (٣٤٢.أ.ج) تنص على انه " إذا صدر أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية او حكم ببراءة المتهم، وكان ذلك بسبب عاهة فى عقله تأمر الجهة التى أصدرت الأمر أو الحكم إذا كانت الواقعة جناية أو جنحة عقوبتها الحبس بحجز المتهم فى احد المحال المعدة للأمراض العقلية إلى ان تأمر الجهة التى أصدرت الأمر او الحكم الإفراج عنه، وذلك بعد الإطلاع على تقرير مدير المحل وسماع أقوال النيابة العامة وإجراء ما تراه للثبت من أن المتهم قد عاد إلى رشده ". الطعن رقم ١٠١٧٠ لسنة ٦٣ قضائية، جلسة ٦/ ١/ ٢٠٠٢، الموسوعة العشرية لعام ٢٠٠٢، ص ٢٤.

[٢] الطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٦٥ قضائية، جلسة ١٦/ ٣/ ١٩٩٧. الموسوعة العشرية فى أحكام النقض المدنية والجنائية لعام ١٩٩٧، ص ١٥.

[3] NeilH. Mermelstien, Food Forensics: Investigating Food Crime Food Safety & Quality, Food Technology, p, 61.www.ift.org

القانون في المادة (١٩) فقرتين (١) و (٢) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٩ بشأن حماية المستهلك. وبينت دور المحقق في إثبات الفعل الإجرامي للتسمم الغذائي بأن يقوم المحقق بأخذ نتائج الاختبارات من الأطباء والمختبرات والنتائج المرئية والمعلومات من المستهلكين ضحايا التسمم الغذائي محل الواقعة.[١]

ى) دور المختبرات فى الإثبات فى قانون الهيئة القومية بمصر

تشترط التشريعات ضرورة حصول معامل (مختبرات) المنشآت الغذائية على ترخيص قبل مزاولة النشاط.[٢] حيث تقوم المعامل بإجراء الفحوصات والاختبارات المتعلقة بالمنتجات الغذائية (حيوانية – نباتية – متنوعة) لتقييمها طبقًا للمواصفات القياسية المعتمدة، وتقييم العينات الواردة من الجهات الرقابية والبحثية، وتقديم الاستشارات المطلوبة.[٣]

ويمنح قانون الهيئة (المادة ٣/٥) للهيئة الحق في التعاقد مع المعامل الحكومية المعتمدة القادرة على القيام بالفحوصات اللازمة بكفاءة وفاعلية. وفي حالة عدم توافر المعامل السابق ذكرها، يجوز لها التعاقد مع غيرها من المعامل الخاصة المعتمدة في مصر أو الخارج إذا لم تتوافر في مصر معامل قادرة على القيام بالفحوصات المطلوبة. وتلتزم المعامل الراغبة في التعاقد مع الهيئة لفحص عينات الغذاء بإخطار الهيئة بشهادات الاعتماد السارية التي حصلت عليها خلال شهر من تاريخ حدوث أي تغيير عليها. ويضع مجلس إدارة الهيئة النظام الخاص بإجراءات واشتراطات التعاقد مع المعامل وإجراءات تحديث قائمة المعامل المتعاقد معها أو الفحوص والاختبارات بالإضافة أو بالحذف (المادة ١٨ من لائحة قانون الهيئة). وفي مجال المواد الملامسة للغذاء، تختص الهيئة بوضع معايير سحب العينات للمواد الملامسة للغذاء لإثبات مطابقتها للقواعد الفنية الملزمة.[٤]

وذلك في ضوء أن إثبات جرائم الغذاء يحتاج إلى آليات وتحاليل في معامل ذات طبيعة خاصة، لا تهتم المنشآت الغذائية غير المرخصة أو غير المسجلة بمراعاتها كثيرًا. كما تشير التقارير

---

[1]) **Heru Susanto, Muhammad Yusuf Sirgar, Wahyu Simon Tampubolon, Abdul Hakim, The Existence of Proof of criminal Liability for Food Poisoning is Reviewed Under the Law number 18of 2012 concerning Food, journal of social Research, vol 2, No, 1. 2022. https://ijsr.internationallabs.com**

[٢]) **م/ ١٢ من نظام الغذاء السعودي، مرجع سابق.**

[٣]) **منشورات الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة #https://www.eos.org.eg/ar/page/40**

[٤]) **المادة الثالثة /٦ من قرار الهيئة رقم ١٧لسنة ٢٠٢٢، مرجع سابق.**

إلى أن نشاط الاحتيال الأكثر خطورة في بعض الأغذية كان نتيجة للجريمة المنظمة، ومن ثم يتطلب ذلك استجابات خاصة في التحقيقات التنظيمية التي تطبق تقنيات علوم الطب الشرعي.[١] والذي أصبح له وجود متزايد في التحقيقات وتفسير جرائم الغذاء.[٢] وقد عانت مصر تحديات جمة في مجال محدودية عدد خبراء سلامة الغذاء، ونقص الأجهزة والمعدات المقررة للتفتيش.[٣]

ثانيا: الوسيلة الثانية: إعاقة أو عرقلة شركات الغذاء إصدار قوانين ولوائح وإرشادات استخدام الغذاء. تنفق شركات الأغذية الكبرى الملايين لمحاولة عرقلة قانون ولاية كاليفورنيا الذي من شأنه رفع الرواتب إلى ٢٢ دولارًا في الساعة لعمال الوجبات السريعة..[٤]

القانون الذي تم إقراره عام ٢٠٢٢. وبالنظر إلى أن صناعة الوجبات السريعة في ولاية كاليفورنيا توظف أكثر من ٥٠٠ ألف عامل، فإن تكلفة القانون ستكون كبيرة، وتنفق شركات الوجبات السريعة الكبرى مبالغ هائلة لمحاربة هذا القانون. ويجادل المرء بأن مثل هذا السلوك غير أخلاقي، خاصة عندما يتم وضعه في سياق الإعلانات التي تدعي أن القانون سيؤدي إلى توقف المطاعم المحلية عن العمل.[٥] لقد لعبت شركات الأغذية تاريخيًا دورًا كبيرًا في إعاقة إصدار إرشادات غذائية كافية للمستهلكين..[٦]

تُظهر مراجعة لجهود الضغط التي أجراها مركز (Center for Responsive Politics, 2019)أن بعض شركات الضغط الكبرى في الولايات المتحدة تشمل متاجر الأغذية والمشروبات والمطاعم ومحالّ الشراب، وتمارس ذلك من خلال التبرعات.[٧]

---

[1]) for more references see, Janine Curll, The significance of food fraud in Australia, 2015 Thomson Reuters (Professional) Australia Limited,p:271.

[2]) NeilH. Mermelstien, Food Forensics: Investigating Food Crime Food Safety & Quality, Food Technology, p, 61.www.ift.org

[٣]) مقال غادة خديوى، نظرة للمستقبل : تحدى سلامة الغذاء، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٠٩. https://ecss.com.eg/32768/

[4]) Meyersohn, 2023, Mentioned to, Matthew Robinson food crime, p: 18.

[5]) Matthew Robinson, food crime, , former reference, p: 19.

[6]) Matthew Robinson, food crime, former reference, p : 12.

[٧]) البيرة والنبيذ والمشروبات الكحولية (٣٠,٦ مليون دولار فى عام ٢٠١٨) والأغذية والمشروبات (٩,١مليون دولار فى عام ٢٠١٨) والمطاعم ومحال الشراب ٥٩,٢ مليون دولار عام ٢٠١٨)

وتتضمن هذه التبرعات أن الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام الغذائي التقليدي ستستمر في القدرة على إنتاج وتسويق منتجاتها كما تراه مناسبًا. وتشير الأبحاث حول تأثير المال في السياسة الأمريكية إلى أن القانون يعكس إلى حد كبير مصالح أصحاب السلطة، ويرجع ذلك إلى أنهم هم من يصنعون القانون ويصوتون عليه ويمولونه.

وتشير منظمة(Open Secrets, 2022) ، وهي منظمة تتتبع إنفاق أصحاب المصالح القوية على القانون، إلى أن كثيرًا من جماعات الضغط كانوا موظفين فيدراليين سابقين. كما تشير إلى وجود علاقة مربحة بين جماعات الضغط والجهات التنظيمية، وإمكانية إدارة التنظيم لصالح المصالح المؤسسية على المصلحة العامة.[١]

على الرغم من أن تمويل الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة يمتاز بأنه أكثر صرامة، حيث توجد حدود لمقدار الأموال التي يمكن للمرشحين جمعها بشكل فردي ومن خلال العمل السياسي. ([٢])إلا أنه في الوقت نفسه، يمكن للشركات في الولايات أن تترجم مصالح إدارتها إلى قانون، وعادة ما تفعل ذلك، من خلال تقديم مساهمات ضخمة للأحزاب السياسية وللسياسيين أيضًا بطرق غير مباشرة للتأثير على القانون من خلال الهيئات التنظيمية، مثل لجنة التبادل التشريعي الأمريكي(ALEC) ، وهي مجموعة من الشركات الضخمة التي شكلت شراكات مع المشرعين في الولايات المتحدة والموظفين التنفيذيين الذين يعملون لصالح مكاتب الحاكم من خلال .ALEC ويمكن للشركات، وكثيرًا ما تفعل ذلك، كتابة القوانين مباشرة من خلال الهيئات التشريعية التي تعمل مع الهيئات التشريعية بالولايات.[٣].

كما يُعتبر عدم وجود حدود للإنفاق بالنسبة للمرشحين الأمريكيين يعني أنهم معرضون دائمًا لخطر الإنفاق الزائد، وهذا يعني أنهم لا يستطيعون أبدًا التوقف عن جمع المال. ولكن عدم وجود

بالإضافة إلى ذلك تبرعت شركة الأعمال الزراعية بمبلغ (١٣٤,٤) مليون عام ٢٠١٨ (يشمل ذلك المنتجات والخدمات الزراعية والتبغ وإنتاج المحاصيل والمعالجة الأساسية وتجهيز الأغذية وبيعها، ومنتجات الغابات ومنتجات الألبان والثروة الحيوانية، والزراعات المتنوعة والدواجن والبيض) علاوة على ذلك جاء (٣) مليون دولار أخرى من مصايد الأسماك والحياة البرية، وهى جزء من التبرعات من منتجى الطاقة والموارد الطبيعية.

[1]) Robinson, 2015, , Mentioned to , Matthew Robinson, food crime, p:28.

[2]) Matthew Robinson, food crime, former reference ,, p:23.

[3]) Robinson, 2020, mentioned to, Matthew Robinson, food crime, former reference , p:23.

حدود للمساهمة يعني أنهم مضطرون إلى الحصول على هذه التبرعات على دفعات، وهذا يعني أنهم مضطرون إلى الاستمرار في الطلب والطلب والطلب!!!!

وبما أن السياسة الأمريكية تتلخص في الأساس في مسابقة لجمع التبرعات، فإن هذا يجعل خطر تأثير الشركات على القانون مرتفعًا للغاية. ونظرًا لأن الأشخاص الذين يميلون إلى ارتكاب جرائم ذوي الياقات البيضاء وجرائم الشركات يميلون إلى أن ينتموا إلى نفس فئات الأشخاص الذين ينشئون القانون ويمولونه، فإن أفعالهم تميل إلى أن تكون غير قانونية أو يتم تطبيقها ولكن لا يتم تنفيذها بالقدر الذي يتم به تشريع جرائم الشوارع. [١]

ثالثًا: صور مسؤولية شركات الغذاء

أ) الصورة العمدية: الأصل أن الغالبية العظمى من الأفعال في سياق الجرائم الغذائية لا يتم ارتكابها عن عمد. فالشركات التي تنتج الأغذية لا تقصد حدوث النتائج الصحية الضارة المرتبطة بمنتجاتها. كما أنهم لا يعتزمون إصابة العمال أثناء العمل. ولكنهم في نفس الوقت يقتلون الحيوانات ويعتدون على الأراضي الزراعية عمدًا، ويتخلصون من النفايات بطرق ضارة جدًا في بعض الأحيان. إن عدم وجود نية في كل هذه الحالات لا يعني أن الشركات ليست مسؤولة عن هذه الأضرار التي لحقت بالمستهلكين والعمال.

ب) الصورة غير العمدية:لا تقف المسؤولية على الأفعال الجنائية العمدية، بل تمتد لتشمل أيضًا السلوكيات غير العمدية بما فيها الخطأ والرعونة والإهمال ومخالفة القوانين واللوائح.

تشير جرائم الشركات إلى أعمال الانحراف التي ترتكبها الشركات من أجل تحقيق الربح بمساعدة الحكومات أو بمساعدة جهات غير حكومية أو فردية.[٢] ويُعد أحد الأسباب الرئيسية لحدوث ارتفاع معدلات السمنة والسكري هو أن الشركات الكبيرة ذات النطاق الدولي، بمساعدة الشركات والمنظمات الدولية، تقوم بتصنيع وتسويق وبيع أطعمتها في كل الدول تقريبًا في ظل نظام

---

[1]) Robinson,2020, mentioned to, Matthew Robinson food crime, former reference ,, p:24.

[٢]) على سبيل المثال، اوضحت دراسة أجراها (Friedrichs and Rothe (2014, p. 146 لكيف يتم أرتكاب الأحتيال بشكل واسع النطاق من قبل البنوك وخاصة بنوك الأستثمار بمساعدة المؤسسات التى ترعاها الحكومة والمؤسسات المالية الدولية " وتدعم دراسات أخرى هذا الأستنتاج، حيث تشير على الأقل إلى تورط جهات فردية وجهات فاعلة وممكنة من الشركات والهيئات التنظيمية الفاشلة (Hansen, 2009; Pontell, 2005).

Matthew Robinson, food crime, former reference ,, p:25.

العولمة.بل إن الكيانات القوية التي تضمن استمرار السمنة ومرض السكري عبر العالم يمكن إرجاعها إلى الحكومات أو شركات الغذاء الكبرى، مع ما يترتب على ذلك من أضرار صحية أو موت.[١]

ويُتصور ارتكاب شركات الغذاء لسلوك التهور(Recklessly) ، ويدلل البعض على ذلك باستخدام بيع الأطعمة السريعة والمعالجة بشكل مفرط والضارة كمثال للسلوك المتهور لأنها تؤدي إلى ضرر واسع النطاق للبشر وللبيئة وللحيوانات. كما يُتصور توافر الإهمال في حق شركات الغذاء، حين تفشل في سحب المنتجات أو وقف بيعها التي تعرف أنها معيبة مما يؤدي إلى حدوث الضرر بالمستهلكين. كما أن بيع الأغذية السريعة والمعالجة بشكل مفرط مثال على سلوك الإهمال، لأن نتائج النظام الغذائي والتغذية الرديئة معروفة لكل من يشارك في صناعة الأغذية. وبالمثل، بيع الشركات منتجات غذائية خطيرة دون تحذير العملاء من الأضرار المحتملة التي يواجهونها، يرتب الإهمال.[٢]

سوء النية الضمني هو أساس مسؤولية شركات الغذاء. يذهب الفقهاء – في مجال مخالفات سلامة الغذاء – إلى الربط بين الغش وبين النية السيئة، وذلك في مجال التعامل في السلع الغذائية غير المطابقة للمواصفات.[٣] تُعد جريمة عرض أغذية مغشوشة للبيع جريمة عمدية، ومن ثم يلزم ثبوت علم الفاعل بالغش وتعمد إدخاله على المشتري شرطًا لقيامها[٤] .

في الولايات المتحدة، يُطبق القانون الجنائي في معظم الولايات وفق قانون العقوبات. ومع ذلك، في دول أخرى، فإنهم يحددون الإثم من خلال مفهوم سوء النية. هناك نوعان من سوء النية: النوع الأول هو سوء النية الصريح، وهو الانخراط في سلوك مع شخص معين لإيذاء شخص ما.

---

[1]) **Matthew Robinson, food crime, former reference ,, p:25..**

[2]) **Matthew Robinson, food crime, former reference ,, p:26..**

[٣]) **د/ حسني أحمد الجندي، قوانين قمع التدليس والغش، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ١٦٨..**

[٤]) **فإذا لم يقم الحكم الدليل علي أن الطاعن هو الذي ارتكب الغش أو انه عالم به علما واقعيا، فإن الذي يستند إليه الحكم من ان المادة الغذائية مشتراه من معمل المتهم وذلك ثابتا بالاستيكرز والكارت علي صفائح المادة الغذائية يما يطمئن إليه وجدان المحكمة من ارتكابه لجريمة صنع وعرض جبن فاسد ومغشوش. ولكن دفاع الطاعن قائم علي أن صفائح الجبن تم إعادة تعبئتها بجبن ليس من إنتاجه ولا علم له به. ولما كانت هذه الجريمة عمدية، فإنه لا يكفي لإدانة الطاعن أن يثبت الحكم أن الفائح عليها ملصات معمله أو أن يطالبه بإثبات عدم علمه بالغش مما يعيب الحكم ويوجب نقضه. الطعن رقم ٥٤٠٦ لسنة ٧٠ ق. جلسة ٤/ ٣/ ٢٠٠٠، الموسوعة العشرية، مرجع سابق، ص ١٤٦ وما بعدها.**

والنوع الثاني هو سوء النية الضمني، وهو القيام بسلوك مع عدم الاكتراث للأذى الذي قد يتعرض له شخص ما نتيجة الإهمال أو الغفلة.[١] وعندما يتعلق الأمر بجريمة الغذاء، فإن معظم السلوكيات التي سيتم فحصها تتعلق بسوء النية الضمني أكثر من الصريح، وذلك لسبب بسيط وهو أنها لا تهدف إلى إحداث أضرار بل إلى إطعام الناس. إن اللامبالاة بمعاناة البشر هي في الواقع أمر مذهل للغاية عندما ينظر المرء إلى الأمر برمته.[٢]

وتتقاسم الشركات والوكالات الحكومية المسؤولية عن السمنة والسكري. فالشركات التي تصنع الغذاء تتحمل المسؤولية عن إنتاج أغذية غير صحية، والتلاعب بها لجعلها إدمانًا (على سبيل المثال، إضافة كميات كبيرة من السكر والملح) وإضافة مواد كيميائية إلى الطعام لجعله ذا مذاق أفضل (مثال: النكهات الاصطناعية والإعلان عن الغذاء لجعله أكثر جاذبية[٣]

ويتحمل موزعو الأغذية المسؤولية عن الإعلان عن الأطعمة غير الصحية لجعلها أكثر جاذبية، فضلًا عن تحديد الأماكن التي سيتم وضع الأطعمة فيها في المتاجر. وأخيرًا، تتحمل الدولة المسؤولية عن العمل مع الشركات إذا تم إنتاج أغذية غير صحية، وتنظيم الأغذية بشكل غير فعال من أجل السلامة، والتنظيم لصالح الشركات وقبول التبرعات من الصناعات التي تنتج أغذية غير صحية، ووضع سياسة غذاء المدارس لضمان تقديم كميات كبيرة من الدهون والسكريات والأملاح للشباب.[٤] ويعزز فكرة المسؤولية المشتركة عن الحالات الطبية المرتبطة بالنظام الغذائي مجموعة من العلماء.[٥] وذلك فيما يتعلق بأمراض السمنة في الولايات المتحدة. حيث يحددون المسؤولية في:

أ) **المستهدفون:** الذين يختارون الأطعمة التي يستهلكونها ولكن بمعرفة وفهم علميين محدودين، ويتبعون التسويق ويتأثرون بإمكانية التوصيل والراحة، والقدرة على تحمل التكاليف، والتذوق حتى الإدمان.

ب) **الشركات:**التي تصنع وتسوق الأغذية سواء كانت صحية أو غير صحية، والذين يمولون العلوم الحكومية والدعوة لمصالحها الخاصة.

---

[1]) **Legal Information Institute, 2021, U.S.A.**

[2]) **Matthew Robinson, food crime, former reference ,, p:26..**

[3]) **Matthew Robinson, food crime, former reference , p:27.**

[4]) **Matthew Robinson, food crime, former reference , p:27.**

[5]) **Schrempf- Stirling and Phillips,2019, also see Stanish, 2010, Schrempf-Stirling & Phillips, 2019, pp. 111–119,metioned to Matthew Robinson ,p:27**

ج) الحكومات:التي لا تنظم الغذاء من أجل سلامته فحسب، بل تحدد من الإعلان والتسويق فضلًا عن دعم إنتاج بعض الأطعمة، وتحدد سياسة الغذاء في المدارس.

وهذا يعني أن الشركات التي تصنع وتسوق أغذيتنا تتحمل المسؤولية بلا شك، فضلًا عن الهيئات الحكومية التي نعتمد عليها في تنظيم أغذيتنا من أجل سلامتها (ولكنها تفشل في ذلك بوضوح.[١]

نخلص إلى أن النظام الغذائي وفق تنظيمه الحالي، يضمن وجود قطاع كبير من السكان الذين يستهلكون أطعمة غير صحية بمعدلات غير محتملة وتؤدي إلى نتائج صحية مروعة، بما في ذلك الأمراض الخطيرة والوفاة من حالات السمنة ومرض السكري من النوع الثاني.

بعبارة بسيطة، فإن الضرر الذي يلحق بالبشر بسبب الأطعمة التي نستهلكها يفوق إلى حد كبير الضرر الناجم عن جرائم الشوارع. إن هناك مسؤولية تقع على عاتق النخب الاقتصادية في هذه النتائج، سواء في الصناعة أو الحكومة، وهو أمر ذو أهمية بالنسبة لعلماء الجريمة في الدولة والشركات، الذين يدرسون الأفعال التفاعلية للدول والشركات. ([٢])

رابعا: امكانية إقرار المسؤولية على شركات الأغذية قياسًا على المسؤولية الجنائية لشركات التبغ.

حيث عرضنا للمسؤولية الجنائية لشركات التبغ في بحث سابق ٢٠١٩[٣] ووضعنا تصورها أمام المشرع والفقه والمحاكم، وأشرنا إلى عدم وجود ما يمنع قانونًا من تبني سياسة جنائية واضحة لقيام الركن المادي، والذي يُسند فيه سلوك انتشار التبغ لشركات إنتاجه وتصنيعه وتسويقه، وتوافر علاقة السببية بين سلوك شركات التبغ المصنعة والمسوقة له وبين الأضرار الصحية التي تصيب المدخنين، وبالتالي إقامة المسؤولية الجنائية لصناع التبغ ومدخنيه، وذلك عبر:

– الاكتفاء بثبوت الخطأ في حق شركات التبغ لتقرير مسؤوليتها جنائيًا باعتبار جرائم تصنيع التبغ جرائم اقتصادية.

– التركيز على تأسيس مسؤولية شركة التبغ جنائيًا على سلوك الامتناع، أي فشل الشركة في التصرف، لكي نتجنب قضايا الإسناد تمامًا، بدلًا من التركيز على أفعال الإهمال الإيجابية.

---

[1]) **Matthew Robinson, food crime, former reference , p:28.**

[2]) **Matthew Robinson and Caroline Turner, former reference,p: 177.**

[٣]) **د/ فؤاد أمين السيد محمد، سياسة التجريم فى الحد من أضرار التدخين، دراسة مقارنة فى تشريعات التبغ، مجلة الفكر القانونى والأقتصادى، كلية الحقوق جامعة بنها، العدد الثانى، السنة التاسعة ٢٠١٩.**

– عدم الاعتداد برضاء المجني عليه المدخن في نفي علاقة السببية لأن رضائه غير حر.

– إقرار توافر المسؤولية الجنائية لمصنعي التبغ دون البحث في تحديد هوية المخالف، على أساس أن الأعمال التجارية للشركة بأكملها تتمثل في إقناع الأفراد بالمشاركة في نشاط يضر بصحتهم، مع توافر إرادة أعضاء مجلس الإدارة ورضائهم على القيام بتلك الأعمال.

– الاعتداد بتوافر علاقة السببية بين سلوك شركات تصنيع التبغ وبين الأضرار المترتبة عليه، حتى ولو ساهمت معها عوامل أخرى طالما أنها لا تقطع علاقة السببية.

– فتح باب البحث بمدى إمكانية إقامة الدعاوى الجنائية ضد شركات التبغ والمدخنين على أساس تعمد تعريض حياة الأفراد وصحتهم للخطر، مع اعتبار منتجات التبغ مواد ضارة.

– عدم اشتراط صدور حكم بالإدانة في الجريمة الأصلية من جانب ممثلي الشخص الاعتباري، لإسناد المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري، بل يكفي اقتناع هيئة المحكمة بأن هذا الفعل نتيجة إهمال أو عدم احتياط للشخص الاعتباري.

توجهنا هذا، يقول به رأي في الفقه الجنائي الأمريكي حاليًا، حيث "يمكن أن يُستعان بنهج التبغ لمحاولة التوصل إلى أساليب تنظيمية تهدف إلى الحد من استهلاك الأطعمة الضارة، تمامًا كما فعلنا لتقليص نسبة المدخنين من السكان إلى حد كبير. وتضمنت الأساليب التنظيمية تقييد وصول الأطفال إلى التدخين وزيادة الضرائب على منتجات التبغ والإعلانات واسعة النطاق التي تستهدف تثقيف المستهلكين حول المخاطر الفعلية للتدخين. كما تم رفع دعاوى قضائية ضد شركات التبغ الكبرى بسبب أفعالها الجسيمة المتمثلة في استهداف الأطفال والكذب بشأن الطبيعة الضارة والإدمانية لمنتجاتها".[١] "حيث ينفق المعلنون عن المواد الغذائية مليارات الدولارات للإعلان مباشرة للأطفال للأسباب التالية:١–خلق الولاء للعلامة التجارية .٢ –حث الأطفال على تشجيع والديهم على شراء المنتجات .٣ –السبب الأكثر مكرًا: الهدف هو جعلهم يعتقدون أنهم يعرفون أكثر مما يعرفه آباؤهم عما يفترض أن يأكلوه.حيث ينقل تسويق الأغذية مسؤولية تحديد ما يجب أن يأكله الأطفال من قبل الأطفال أنفسهم. ونتيجة لذلك، تصبح الوجبات بمثابة ساحة معركة. كما أن التسويق للأطفال يفسد موافقة الوالدين على ما يريد أطفالهم تناوله. [٢]

---

[1]) **Matthew Robinson ,The Food IS the Crime: former reference,, p: 183.**

[2]) **Nestle, M. (2018). Unsavory truth: how food companies skew the science of what we eat. Basic Books. mentioned to; Matthew Robinson ,The Food IS the Crime, p,177. https://apha.confex.com/apha/2018/meetingapp.cgi/Paper/426003**

المطلب الرابع

بزوغ علم الجريمة التغذوي

يُلاحظ لنا من العرض السابق أن الخلل في النظام الغذائي يؤدي إلى تفاقم المشكلات والانحرافات السلوكية، لأن النظام الغذائي الذي يعتمده الجسم ذو نوعية معقدة بالغة الدقة. فبمجرد أن يختل النظام الغذائي، تنتج الوظائف الداخلية للأجسام أحماضًا تسهم في عملية اضطراب السلوك بسبب تزايد عدد الاضطرابات العقلية والنفسية والجسدية التي سببها نقص وضعف جهاز المناعة في الجسم نتيجة الأطعمة والمشروبات.[١]. كما يمكن أن يؤثر سوء التغذية على التركيز والتعلم، وقد يؤدي إلى نوبات من السلوك العنيف أو العدواني، وبخاصة لدى المسجونين.[٢] حيث تؤثر كمية وقيمة الطعام المتوافر في السجون والاختيارات الغذائية التي يتخذها السجناء بشكل كبير على جودة حياة السجين. ويمكن أن يؤدي تناول الأطعمة المصنعة والسكرية إلى ارتفاعات وانخفاضات مفاجئة في كمية الجلوكوز في دم الشخص. ويمكن أن يسبب هذا التعب والتهيج والدوار والأرق، كما يشكل عامل خطر للاكتئاب خاصة عند الرجال.[٣] كما يمكن أن يؤدي نقص الفيتامينات والمعادن إلى عدد من المشكلات، مثل انخفاض مستويات الحديد والماغنسيوم والزنك، مما يؤدي إلى زيادة القلق وانخفاض الحالة المزاجية وضعف التركيز، مما يؤدي إلى نقص الانتباه واضطرابات النوم. مما يزيد من إمكانية حدوث السلوك الاندفاعي. وقد أظهرت الدراسات أن المستويات العالية من الاندفاعية ترتبط بمستويات عالية ومستقرة من السلوك الإجرامي.[٤] كما ثبت أن الأنظمة الغذائية الغنية بالدهون والسكر تؤثر على نفس الدوائر العصبية في الدماغ كالعقاقير المخدرة، وعندما يتم سحبها

---

[١] عبدالكريم قاسم، الغذاء والسلوك الاجرامي، مقال منشورفي ٢٠١٩/٤/١٢، مرجع سابق.

[2] Hazel Flight, John Marsden, Sean Creaney, Crime and nourishment – the link between food and offending behavior, The Conversation, Academic rigour, journalistic flair, September 28, 2018
https://theconversation.com/crime-and-nourishment-the-link-between-food-and-offending-behaviour-102791

[٣] ولمعالجة ذلك يتم تزويد النزلاء حتى سن ٢١ عاما بالإرشادات الغذائية حتى يتمكنوا من اتخاذ اختيارات مستنيرة.. Hazel Flight, John Marsden ,Sean Creaney, former reference

[4] Hazel Flight, John Marsden ,Sean Creaney, former reference

فإنها تُظهر علامات الانسحاب مرة أخرى، تمامًا مثل العقاقير المخدرة. وقد وُجد لدى السجناء مكونات إدمانية في الأنظمة الغذائية.[١] وإذا قلنا إنه لا جريمة بدون تفكير، نكون قد تجاهلنا ذلك الدور الهام الذي يلعبه العقل (الدماغ)، وهو كيان مادي يتأثر بالمغذيات، ومن ثم يجب مراعاة صحة العقل (الدماغ) في مجال بحث السلوك الإجرامي أو الانحرافي للفرد، مع إيلاء روابط السببية دورًا ظاهرًا في مجال إثبات المسؤولية الجنائية من خلال الأبحاث المعملية الخاصة بتأثير الغذاء على السلوك.وإدراكًا من الحكومات – المملكة المتحدة – لمشكلة المواد المضافة والسكر المرتفع في الطعام، قامت باتخاذ إجراءات لمعالجة استخدام الملونات التي تبين لها تأثير سلبي على السلوك وفرط النشاط.[٢]

وتبدأ أولى مراحل علاج المجرمين المتأثرين بالغذاء بشكل فعال في فحص كل شخص يرتكب جريمة تثير الخوف الشديد بعناية. ووفقًا للمنهج الجزيئي (أي إيلاء اعتبار لكل جزء من العوامل المسببة للسلوك، سواء النفسية أو البيولوجية أو الاجتماعية)، مع النظر بوجه خاص لاحتمال أن يكون أحد أشكال الخلل الوظيفي في الدماغ مسؤولًا عن سلوك الجاني. هذا الأسلوب الجزيئي للعلاج من المحتمل أن يحقق قدرًا من الانخفاض في العودة إلى الجريمة.[٣]

ويوصي رأي في ضوء تزايد الأدلة على أن النظام الغذائي الجيد يحدث فرقًا إيجابيًا عند العمل مع بعض المجرمين، لذا فإنه يجب في جميع القضايا الجنائية فحص النظام الغذائي والتمثيل الغذائي للمجرم قبل اختيار التدابير العلاجية، وبخاصة للمجرمين الأحداث لأول مرة. [٤]

يتعين على نظام العدالة الجنائية أن يواجه أهمية الأدلة المتزايدة المتعلقة بالأسس البيولوجية للسلوك، وأن يزن أهميتها، ويقيم نقاط قوتها وضعفها، ويوصي بسياسة لاستخدامها.

وسوف يعتمد اتجاه السياسة على مفاهيمنا للطبيعة البشرية، وافتراضاتنا للسببية. ومما لا شك فيه أن هناك الكثير من السياسات والتطبيقات الواسعة المحتملة لحجة النقص البيولوجي

---

[1]) Prison Serv J. Lord David Ramsbotham, GCB CBE and Bernard Gesch, former Reference.

[2]) Hazel Flight, John Marsden ,Sean Creaney, former reference

[3]) Hoffera A, Relation of Crime To Nutrition, former Reference.

[4]) A Schauss. Diet, Crime and Delinquency, NCJ Number 70045 Published 1980

المزعوم.[١]. ومن ثم، فالإصلاحات الغذائية عن طريق استبدال الأغذية المحتمل إثارتها للعنف بأغذية مفيدة في المدارس والشركات والسجون هي إصلاحات ممكنة وواعدة لمنع العنف والسلوكيات المعادية للمجتمع.[٢]

كما يقول علماء علم الجزيئات إن العوامل الغذائية الأساسية التي تحدد السلوك النفسي المرضي هي الاعتماد على الفيتامينات وغيرها، ونقص التغذية الصريح قد يكون مرتبطًا بالسلوك غير التكيفي، كما أن نسبة من السلوك الإجرامي المنسوب تقليديًا إلى السبب النفسي الاجتماعي قد تكون ناتجة من اضطرابات بيولوجية (أي مرتبطة بالتغذية). وإذا كانت هذه العلاقة صحيحة، فقد يصبح التدخل الغذائي مكمّلًا لقيم إجراءات إعادة التأهيل التقليدية لمرتكب السلوك الإجرامي.[٣] وعلى الرغم من الندرة النسبية للأدلة العلمية المستمدة من الدراسات الخاضعة للرقابة، فإن القرائن المستفادة من تقارير الحالة، والتجارب المفتوحة والدراسات الرصدية والدراسات على الحيوانات تشير إلى أن الاهتمام بالعوامل الغذائية قد يقلل من السلوكيات العدوانية المفرطة والآثار التدميرية الناتجة عنها، بالإضافة إلى أن سلامة معظم التدخلات الغذائية تدلل على أنه يجب النظر في النهج الغذائي في علاج متلازمة السلوك العدواني.[٤].

وإذا كانت الدراسات تنبأ ببزوغ علم جديد يطلق عليه علم الجريمة الغذائى[٥]، والذي يتعلق بتأثيرات التغذية والطب النفسي على الإجرام والعقاب، ومما يعزز توجهنا ظهور ما يسمى بالطب الشرعي الغذائي الذي زاد دوره في مجال حل جرائم الغذاء. ويكمن التحدي الأساسي في أن كل حالة

---

[1]) Deborah W. Denno, Human Biology and Criminal Responsibility: former reference, ,p : 618.

[2]) Dorothy Du, you may be what you eat, can you be violent due to your food? European journal of Biomedical And Pharmaceutical Sciences, volume 6, Issue 7, 2019. https://www.ejbps.com

[3]) Stasiak. E. A, Nutritional approaches to altering criminal behavior. Corrective & Social Psychiatry & journal of Behavior Technology, Methods & Therapy, 1982, volume 28 Issue (4).https://psycent.apa.org/record/

[4]) Melvyn R. Werbach M.D., Nutritional Influences of Aggressive Behavior, former reference.

[5]) A Schauss. Diet, Crime and Delinquency, NCJ Number 70045 Published 1980.

أو حادثة تختلف عن الأخرى، مما يعني أن هناك حاجة باستمرار إلى أساليب وأدوات جديدة أو مختلفة لحل مثل تلك الحالات.[١]

وتُعد عملية التحقيق هي العامل المشترك بين الطب الشرعي الغذائي والطب الشرعي الجنائي. فكلاهما يتضمن إجراءات علمية للعثور على سبب الإصابة، لكن الطب الشرعي للأغذية يركز على الغذاء والمكونات، وفي معظم الأحيان على الأمور المتعلقة بالسلامة. كما يتم أيضًا التحقيق في القضايا المتعلقة بجودة الأغذية ومعالجتها في نطاق الطب الشرعي لأنها قد تشكل مخاوف محتملة تتعلق بسلامة المستهلكين. فالهدف هو ضمان منتجات آمنة وعالية الجودة.

([٢]) كل ما سبق يُعد أمرًا بالغ الأهمية، في الوقت الذي يتم فيه تجاهل تأثير العوامل الغذائية في معالجة أسباب الجريمة ووسائل منعها. لذا، فإن موضوع تأثير التغذية على مجال الإجرام والعقاب يحتاج إلى دراسات متعمقة ومتكاملة ممولة من المنظمات الدولية ومن الدول ومن الجهات الأهلية المتخصصة، وتجمع بين خبراء التغذية والطب النفسي والجنائي، ولا يكفي أن نجتزئه ونعرضه بصورة مبتسرة تحت ما يسمى بجرائم الغذاء!!!!!

نظرًا للروابط الضعيفة وغير الموثقة بين علم الأحياء البيولوجية والمسؤولية الجنائية، فهل يوجد مكان لأبحاث العلوم الاجتماعية في القانون الجنائي؟ وإلى أن يتم تحسين أبحاث العلوم الاجتماعية بشكل كبير، يجب أن يكون لها دور محدود فقط في إصدار الأحكام المتعلقة بالمسؤولية الجنائية.[٣].

ومنذ عقدين من الزمان، وفي إطار حث علماء الإجرام على تحديث أنفسهم ونظرياتهم ووسائل البحث الجنائي، وإلا سيحل محل علم الإجرام علم جديد هو علم الجريمة، يشير (Ronald V. Clarke) إلى أنه قد تم بالفعل إنشاء قسم لعلم الجريمة في إحدى الجامعات الكبرى: "معهد جيل داندو لعلوم الجريمة في جامعة كولدج بلندن". كان مؤسسو المعهد متشككين بشدة في إمكانية تغيير علم الإجرام وأن يصبحوا أكثر تركيزًا على تقليل الجريمة. ولهذا السبب أطلقوا عليه اسم معهد "علم الجريمة". ويعللون اختيارهم تأسيسه في جامعة لا يوجد بها قسم لعلم الإجرام لإعاقة نموه.

---

[1]) NeilH. Mermelstien, Food Forensics: Investigating Food Crime Food Safety & Quality, Food Technology, p, 63.www.ift.org

[2]) NeilH. Mermelstien, Food Forensics: former reference.

[3]) Deborah W. Denno, Human Biology and Criminal Responsibility: former reference, ,p: 671.

لذلك، قد يكون هناك في المستقبل تخصصان منفصلان لكن مرتبطين في الجامعات – علم الإجرام وعلم الجريمة – يخدمان بشكل متميز في مجال الجريمة.[١]

[1]) **Ronald V. Clarke, Technology, Criminology, and Crime Science, European Journal on Criminal Policy and Research 10, p:62. Kluwer Academic Publishers. Printed in the Netherlands 2004.**

https://link.springer.com/article/10.1023/b:crim.0000037557.42894.f7

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

١- تحديد ماهية المنشأة الغذائية ضروري في بيان مدى خضوع المنشأة لقانون الهيئة من عدمه، وبيان مدى ارتكاب المنشأة الغذائية للمخالفة، وتحديد نوع وحجم المخالفة. كما يرتبط تحديدها بتوافر أو عدم توافر أركان كثير من جرائمها، ومسؤولية القائمين عليها.

٢- المنشأة الغذائية هي أي كيان قانوني -ثابت أو متحرك- يتم فيه أي عملية من عمليات تداول الغذاء المحمي قانونًا، في أي صورة تحددها التشريعات.

٣- الوصف القانوني لنطاق وقوع جرائم المنشآت الغذائية ينحصر في التداول وفقًا لقانون الهيئة ولائحته التنفيذية. وتكمن أهمية تحديد هذا الوصف في حصر بداية التزامات مشغلي المنشآت الغذائية والعاملين بها ونهايتها.

٤- يأخذ الغذاء النوعي بصوره المختلفة حكم الغذاء العام في القانون. ويكمن الفارق بينهما في تكوينه ومتطلباته ونطاق مستعمليه وقواعده التنظيمية وآثاره السلبية أو الضارة.

٥- فرقت الدراسة بين الغذاء الطبيعي الذي لم تتدخل يد الصناعة فيه وبين الغذاء المصنع الذي تحيطه فنون الصناعة، وقصرت تحديد الوصف على الأغذية المصنعة والمعالجة عبر شركات الأغذية، لارتباطه بالضرر. كما مالت إلى ضرورة أن يكون الغذاء عمومًا آمنًا.

٦- يثير التخصيص في الغذاء الحاجة إلى ضرورة تطوير نظام تصنيف الأغذية في المعالجات التشريعية والتنظيمية والجنائية.

٧- سلكت تشريعات الغذاء، ومنها المصري، المنهج الوقائي بتجريم الخطر والمخاطر في كل ما يتعلق بإنشاء وترخيص وتسجيل وتداول الغذاء وتتبعه وسحبه تمشيًا مع الحفاظ على الصحة العامة.

٨- كشفت الدراسة أن الأغذية فائقة المعالجة مواد ضارة تحدث اضطرابًا يتمثل في الإخلال بالسير الطبيعي للوظائف التي تؤديها بعض أعضاء الجسم أو أجهزته، فتعطل هذه الوظائف تعطيلًا كليًا أو جزئيًا أو مؤقتًا، وهو ما ينم عن إمكانية تخلف المرض المزمن أو العاهة المستديمة نتيجة الغذاء الضار، ومن ثم تطبيق النصوص العقابية الواردة بالبحث.

٩- لم تكن أفكار تأثير الغذاء على السلوك الإجرامي محل تسليم من العلماء والجمعيات الطبية والنفسية. ولكن فكرة أن الطعام يؤثر على العقل فكرة قديمة تؤكدها الدراسات والأبحاث.

١٠- إن تقليل استهلاك الأطعمة فائقة المعالجة يتطلب فهم القوى المتعددة التي تقف وراء ذلك، وأهمها جاذبية تلك الأطعمة، والدوافع الاقتصادية لشركات الغذاء.

١١- أيدت الدراسة جواز اللجوء للقياس في مجال الإباحة وامتناع المسؤولية الجنائية، ومن ثم فإن الغذاء إذا توافر له تأثير على إدراك وإرادة الفرد وقت ارتكاب الجريمة بما يتحقق به توافر الاضطراب النفسي أو العقلي، يُعد مانعًا من موانع المسؤولية الجنائية. وخاصة إذا كانت هناك عوامل تؤثر على السلوك دون علم الجاني؟ فالغذاء يعمل دون علم الذي يتناوله، وقد يترتب عليه تغيير في معايير السلوك المقبولة في المجتمع دون علمه.

١٢- تشير الدراسات إلى أن نقص الأغذية كالسكريات، ونقص الفيتامينات، والمضافات الغذائية، وحساسية الطعام، والكحول والمسكرات يمكن أن تعدل المخ الطبيعي إلى مخ إجرامي. وقد أخذت بعض المحاكم الأمريكية بتخفيف المسؤولية الجنائية للمتهم لكونه غير قادر على التمييز بين الصواب والخطأ بسبب "اضطراب" مزاجي كبير قيل إنه ناتج جزئيًا عن الوجبات السريعة والإجهاد الشديد قبل عملية القتل. ولكن غالبية المحاكم الأمريكية لا تأخذ بذلك.

١٣- خلصت الدراسة إلى أن الاضطرابات الغذائية أو الآثار الضارة أو السلبية للغذاء لا تصلح كسبب مُعفٍ من المسؤولية الجنائية كلية. ولكن إذا ثبت أن للغذاء تأثيرًا أحدث اضطرابًا نفسيًا أو عقليًا، فيتم قياس ذلك التأثير بواسطة الطب الشرعي والخبرة، وينحصر أثره على درجة تخفيف المسؤولية الجنائية. وإذا ثبت أن الاضطرابات النفسية أو العقلية التي مردها التغذية، كان لها أثر على الانفعالات الطبيعية فقط ولم يكن لها أي أثر على الإرادة، فلا اعتداد بها.

١٤- معظم سلوكيات الشركات المصاحبة لسلسلة الغذاء، وغير المنصوص على اعتبارها جرائم جنائية، تمثل انحرافًا سلوكيًا لمرتكبيها، وفي ذات الوقت سلوكيات غير أخلاقية.

١٥- تناولت الدراسة الوسائل المرتبة لمسؤولية المنشآت الغذائية، وحصرتها في وسيلتين: الوسيلة الأولى: الاحتيال الفني الصناعي الغذائي لجذب وتنشيط وتقييد المستهلكين بنوعيات محددة من الغذاء حتى الوصول لدرجة الإدمان الغذائي وخلق البيئة المرضية. الوسيلة الثانية: إعاقة أو عرقلة شركات الغذاء إصدار قوانين ولوائح وإرشادات استخدام الغذاء.

١٦- كشفت الدراسة الحاجة الملحة للتوسع في أبحاث علم الإجرام والعقاب من منظور تأثير الغذاء على سلوكيات الفرد والتفاعلات البيولوجية التي يظهر أثرها في السلوك الخارجي.

١٧- عززت الدراسة رأي الباحث[١] في الماضي القريب، برأي حديث في مجال مسؤولية شركات الأغذية، يتمثل في أن "شركات الغذاء تتحمل المسؤولية عن الأضرار المرتبطة بمنتجاتها، أسوة بما تم في مجال التبغ. فالتعامل في التبغ قانونيًا، ورغم ذلك فقد تم تحميل شركات التبغ الكبرى مسؤولية الأضرار الناجمة عن منتجاتها. ومن ثم، يمكن أن يحدث الشيء نفسه بالنسبة لشركات الغذاء الكبرى، وخاصة تلك التي يتبين أنها تستهدف الأطفال الضعفاء بمنتجاتها المعيبة".[٢].

ثانيًا: التوصيات

١-التوسع في التفريد التشريعي لتصنيفات الأغذية، تفريد الأغذية الطبيعية غير المعالجة بنصوص عامة، والأغذية فائقة المعالجة أيًا كان مسماها بنصوص أخرى أشد عقابًا نظرًا لخطورتها وأضرارها على صحة المستهلكين.

٢- إدراج جرائم الغذاء عمومًا داخل نصوص قانون العقوبات، وعدم تطبيق قاعدة القانون الجنائي الأصلح للمتهم على جرائم الغذاء، واعتبارها من الجرائم محددة المدة.

٣-تطوير وتنفيذ قوانين جديدة لمكافحة الاحتكار من شأنه أن يحد من قدرة شركات الغذاء على استغلال الاستراتيجيات المولدة للجاذبية، وتحديد ومعالجة دوافعها وأسبابها.

٤- سرعة إصدار لائحة جزاءات لمخالفة قانون الهيئة وإنشاء قواعد بيانات للحوادث الغذائية.

٥- تقييد الإعلان عن المنتجات فائقة المعالجة للأطفال، نظرًا لأن الطريقة التي يأكل بها الأفراد في مرحلة الطفولة تميل إلى أن تكون هي الطريقة التي يأكلون بها وهم بالغون. ([٣])

٦-فرض الضرائب العالية على المنتجات فائقة المعالجة التي تستهدف دائمًا تحقيق الربح.

٧-السماح بحذر بقيام المنشآت الغذائية بتمويل أبحاث تخدم أغراضها وتستبعد المسؤولية الجنائية عنها، وكذلك السماح الحذر بمشاركة ممثلين عن المنشآت الغذائية في مشروعات إصدار قوانين تتعلق بالغذاء لتوافر شبهة المصلحة وعدم النزاهة، وهو ما يخفف من ديكتاتورية تلك الشركات ويحقق ديمقراطية بين الشركات المساهمة في مجال الغذاء.

---

[١] د/ فؤاد أمين السيد محمد، سياسة التجريم فى الحد من أضرار التدخين، دراسة مقارنة فى تشريعات التبغ، مجلة الفكر القانونى والأقتصادى، كلية الحقوق جامعة بنها، العدد الثانى، السنة التاسعة ٢٠١٩.

[2] Matthew Robinson ,The Food IS the Crime: former reference , p, 183.

[3] Matthew Robinson ,The Food IS the Crime: former reference , p, 183.

٨- إطلاق أبواب البحث العلمي والأكاديمي والمناهج التجريبية والمعملية في إثبات علاقة السلوك العدواني أو الإجرامي بالتأثيرات الغذائية، ومدى توافر أو نفي الاضطرابات النفسية أو العقلية لمن يتناول الأغذية شديدة المعالجة، ووضع معايير واضحة لتلك الأغذية، من أجل الوصول إلى جزم علمي وعملي (معملي) غذائي وطبي واجتماعي وقانوني مشترك، لإعادة رسم ملامح المسؤولية الجنائية.

٩-التوسع في إنشاء أو التعاقد مع المختبرات المرخصة عالميًا في مجال الفحص المعملي للأغذية المصنعة شديدة المعالجة وتأثيراتها.

١٠- الاهتمام بعلم الجريمة التغذوي والعمل على انتشاره، بإنشاء كليات وأكاديميات للغذاء تجمع بين الجانب العلمي والعملي المعملي والاجتماعي والقانوني.

١١- نشر ثقافة مأمونية الغذاء وإمكانية النظر إلى الغذاء من منظور الجريمة.

١٢-نوصي في جميع القضايا الجنائية بأن يتم فحص النظام الغذائي والتمثيل الغذائي للمجرم قبل اختيار التدابير العلاجية، وبخاصة للمجرمين الأحداث لأول مرة.

ثبت بالمراجع العربية التالية :

- ا.د/ **أشرف توفيق شمس الدين**، شرح قانون العقوبات، القسم العام، النظرية العامة للجريمة والعقوبة، الطبعة الثالثة، ٢٠١٤.؛ شرح قانون الاجراءات الجنائية، ط٤، ٢٠١٥،مطابع اكتوبر الهندسية؛ الجينات الوراثية والحماية الجنائية للحق فى الخصوصية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠١٦.

- **د. أكرم نشأت إبراهيم**، أثر العلل النفسية في المسئولية الجنائية– بحث ضمن كتاب حكم المريض نفسيا أو عقليا في التطبيق الجنائي الإسلامى – مجموعة أبحاث الندوة العلمية 13 فى 1985م – طبعة المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

- د/ **أمال عبد الله فوزي**، الأمن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء، الجنادرية للنشر، ٢٠١٧

- **بن يوسف فاطة الزهرة**، نجاعة أساليب البحث فى علم الإجرام للإحاطة بأسباب الجريمة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٩، العدد ١السنة ٢٠٢٤.

https://www.asip.cerist.dz/en/aeticles

- ا.د/ **حسن صادق المرصفاوى**، قانون العقوبات الخاص، الاسكندرية، منشاة المعارف،، ١٩٧٨.

- د/ **حسن عبد المعز الحاج حسن**، دليل الأطعمة المصنعة، فى ٥/٢/ ٢٠٢٤.

https://altibbi.com

- د/ **حسين منصور** رئيس مجلس إدارة الهيئة جلسات البرلمان المصرى فى ١٦ مارس ٢٠٢١.

- **خالد ضو**، أسباب إنتفاء المسئولية الجنائية فى الفقه الإسلامى والتشريع الجزائرى، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس ٢٠٢٣.

- **حاجى سعيدة**، قيم ما بعد الحداثة ودورها فى تغذية السلوك الإجرامى، مجلة الرسالة والبحوث الإنسانية، عنابة، الجزائر، المجلد ٧، العدد ٤، يونية ٢٠٢٢ .

https://www.asip.cerist.dz/en/aeticles

- د/ **زينب لمعى عبد المنعم**، أحمد فؤاد مندور،محمود حمد عبد العال، تحليل الآثارالاقتصادية والبيئية الناتجة عن الصناعات الغذائية بقطاع اللحوم فى مصر، مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس،المجلد الثالث والأربعون، الجزء الأول، سبتمبر ٢٠١٨،

- د/ **سحر حسن إبراهيم**، الوقاية من المرض النفسى، مجلة دراسات عربية، أسيوط، مجلد ١٦، عدد ٣،

- **د.ضيف الله بن عامر بن سعيد الشهرى**، جناية المريض نفسيا وأثر مرضه على المسؤلية الجنائية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد 26 عدد2 ، ٢٠١٨.
- **د/ عبد الرؤف المناعمة**، سلسلة المراض المنقولة عبر الغذاء، مقالة بالجامعة الفلسطينية، في ١٠/ ١/ ٢٠١٩.

https://arsco.org/article-detail-1304-2-0

- **د/ عبد الرحمن النمر**، أثر البيئة في توجيه السلوك الإجرامي لأفراد المجتمع فى ١٦/ ٧/ ٢٠٢٣

https://mugtama.com/16/301884/

- **عبد القادر عودة**، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، الكاتب العربي، بيروت، (د.ط)،(د.ت)، ج ١
- **د/ عبدالكريم قاسم**،الغذاء والسلوك الاجرامى، مقال منشورفي ٢٠١٩/٤/١٢ علي موقع

https://iraqicp.com/index.php/sections/literature/18696-2014-08-23-19-37-39

- **د.علاق عبدالقادر**، مبدأالالتزام بسّلامة الغذائية لحماية المستهلك، دراسة تحليلية في الفقه والتشريع الجزائرى، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية العدد ١٧يناير ٢٠١٧ .
- **د. على مكيد، د/ فريدة بن عياد**، وضعية الأمن الغذائى الجزائرى ومؤشرات الأمن الغذائى العالمى، دراسة تحليلية، مجلة العلوم الأقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المدية، العدد ١٧السنة ٢٠١٧. https://www.asjp.cerist.dz/en/articles
- **على محمود على حمودة**، الحماية الجنائية للتصنيع الغذائي في ضوء التشريعات المطبقة مصر دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- **د/ علي كامل يوسف الساعد**، المواد المضافة للأغذية، الجديد في استخداماتها وأمور سلامتها، المؤتمر العربي الأول حول صحة وسلامة الغذاء، الذي عقد خلال الفترة من ٢٢إلي ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨ بمملكة البحرين
- **غادة خديوى**، نظرة للمستقبل: تحدى سلامة الغذاء، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٠٩. https://ecss.com.eg/32768/
- **فاندرا شيفا**، الحصاد المسروق : سرقة مصدر الغذاء العالمي، تعريب: ابتسام محمد الخضراء، مكتبة العبيكان، الرياض السعودية، ٢٠٠٣، الطبعة الأولى. ص ١٣.

- د/ **فتوح الشاذلي**، أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف الأسكندرية .بدون .
- د/ **فؤاد أمين السيد محمد**، الحماية الجنائية من أخطار التلوث بالإشعاع النووى،رسالة دكتوراه حقوق طنطا، ٢٠١٠، دار النهضة العربية، سياسة التجريم فى الحد من أضرار التدخين، دراسة مقارنة فى تشريعات التبغ، مجلة الفكر القانونى والأقتصادى، كلية الحقوق جامعة بنها، العدد الثانى، السنة التاسعة ٢٠١٩.
- د/ **العربي بختى**، التكوين العقلي واثره في جنوح الأحداث، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة،،ع ٨ .

http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r8/10.pdf

- **فيليس جاكا**-رئيسة الجمعية الدولية لأبحاث طب التغذية النفسية

(ISNPR): ،https://tiryaqy.com

- **كعوار سفيان**، تأثير الجريمة المنظمة على الأمن الغذائى، مجلة الأصيل للبحوث الأقتصادية والإدارية،الجزائر، المجلد ٤ العدد (١) يونية ٢٠٢٠.

https://www.asjp.cerist.dz/en/articles

- د/ **مأمون محمد سلامة**، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي، ١٩٧٩.
- د/ **محمد بو دالى**، حماية المستهلك في القانون المقارن، دار الكتاب الحديث القاهرة ٢٠٠٦.
- د/ **محمد الهواري**، مقال Scientific American، بنك المعرفة المصري، ٥-٤- ٢٠١٩

https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/egypt-trials-to-get-safe-food-health-international-day

- د/ **محمد خليل خيرالله**،،تصنيع الغذاء في ضوء الضوابط الفقهية والمقاصد الشرعية،مجلة العلوم الإسلامية . الجامعة العراقية،العددالثاني عشر، ٢٠١٦.
- ا.د/ **محمود أحمد طه**، شرح قانو ن العقوبات، القسم العام، الجزء الثاني، ١٩٩٩، علم الإجرام (الظاهرة الإجرامية)، دار النهضة العربية، ١٩٩٦
- د/ **محمود نجيب حسنى**، دروس في علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، ١٩٨٨.
- د/ **مسفر القحطاني**، السياسة القانونية لحماية سلامة الغذاء في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ٢٠١٧م . عدد١.
- د/ **مني غازى حسان**، المسئولية الجنائية عن تسرب الأشعة النووية، رسالة حقوق المنصورة .

– **د/ نورة محمد حسن الشملان،** تسخير علمى الإجرام والعقاب فى التصدى للسلوك الإجرامى، الضبط المرورى أنموذجا، مجلة كلية الحقوق، العدد الواحد والخمسون مارس ٢٠٢١،
https://maal.journals.ekb.eg
– **د/ ياسر عبد العاطى،** د/ محمود ابو قمر، د/ عبد المنعم عمر، منى محمود أحمد على، تقييم جودة خدمات الأغذية المقدمة بعربات الطعام فى مصر، مجلة كلية السياحة والفنادق، جامعة مدينة السادات، المجلد (٧) العدد (١–٢) ديسمبر ٢٠٢٣.
– **ا.د. يسر أنور على،أمال عبد الرحيم عثمان،** علم الإجرام، ١٩٨٦، الطوبجى للطباعة،

مجموعة القوانين والمواقع:

– القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٧، الخاص بالهيئة القومية لسلامة الغذاء بمصر، الجريدة الرسمية العدد الأول (مكرر) ج في ١٠ يناير ٢٠١٧.
– قانون رعاية المريض النفسى رقم ٧١لسنة ٢٠٠٩. والتن تنص على استبدال الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٦٢) من قانون العقوبات.
– قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٠ في شأن الزراعة العضوية. الجريدة الرسمية – العدد ٨ (مكرر) – السنة الثالثة والستون، ٢٣ فبراير سنة ٢٠٢٠م
– اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة الجريدة الرسمية العدد ٧(مكرر) في ١٨ فبراير ٢٠١٩.
– لائحة سلامة الغذاء العماني ٢٠١٠.
– قرار الهيئة رقم ١لسنة ٢٠١٨، الوقائع المصرية، العدد ١٨٥(تابع) ١٥ أغسطس ٢٠١٨.
– قرار الهيئة رقم ١٧/ ٢٠٢٢، الوقائع المصرية العدد ٢٣٠ تابع (د) فى ١٨ أكتوبر ٢٠٢٢
– منشورات الهيئة علي موقع http://www.codexalimentarius.net/؛
– قانون حماية المستهلك المصرى رقم١٨١ لسنة ٢٠١٨ الجريدة الرسمية العدد ٣٧ "تابع" ١٣سبتمبر ٢٠١٨.
– قانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٨ بشان تشجيع وحدات الطعام المتنقلة بمصر،
– قانون الغذاء رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠١ بالأردن "جريدة رسمية .ع ٤٥٢٢ بتاريخ ١٢/ ١٢/ ٢٠٠١
– قانون سلامة الغذاء العمانى رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٨، جريدة رسمية ٨٦٧، ٥ يوليه ٢٠٠٨.
– قانون الغذاء القطرى رقم ٨ لسنة ١٩٩٠.
– قانون حماية المستهلك وقمع التدليس الجزائرى رقم ٩لسنة ٢٠١٨،

- وزارة الصحة السعودى، الصحة النفسية . https://www.moh.gov.sa/
- اضطرابات الأكل، وزارة الصحة السعودية، http://www.moh.gov.sa
- لائحة الاشتراطات الصحية الخاصة بمستودعات المواد الغذائية ووسائل نقلها بالمملكة السعودية
-نظام مكافحة الغش التجارى ١٤٢٩، صادر بالمرسوم الملكى رقم (١٩) فى٢٣/ ٤/ ١٤٢٩هـ
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/85eb2897-bec6-4c0c-b1d7-ac7c008ec09c/1
- مليار حجم تجارة الاغذيه الفاسده في مصر سنويا، تقرير علي موقع مصريون نيوز في ٣يولية ٢٠٢٠ https://masriounnews.com/2020/07/03/15407
- مقال بمناسبة اليوم العالمي لسلامة الأغذية – ٧ يونيو ٢٠٢٤، منظمة الاغذية والزراعة بالأمم المتحدة : المعايير الغذائية الدولية.
https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/world-food-safety-day/wfsd-homepage/ar/
- منشورات (F.A.O) هيئة الأغذية والزراعة .
- الإضطرابات النفسية، منظمة الصحة العالمية ٨ /٧ /٢٠٢٢ https://www.who.int/arabic
- الأضطرابات النفسية والعقلية، دروس جامعة المنيا .https://courses.minia.edu.eg
- الموسوعة العشرية في أحكام النقض المدنية والجنائية، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة.

ثبت بالمراجع الأجنبية التالية:

1) **Abraham Maslow**, A theory of Human Motivation,published in psychological review,New York, no.50,1992,.
https://psycholchclassics.yorku.ca/Maslow

2) **Adam cox**, Anszger, Lisa Jack, Edward Smart, The Coast of food crime, june 2020,
https://www.food.gov.uk/sites/default/files/media/document/the-cost-of-food- crime.pdf

3) **Amy Magill**, What is the Relationship Between Food and Mood?, DEPRESSION, GUEST COMMENTARY, NEWS March 13, 2018
https://www.mentalhealthfirstaid.org/external/2018/03/relationship-food-mood

4) **Alan C. Logan and Stephen J. Schoenthaler**, Nutrition, Behavior, and the criminal Justice system, Review challenge,2023
https://www.mdpi.com

5) An Examination of Strict Criminal Liability Under the Food, Drugand Cosmetic Act of 1938: Is It Time For Change? (1999 Third YearPaper,p1-2, 4, 25
:http://nrs.harvard.edu/urn-3:HUL.InstRepos:8889485

6) **A Schauss**. Diet, Crime and Delinquency, NCJ Number 70045, Date 1980
https://www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/diet-crime-and-delinquency

7) **Andrew Grannell Finian Fallon, Werd Al – Najim, Carel le Roux**, Obesity and responsibility: is it time to rethink agency? Obesity Reviews, volume 22, issue 8, may, 2021. .
https://onlinolibrary.wiely.com/doi

8) **Angela Guarda, M.D.** What are Eating Disorders? Physician Review, February 2023, American psychiatric Association.
http://www.psychiatric.org/pation

9) **Barboza, David**. 2009, Jan 22. Death Sentences in Chinese Milk Case. The New York Times. Accessed 12 June 2017. Mentioned .p: 35
(http://www.nytimes.com/2009/01/23/world/asia/23milk.html?rref=collection%2Ftimestopic%2FMelamine

10) **Bernard Gesch**, Nutrition and Delinquency ,In book; The Encyclopedia of Juvenile Delinquency and justice, Research Gate, November 2017.
https://www.researchgate.net

11) **Beyond food security**; Professor Chris Elliot`s vision for food integrity Through Technology, 7 may 2019
https://mygfsi.com/news_updates/beyond-food-security-professor-chris-elliotts-vision-for-food-integrity-through-technology/

12) **C. R. Jeffery** , Criminal Behavoir And Learning Theory, The Journal of Criminal Law, Criminology And Police Science Vol. 56, No. 3, U.S.A. 1965 by Northwestern University School of Law.

https://www.scholarlycommons.law.northwestern.edu/jclc/vo156/iss3?utm_source=scholarlycommons.law.northwestern.edu/%2Fjclce%2vo156%2Fiss3%2F4&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFcoverPages

–**Choi J.Y. Park M.N. Kim C.S. Lee Y.K., Choi E.Y. ,Chun .W.Y.,Shin D.M.** Long –term consumption of sugar –sweetened beverage during the growth period promotes social aggression in adult mice with proinflammatory responses in the brain. Sci Rep, 2017 . https://www.ncbi.nlm.nih.gov

13) **David Bento**, The impact of diet on anti-social, violent and criminal behavior Review Neurosci Biobehav Rev . 2007;31(5):752-74. doi: 10.1016/j.neubiorev.2007.02.002. Epub 2007 Mar 4.. https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/17433442/

14) **Deborah W. Denno**, Human Biology and Criminal Responsibility:

15) Free Will Or Free Ride ? HeinOnlin, 137-U.Pa. Rev.615.1988-1989,p: 617.https://ir.lawnet.fordham.edu/fac

16) Diet Quality and Physical Fighting Among Youth: Across- National Study Dylan B Jackson et al J Interpers Violence. National Library of Medicine Feb. 2021 https://pumbed.ncbi.nlm.nih.gov

17) **Dorothy Du,** you may be what you eat, can you be violent due to your food? European journal of Biomedical And Pharmaceutical Sciences, volume 6, Issue 7, 2019. https://www.ejbps.com

18) **Emilia F. Vignola . Aydin Nazmi, Nicholas .Freudenberg**, What Makes Ultra-Processed Food Appearing ? A critical scan and conceptual model. wphna.org.2021, World nutrition 2021, vol 12. No https://www.scholar.google.com/805-ArticleText-2559-3-10-20220122(1).pdf

19) **F.A.O** CAC/RCP 1-1969, Rev. 3 (1997), Amended 1999. https://www.fao.org/

20) Food Crimes, Food standers Agency, U.K, https://www.foo..gov.uk

21) Food Journal, Volume 119 Issue 1, Publication date: 3 January 2017 Reprints & Permissions.

22) **Francisco Donoso, John F. Cryan, Loreto Olavarria Ramirez, Yyonne M. Nolan and Gerard Clarke**, Inflammation, Lifestyle Factors, and Microbiome-Gut-Brain Axis; Relevance to depression and Antidepressant Action, Clincal Pharmacology & Therapeutics, 113 (02, Feb.; 2023. www.scholer

23) **Freudenberg N. Lee K., Buse K., Collin J., Crosbie E., Friel S.,Klein D.E., Lima J .M., Marten R. Mialon M., et al.** defining Priorites for action and Research on the Commercial of Health. American Journal of. public Health, December 2021. https://www.ajph.aphapublictions.org

24) **Guidance for Industry**: Food Producers, Processors, and Transporters: Food Security Preventive Measures Guidance, https://www.fda.gov/media/80020/download

25) **Gray G.E. Gray L.K.** Diet and juvenile delinquency, Nutr. Today, Journals.Lwww.com 1983, p;18. www.scholer -

26) **Gray .G.E,** Diet, Crime and Delinquency- A Critique.Nutrition, Reviews,volume44.Issue suppl_3 , May 1986. https://www.academic.oup.com/nutrition

27) -**Hazel Croall**. Food, crime, harm and regulation, Hazel Croall examines food production and its long standing association with illegality and criminality https://www.crimeandjustice.org.uk/sites/crimeandjustice.org.uk/files/09627251.2012.751218.pdf

28) **Hazel Flight**, John Marsden, Sean Creaney, Crime and nourishment – the link between food and offending behavior, The Conversation, Academic rigour, journalistic flair, September 28, 2018 https://theconversation.com/crime-and-nourishment-the-link-between-food-and-offending-behaviour-102791

29) **HC Eyman**, The Neurotic`s Diet, journal of American Medical Association, 1899. https://.www.scholar.google.com/sc

30) **Heru Susanto, Muhammad Yusuf Sirgar, Wahyu Simon Tampubolon, Abdul Hakim,** The Existence of Proof of criminal Liability for Food Poisoning is Reviewed Under the Law number 18of 2012 concerning Food, journal of social Research, vol 2, No, 1. 2022. https://ijsr.internationallabs.com

31) **Hoffera A**, Relation of Crime To Nutrition, Office of justice programe USA, Journal HUMANIST IN CANADA Volume8,Issue:3: August 1975.

32) Department of justice https://www.Ojp.gov/ncgrs/virtual-library/abstracts/relation-crime-nutrition

33) **Janine Curll**, The significance of food fraud in Australia, 2015 Thomson Reuters (Professional) Australia Limited,. https://www.researchgate.net/publication/281366422_The_significance_of_food_fraud_in_Australia

34) **Jindrich petrlik and Lee Bell, ipen**,Toxic Ash poisons ourFood Chain, 2020. http://ipon.org/documents/toxic- fly-ash-in-food-chain.-en.pdf.

35) **Jodi Clarke ,MA,LPC/MHSP**, Depression Living with Foods to help Fight Depression, 10/1/2023. https://www.verywellmind.com/food-for-depression-4156403

36) **John Pointing**, Food law and the strange case of the missing regulation, Journal of Business Law, 2009,. https://www.researchgate.net/publication/316514852_Food_Law_and_the_Strange_Case_of_the_Missing_Regulation/link/5901d422aca2725bd721b726/download

37) **John Spink**, Food Fraud Prevention –Trends Update and Buildingyour Optimal Team, Tanner Lecture 2020. Chicago Section of IFT (CSIFT) / Monday, May 11, 2020 ,p;8 – www.FoodFraudPrevention.com

38) **Jonathan Randel Caughron**, An Examination of Food Insecurity and Its Impact on Violent Crime in American Communities , Clemson University Theses 2016. https://tigerprints.clemson.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3571&context=all_theses

39) **Katey Davidson**, 9 Healthy Foods That Lift Your Mood, MScFN, RD, CPT on February 5, 2020, Medically reviewed by Natalie Butler, R.D., L.D
https://healthline.com/nutrition/mood-food

40) **Katie A. Mclaughlin, Jennifer Greif Green, Margarita**, E. Jane Costello, Michael J. Sampson, Ronald C. Kessler, Food insecurity and mental disorders in a national Sample of US. Adolescents, J Am Acad Child Adolesc Psychiatry, 2012, Dec, volume 51. Issue 12.
https://www.ncbi.nlm.nih.gov/

41) **Kathy Hardee, Esq**. Criminal Prosecutions in the Food Industry: Adulteration and Prison Time, REGULATORYFDAFSMAGUIDELINES.
https://www.food-safety.com/articles/5027

42) **Kenneth Sebastian Leon & Ivy Ken**, Legitimized fraud and the state-corporate criminology of food–a Spectrum-based theory, Published online: 8 August 2018, Springer Nature B.V. 2018
https://www.deepdyve.com/lp/springer-journals/legitimized-fraud-and-the-state-corporate-criminology-of-food-a-6Y0dsh143S?impressionId=5db62d62464d6&i_medium=docview&i_campaign=recommendations&i_source=recommendations

43) Laura Poppick on March 26, 2020, The Effects of COVID-19 Will Ripple through Food Systems
https://www.scientificamerican.com/article/the-effects-of-covid-19-will-ripple-through-food-systems/

44) **Legal Information Institute**, 2021, U.S.A.

45) **Masoud Heidari & Others**, Influence of Food Type on Human Psychological–Behavioral Responses and Crime Reduction,Hubertus Himmerich, Academic Editor and Antonios Dakanalis, Academic Editor,sep,2023.
https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/pmc10490081/

46) **Matthew Robinson** ,The Food IS the Crime: A Focus on Food as "Food Crime", International Journal of Criminal Justice Science Vol 17 Issue 2 July – December 2022. https://ijcijs.com

47) **Matthew Robinson and Caroline Turner**, Incidence And Prevalence Of Type 2 Diabetes In America: Is There Culpability In The Food Industry? State Crime Journal, Vol. 8, No. 2 (2019), Pluto Journals,p:175.
https://www.jstor.org/stable/10.13169/statecrime.8.2.0175

48) **Matthew Robinson**, food crime, An Introduction to Deviance in the food industry ,routLegeTaylor & Francis Group, New york & London ,2023, https://www.routlege.org

49) **Melvyn R. Werbach M.D.**, Nutritional Influences of Aggressive Behavior, Journal of Orthomolecular Medicine Volume 7 ,No 1, 1992,.
https://www.researchgate.net/profile/Mel-Werbach

50) **Monica Smith**, The serious and long-term effects of foodborne illness

51) Michigan State University Extension - October 9, 2012
https://www.canr.msu.edu/news/the_serious_and_long-term_effects_of_foodborne_illness

52) **Nicola Finnerty and Gemma Tombs** UK: A Review Of Food Hygiene Legislation And Related Criminal Offences ,30 March 2010.

https://www.mondaq.com/uk/health-safety/97124/a-review-of-food-hygiene-legislation-and-related-criminal-offences

53) **Nicholas Lord · Wim Huisman · Letizia Paoli**, Food crimes, food harms and the food system – SI introduction Published online: 5 November 2022, Crime, Law and Social Change (2022)volume, 78. https://doi.org/10.1007/s10611-022-10061-y

54) **NeilH . Mermelstien**, Food Forensics: Investigating Food Crime

55) Food Safety & Quality, Food Technology,.www.ift.org

56) **Prison Serv J . Lord David Ramsbotham**, GCB CBE and Bernard Gesch, FRSA, Crime and Nourishment, PMC 2015 Dec 29.Copyright and License information Disclaimer.
https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4693953/

57) **Rebecca K. Davidson**, Wilson Antunes, Elisabeth H. Madslien, José Belenguer, Marco Gerevini, Tomas Torroba Perez, RaffaelloPrugger ,From food defence to food supply chain integrity. , British Food Journal, Volume 119 Issue 1, Publication date: 3 January 2017 Reprints & Permissions
https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/BFJ-04-2016-0138/full/html?fullSc=1

58) **Ronald V. Clarke**, Technology, Criminology, and Crime Science , European Journal on Criminal Policy and Research 10, p:62. Kluwer Academic Publishers. Printed in the Netherlands 2004 .
https://link.springer.com/article/10.1023/b:crim.0000037557.42894.f7

59) **Saljoughian, M.** (2016). Cardioetabolic syndrome: A global health issue. US Pharmacist.

https://www.uspharmacist.com/article/cardiometabolicsyndrome-a-global-health-issue,.

60) **Susan L. Prescott ,Alan C. Logan ,Christopher R. D`Adamo**, Kathleen F. Holton, Christopher A. Lowry, John Marks, Rob Moodie, Blake Poland ,Nutritional Criminology: Why the Emerging Research on Ultra-Processed Food Matters to Health and Justice, Int J Environ Res Public Health2024 Feb, 21(2): 120 published online2024 jan 23. https://www.ncbi.nlm.nih.gov

61) **Stasiak. E. A**, Nutritional approaches to altering criminal behavior. Corrective & Social Psychiatry & journal of Behavior Technology, Methods & Therapy, 1982, volume 28 Issue (4) .https://psycent.apa.org/record/

62) **Vandana shiva**, Stolen Harvest: The Hijacking of the Global Food Supply.

63) **Wilder J.** Criminal Psychological Problems in hypoglycemia. The American Journal of Springer – Digestive Diseases, 1943. www.scholer

64) **Wood J. A Sweedplea**, The san Fransisco Examiner. Jul 22, 1985, pp B-6-7.
www.google.scholer

65) 21 USC Ch. 9 federal food ,Drug,and Cosmic Act subchapter 11-§321,
https://uscode.house.gov/view.xhtml?path=/prelim@title21/chapter9&edition=prelim